المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك عبد العزيز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية/ لغويات

الحرف المحتمل للزيادة في المفردة القرآنية بين الصرفيين والمفسرين

The Affixed Letter in the Quranic Words Between the Morphologists and the Exegetes

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراة) من قسم اللغة العربية وآدابها

شعبة: النحو والصرف

إعداد الطالب:

حامد بن عبد الرحمن الغامدي

بإشراف:

أ.د : عبد الله بن عويقل السلمي

١٤٤١هـ/٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الملك عبد العزيز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية/ لغويات

الحرف المحتمل للزيادة في المفردة القرآنية بين الصرفيين والمفسرين

The Affixed Letter in the Quranic Words Between the Morphologists and the Exegetes

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراة) من قسم اللغة العربية وآدابها

شعبة: النحو والصرف

إعداد الطالب:

حامد بن عبد الرحمن الغامدي

بإشراف:

أ.د : عبد الله بن عويقل السلمي

١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

إجازة الرسالة

(الحرف المحتمل للزيادة في المفردة القرآنية بين الصرفيين والمفسرين)

حامد بن عبد الرحمن محمد الغامدي

المستخلص

لقد أولت معظم الدراسات العربية القديمة والحديثة –التي تبحث في مجال الزيادة– جُلَّ عنايتها بزيادة حروف المعاني، وأثرها في تركيب الجمل العربية. وانقسمت آراء العلماء قديمًا وحديثًا حول هذه الحروف إلى مجيزٍ لمجيئها في القرآن الكريم، ومانع لها فيه.

أما الزيادة في المبنى فلا يمكن القول بمنعها في القرآن الكريم، ولا في غيره؛ نظرًا للزومها في المفردة العربية، واعتماد المتكلم على تصريف المفردة ذات الجذر الواحد، إلى عدة وجوه؛ لأداء معانٍ مختلفة. وتظلُّ الحروف المحتملة للزيادة في المفردة العربية مثار خلافٍ بين الصرفيين؛ ما جعلهم يضعون ضوابط ؛ يُحتكم إليها لمعرفة الأصلي من الزائد في المفردة؛ وللوصول باللفظ إلى المعنى المراد له، وبيان الغرض من الزيادة.

ومن هنا حمل هذا البحث المعنون بـ (الحرف المحتمل للزيادة في المفردة القرآنية بين الصرفيين والمفسرين) على عاتقه استخراج عددٍ من المفردات القرآنية التي فيها حروف محتملة للزيادة، وجمع آراء الصرفيين قديمًا وحديثًا حيالها، ثم الوقوف على كيفية تعامل أصحاب المعاجم معها، ثم عرض تأويل المفسرين لها؛ لتتحد الأدلة الصرفية والدلالية، ويترجَّحَ الحكم على الحرف بالزيادة أو الأصالة؛ لحمل المفردة القرآنية على أصح الأقوال فيها؛ ولإخراج الآراء الشاذة التي قد تؤدي إلى فهم المفردة القرآنية على غير ظاهرها.

ويقف الباحث - بعد ذلك – على أثر احتمال الزيادة على القراءات، والدرس اللغوي في جوانبه المتعددة. وخلص البحث إلى نتائج من أهمها:

- تباين مواقف الصرفيين من حيث القول بالزيادة، أو الأصالة، أو جواز الأمرين، ولم تسلم القوانين الصرفية من النقض؛ لاعتبارات تصريفية، ودلالية.
- شتات المفردة تحت مواد مختلفة في المعاجم اللغوية.
- اعتماد كتب التفسير على أشهر الأقوال الصرفية، ودعمها بما يقويها من المعاني الدلالية، وتوقف المفسرين عن الحكم بزيادة حرفٍ أو أصالته في بعض المفردات؛ لتكافؤ أدلة الصرفيين، وقوة الاحتمال فيه.

(The Anticipated Letter to Increases the Qur'aanic Term Before the Morphologists and Interpreters)

Hamed bin Abdul Rahman Mohammed Al-Ghamdi

Abstract

Most of the ancient and modern Arabic studies, which are looking at the field of letters augmentation, have devoted most of their attention to the augmentation of letters of meaning and their effect on the composition of the Arabic sentences. The views of ancient and modern scholars have been varied; some of them acknowledged their existence in the Noble Quran, while others rejected their existence

As for the augmentation in structure, it cannot be said that it is forbidden in the Holy Quran or in any other book because of its connection to the Arabic word as well as the speaker's dependency on giving the form of the one-rooted word to many aspects so as to give many meanings. The letters likely to be augmented in the Arabic clause remain controversial among morphologists, making them put rules and regulations referred to for knowing the origin or the augmented letter in the word; to reach the real meaning and to indicate the purpose of the augmentation.

Hence, this research entitled " The Letter likely to be augmented in the Quranic Word in the views of Morphologists and Exegetes " tries to extract a number of Quranic words that contain letters likely to be augmented collecting the views of the ancient and modern morphologists and exegetes trying to reveal the views of lexicologists towards it as well as showing the explanation of exegetes to combine morphological and semantic evidences and rule whether the letter is origin or augmented one, as well as to put away the irregular views that may make the word giving different meaning than the the right one

The researcher then reveals the effect of likely augmentation of the letter upon the Quranic reading and the linguistic lesson in its various aspects. The research concluded with the following findings:

- There are differences in morphologists' views in terms of approving augmentation or originality of the letter, or permissibility of the two aspects. The morphological rules did not go beyond criticism for morphological and semantic considerations.
- The word has been mentioned under different language dictionaries.
- Exegesis Books depended much on the most famous morphological sayings supporting them with stronger semantic meanings, as well as the abstention of Exegetes from ruling the augmentation or originality of a letter in some words because of the similarity of morphologists' sayings and the superiority of probability.

الإهـــداء

إلى جنودنا البواسل المرابطين على حدود بلادنا الحبيبة، الذين ضربوا أروع الأمثلة في تضحياتهم وشجاعتهم وثباتهم، وسطّروا بدمائهم الزكية أصدق تعبير للمحبة والولاء والانتماء، وأرخصوا أرواحهم في الدفاع عن بلادهم الطاهرة، وشعبهم الكريم.

سائلاً المولى عزَّ وجلَّ أن يتقبل الشهداء منهم، ويتولّى الباقين بحفظه ورعايته وأن يعيدهم إلى أهليهم منتصرين، وأن يديم على بلادنا أمنها واستقرارها ورخاءها..

إنه سميع مجيب.

شكر وتقدير

أولى بطاقات شكري وتقديري أبعثها إلى والدي -رحمه الله- ووالدتي الحبيبة التي لا يفتر لسانها عن الدعاء لي بالتوفيق في جميع أموري. أسأل الله أن يمن عليها بالشفاء وأن يلبسها ثياب الصحة والعافية

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى الصرح لعظيم، جامعة المؤسس، متمثلة في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية (اللغويات)، التي شَرُفتُ بالالتحاق بها، فكانت لي منهلاً عذبًا أستقي منه شتى المعارف في مجال تخصصي.

و للأستاذ الدكتور: عبد الله بن عويقل السلمي المشرف الأكاديمي لي في هذا البحث النصيب الوافر من شكري وتقديري، فكم أفدت من غزير علمه وجمال أدبه، وهو الذي لم يتوان في التواصل المستمر معي وإفادتي بكيفية التصرف مع كل ما يعترض لي من إشكالاتٍ بحثية. أسأل الله تعالى أن يمن عليه بالصحة والعافية والبركة في جميع شؤونه.

وأشكر المنَاقِشَين الفاضلين:

على تكرمهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأسأل الله تعالى أن ينفعني بما دونوه لي من ملاحظات وتوجيهات.

وأتقدم بشكري الجزيل أيضًا إلى إخواني وأخواتي، وزوجتي وأولادي الذين منحوني الكثير من أوقاتهم لإنجاز هذا العمل، وزملائي جميعاً، وكل من ساندني بدعواته الخالصة وأمنياته الصادقة، وآزرني بآرائه السديدة وأفكاره النيِّرة.

وأسأل الله أن يحوط جميع أحبتي بلطفه، وأن يجزل لهم المثوبة في الدنيا والآخرة.

** **

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نموذج إجازة الرسالة	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص (باللغة العربية)	د
المستخلص (باللغة الإنجليزية)	هـ
قائمة المحتويات	و
المقدمة (أهمية البحث وأهدافه والدراسات السابقة ومنهج الدراسة	١
أولاً: (التمهيد)	
حروف الزيادة	١٣
أنواع حروف الزيادة	١٥
قوانين الزيادة	٢١
أسباب احتمال الزيادة	٢٥
أنواع حروف الزيادة في القرآن الكريم	٢٧
علاقة الحرف المحتمل للزيادة بالمعنى عند المفسرين	٢٨
ثانيًا: (الفصل الأول): **(المحتمل للزيادة وأصالته أرجح عند الصرفيين والمفسرين)**	
المبحث الأول: رجحان أصالة الحرف في أول المفردة:	٣٠
المسألة الأولى: الهمزة في ﴿إِنسَٰنٍ﴾.	٣١
المسألة الثانية: التاء في ﴿ٱلتَّرَآئِبِ﴾.	٣٧
المسألة الثالثة: التاء في ﴿ٱلتَّنُّورُ﴾.	٤١
المسألة الرابعة: التاء في ﴿ ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾.	٤٧
المسألة الخامسة: الميم في ﴿ٱلۡمَاعُونَ﴾.	٥٢
المسألة السادسة: الميم في ﴿ ٱلۡمِحَالِ﴾.	٥٧
المسألة السابعة: الميم في ﴿ٱلۡمَدِينَةِ﴾.	٦٣
المسألة الثامنة: الميم في ﴿ٱلۡمَسِيحُ﴾.	٦٨
المسألة التاسعة: الميم في ﴿ مَّعِينٍ ﴾.	٧٢

المبحث الثاني: رجحان أصالة الحرف وسطًا:	٧٨
المسألة الأولى: الميم في ﴿ زَمۡهَرِيرٗا﴾.	٧٩
المسألة الثانية: الميم في ﴿قِطۡمِيرٖ ﴾.	٨٢
المسألة الثالثة: الميم في ﴿ قَمۡطَرِيرٗا﴾.	٨٥
المسألة الرابعة: النون في ﴿جَهَنَّمُ﴾.	٨٦
المسألة الخامسة: النون في ﴿ ٱلۡعَنكَبُوتِ﴾.	٩٥
المسألة السادسة: النون في ﴿قِنطَارٗا﴾.	١٠١
المبحث الثالث: رجحان أصالة الحرف آخرًا:	١٠٤
المسألة الأولى: النون في ﴿ وَٱلرُّمَّانَ﴾.	١٠٥
المسألة الثانية: النون في ﴿ سِكِّينٗا﴾.	١١٠
المسألة الثالثة: النون في ﴿ شَيۡطَٰنٖ ﴾.	١١٣
المسألة الرابعة: النون في ﴿ كَٱلۡعُرۡجُونِ﴾ .	١٢٢
المسألة الخامسة: الياء في ﴿ صَيَاصِيهِمۡ ﴾.	١٢٧
ثالثا: (الفصل الثاني) **(ما رجح الصرفيون والمفسرون زيادته في المفردة القرآنية)**	
المبحث الأول: رجحان زيادة الحرف أولاً:	١٣٢
المسألة الأولى: السين في ﴿ ٱسۡتَكَانُواْ﴾.	١٣٣
المسألة الثانية: الميم في ﴿ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ .	١٣٨
المسألة الثالثة: الياء في ﴿ ٱلۡيَهُودُ ﴾.	١٤٧
المبحث الثاني: رجحان الزيادة وسطًا:	١٥٢
المسألة الأولى: الميم في ﴿ سَرۡمَدًا﴾.	١٥٣
المسألة الثانية: النون في ﴿ خِنزِيرٖ ﴾.	١٥٧
المسألة الثالثة: النون في ﴿ سُنۢبُلَةٖ ﴾.	١٦١
المسألة الخامسة: الألف في ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾.	١٦٥
المبحث الثالث: رجحان الزيادة آخرًا:	١٧٠
المسألة الأولى: التاء في ﴿ٱلۡعَنكَبُوتِ﴾.	١٧١
المسألة الثانية: الميم في ﴿ٱلۡحُلۡقُومَ ﴾.	١٧٤

المسألة الثالثة: النون في ﴿بُرْهَٰنَكُمْ﴾.	١٧٩
المسألة الرابعة: النون في ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾.	١٨٤
المسألة الخامسة: الهاء في ﴿أُمَّهَٰتِكُمْ﴾.	١٩٠
رابعًا: (الفصل الثالث) **(احتمال الزيادة في القراءات القرآنية والدرس اللغوي)**	
المبحث الأول: احتمال الزيادة والقراءات القرآنية	١٩٧
المسألة الأولى: زيادة الحرف في قراءة الجمهور وأصالته في قراءة أخرى	١٩٧
المسألة الثانية: أصالة الحرف في قراءة الجمهور وزيادته في قراءة أخرى	٢٠٣
المبحث الثاني: احتمال الزيادة في الدرس اللغوي	٢٠٧
المسألة الأولى: الاحتمال والتصريف	٢٠٨
المسألة الثانية: الاحتمال والنحو	٢١٨
المسألة الثالثة: الاحتمال والدلالة	٢٢١
المسألة الرابعة: الاحتمال والمعجم اللغوي	٢٢٧
الخاتمة	٢٣٤
ثبت المصادر والمراجع	٢٣٨
الفهارس الفنية	
فهرس الآيات القرآنية	٢٤٨
فهرس الحديث والأثر	٢٥٢
فهرس الأبيات الشعرية	٢٥٣

المقدمة

إن الكلمة في اللغة العربية لا تخرج في تكوينها عن إحدى هيأتين، فإما أن تأتي مجردة من الزوائد، بحيث تكون جميع حروفها أصلية مثل (خرج ودحرج...)، وإما أن تكون مزيدة بحرف أو حرفين أو ثلاثة أو أكثر.

فإن كانت الكلمة فيها أكثر من ثلاثة أحرف، فإما أن تكون أصولاً، أو زوائد، أو محتملة للأصلية والزيادة، وتكون الزيادة في المفردة معلومة كما في : (انتظر، وكتاب)؛ حيث زيدت الألف والتاء على الجذر: (ن ظ ر) لتضيف معنىً خاصًا للفعل، وزيدت الألف في الجذر: (ك ت ب) لتضيف معنىً خاصًّا للاسم.

وإما أن يكون الحرف ملتبسًا، بحيث يحتمل أن يكون أصليًّا، أو زائدًا، مثل كلمة (عُرْجُون)، هل تكون على زِنَة (فُعْلول) ونونها أصلية؟ أم على زِنة (فُعْلون) ونونها زائدة؟ ولماذا زيدت؟

وقد استوقفت هذه القضية علماء اللغة، فاعتنوا بها عناية فائقة، وحددوا الحروف التي تطرد زيادتها في الغالب وهي حروف (سألتمونيها) ووضعوا لها عدة ضوابط ليحتكموا إليها لمعرفة الحرف الأصلي من الزائد، ونثروا في كتب الصرف العديد من المفردات التي فيها حروف محتملة، وناقشوا أصالة تلك الحروف وزيادتها، مع توسعهم في ذكر الأدلة النقلية والعقلية.

ومن مطالعة هذه النماذج المنثورة في كتب الصرف، نَشَأَت فكرةٌ تَتَبُّعِهَا في القرآن الكريم؛ فجَمَعْتُ ما يقارب الأربعين مفردةً كانت مثار خلاف بين الصرفيين، ثم عرضتها على مرشدي الأكاديمي، أ.د: عبد الله بن عويقل السلمي، فأوصاني بالتأكد من توافر المادة التي ستقدمها أطروحة الدكتوراة، وأوصاني كذلك بالاطلاع على الدراسات التي تناولت الحديث عن الزيادة، والوقوف على النتائج التي توصلت إليها في هذا الجانب، وقد أشار - حفظه الله- إلى أن القرب من القرآن الكريم فيه خيرٌ وبركة لا يعدمها الباحث.

إن المفرداتِ القرآنية التي تتضمن حروفًا تحتمل الزيادة جديرة بأن تُدرَس من جهتي الصرف والدلالة ؛ نظرًا لتعدد آراء علماء اللغة والتفسير فيها، وللأثر الناتج عن احتمال الأصلية والزيادة على المفردة القرآنية، وانعكاسه على الدلالة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه:

١) يتعلق بمفردات القرآن الكريم الذي نتعبد بتلاوته، ونحن مأمورون بتدبرّ معانيه.

٢) يبرز جهود الصرفيين وتعمقهم في البحث عن الجذر اللغوي للمفردة العربية، وما يطرأ عليها من تغييرات بسبب احتمال الزيادة.

٣) يقيس الضوابط التي استنتجها الصرفيون من استقرائهم لكلام العرب؛ ليحتكموا إليها في إصدار الحكم على الحرف من حيث الزيادة أو الأصالة، ويُعنى بالجانب التطبيقي لتلك الضوابط.

٤) يكشف عن ملامح الاستقلال والتبعية من خلال عرض آراء الصرفيين والمفسرين.

٥) يستعرض الآراء المختلفة، وينبه على الشاذة منها والضعيفة، ويسرد الردود عليها من جهتي الصرف والدلالة.

٥) يبين أثر احتمال الزيادة في المفردة على الدرس اللغوي والقراءات.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

١- لا شك أن معرفة الأصلي والزائد فيه ضبطٌ للبنية الصرفية؛ كيلا يُفتح المجال للتوهم لاسيما في القرآن الكريم، كما أن الحكم بزيادة حرفٍ في بعض المفردات يقتضي أصلية الآخر، وبالعكس، وفي هذا غموضٌ له تأثيره على الجانب الدلالي للمفردة، وقد أدّى هذا الإشكال في

المفردات إلى تعدد آراء علماء اللغة والتفسير، ولابد من الوقوف على هذه الآراء ودراستها وترجيح بعضها على بعض.

٢- أن ما توصل إليه علماء اللغة والتفسير من جهود في بيان الأصلي من الزائد يظل مبثوثًا في كتب الصرف والتفسير، وأن جمعها بما تضمّنته من آراء يسهِّل على الباحثين الرجوع إليها.

وتسعى هذه الأطروحة إلى إيجاد إجابة واضحة عن التساؤلات التي أفرزتها مشكلة البحث، ومنها:

١- ما الحروف المحتملة للزيادة التي رجّح الصرفيون والمفسرون أصالتها في المفردة القرآنية؟ وما أسباب الترجيح؟

٢- ما الحروف التي رجَّح الصرفيون والمفسرون زيادتها في المفردة القرآنية وما أسباب الترجيح؟ وما أغراض الزيادة فيها؟

٣- ما المفردات المحتملة للزيادة التي اختلف فيها الصرفيون والمفسرون، وماذا يرجح الباحث؟ وما أسباب الترجيح؟

٤- ما أثر احتمال الزيادة في الحرف على القراءات والدرس اللغوي؟

أهداف البحث:

١- إخراج الحرف الأصلي من دائرة الاحتمال في المفردة القرآنية وبيان الغرض من الزيادة فيما رجّح الصرفيون والمفسرون زيادته.

٢- الوقوف على آراء الصرفيين والمفسرين، وإبراز جهودهم في الدرس الصرفي والدلالي.

٣- الربط بين الجانبين الصرفي والدلالي، وتقوية آراء الصرفيين بالدلالات المعنوية في تأويلات المفسرين.

٤- بيان أثر احتمال الزيادة على الدرس اللغوي والقراءات.

٥- التعرف على طرق المعجميين في التعامل مع المفردات التي تتضمن حروفا محتملة، واختلاف تبويبهم لها.

تعريف مصطلحات البحث:

يُقصدُ بالحرف المحتمل: الحرف الذي يكون جزءًا من البنية الصرفية، والاحتمال: "ما لا يكون تصوُّر طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما"[١]

ويقصد بالزيادة: اعتبار أحد حروف (سألتمونيها) زائدًا في المفردة التي ورد فيها. قال ابن جني: "والزائد: ما لم يكن فاءً، ولا عينًا، ولا لامًا، مثال ذلك قولك: ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل، والراء عينه، والباء لامه"[٢].

مجال البحث وحدوده:

تم الاقتصار في البحث على المفردات التي تتضمن حروف الزيادة المطردة (سألتمونيها) التي تحتمل الزيادة في القرآن الكريم، وستعرض الدراسة آراء الصرفيين والمفسرين فيها، ثم ترجح، وتبين أثر الاحتمال.

منهج البحث: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي القائم على جمع بيانات المادة، ثم وصفها كما هي، ثم تناول الدراسة بالتحليل والربط والتفسير لظاهرة احتمال الزيادة عند الصرفيين والمفسرين. وقد اعتمدتِ الدراسة في الجانبِ الصرفي على ما توافر من كتب الصرف والمعاجم اللغوية قديمًا وحديثًا، كما اعتمدت في جانب التفسير على أمهات الكتب لا سيما التفاسير التي تعنى بالجانب اللغوي.

---

[١] الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م (١٩).

[٢] ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، (٤١).

وتم عرض المسألة وفق الخطوات الآتية:

١- ذكر الآية التي وردت فيها المفردة، والإشارة إلى مواضع ورودها في القرآن.

٢- تحديد موضع الحرف المحتمل للزيادة في المفردة القرآنية.

٣- عرض الآراء الصرفية بدءًا برأي القائلين بأصالة الحرف.

٤- عرض لكيفية إدراج المفردة المشتملة على الحرف المحتمل للزيادة في المعاجم.

٥- عرض ما رجَّحته الدراسات الصرفية الحديثة إن وُجدَت.

٦- عرض تأويل المفسرين للمفردة، وربطها بالآراء الصرفية.

٧- الترجيح.

الدراسات السابقة:

١- الاحتمال الصرفي في القرآن الكريم، لجلال الدين يوسف فيصل العيداني، وهي أطروحة دكتوراة من جامعة البصرة في عام ١٤٣٢هـ.

وقد تناول الباحث هذه القضية في خمسة فصول:

الأول: الاحتمال الصرفي في فلك المصدر، وفيه أربعة مباحث. **والثاني:** الاحتمال الصرفي في فلك المشتقات، وفيه سبعة مباحث. **والثالث:** الاحتمال الصرفي في فلك صيغ الجموع، وفيه ثلاثة مباحث. **والرابع**: الاحتمال الصرفي في فلك الأفعال، وفيه أربعة مباحث. **والخامس**: الاحتمال الصرفي في مجالات أخرى، وفيه أربعة مباحث. وهناك نقطة التقاء مع هذه الدراسة في المبحث الأول من الفصل الخامس، وعنوانه: الاحتمال في جذور الألفاظ وأصولها.

حيث عرض في هذا المبحث ثمانية أمثلة، وناقش مثالين من الأمثلة التي تتضمنها هذه الدراسة وهما: زيادة النون في (شيطان)، وزيادتها في (خنزير).

وقد عرضها بشكل موجز؛ نظرًا لطبيعة بحثه، وتختلف هذه الدراسة من حيث تناول المفردتين ضمن دراسة مفصّلة عند الصرفيين والمفسرين، وبيان أثر احتمال الزيادة فيهما.

وأفادت هذه الدراسة مما توصل إليه الباحث في دراسته، ومن المراجع التي اعتمدها في بحثه.

٢- الخلافات الصرفية في توجيه بعض الأبنية في القرآن الكريم.

للدكتور شريف بن عبد الكريم النجار.

وهو بحث قصير يقع في ثلاثة وسبعين صفحة، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية العدد (١٤٤).

وقد عرض فيه الدكتور أربعة مباحث جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: الخلاف في توجيه أبنية الأسماء، وفيه سبعة مسائل. **والمبحث الثاني**: الخلاف في توجيه معاني أبنية الأفعال، وفيه ثلاثة مسائل. **والمبحث الثالث**: الخلاف في توجيه الأبنية المشتركة، وفيه مسألة واحدة. **والمبحث الرابع**: الخلاف في اشتقاق البنية، وفيه مسألتان.

ولم تلتق الدراستان في شيء من مسائل البحث؛ لعناية الباحث في الدراسة السابقة بالجانب التنظيري للخلافات الصرفية في أبنية الأفعال والأسماء والمشتركة، وعناية هذا البحث بالجانب التطبيقي في باب الزيادة.

وتمت الإفادة من منهجية الباحث، والمراجع التي اعتمد عليها في دراسته.

٣- احتمال الصورة اللفظية لغير وزن.

للدكتور: سليمان بن إبراهيم العايد.

بحث قصير منشور في مجلة جامعة أم القرى، العدد الثالث عام ١٤١٠هـ

قسّم الدكتور سليمان هذا البحث إلى خمسة أقسام:

الأول: ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأفعال.

الثاني: ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأسماء.

الثالث: ألفاظ من الأسماء وقع فيها خلاف بين العلماء، فاحتملت صورتها غير وزن.

الرابع: المشترك بين الأسماء والأفعال صورة مع الخلاف التقديري في الوزن.

الخامس: اتحاد الصورة والوزن، مع الاختلاف التقديري.

وقد أورد الدكتور العديد من المفردات في الأقسام السابقة ملتقيًا مع هذه الدراسة في أربع مفردات وهي: (انقض – معين – المدينة– شيطان)

لكنه يستعرضها كأمثلة للاحتمال بصورة موجزة ، فيذكر مثلاً في (شيطان): إنها تحتمل أن تكون (فيعال) من (شطن) أو تكون (فعلان) من (شاط يشيط)، ولم يذكر أقوال الصرفيين والمفسرين، ولا الراجح في ذلك؛ نظرًا لطبيعة بحثه....

وتختلف هذه الدراسة عن سابقتها في كونها تتناول المفردة القرآنية عند الصرفيين والمفسرين، مع ذكر الآراء والأدلة في زيادة الحرف المحتمل وأصالته، والراجح في كل مفردة بما يتطابق مع المعنى في السياق القرآني.

وتمت الاستفادة من رأي العايد، ومن المراجع التي اعتمد عليها في دراسته.

٤ – <u>إبليس والشيطان – دراسة في الاشتقاق والدلالة</u> مع معجم: ما ورد على صغية (إفعيل) وصيغة (فيعال).

للباحث: عودة أبو عودة/ جامعة الزرقاء الأهلية/ الأردن.

بحث قصير منشور في مجلة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد ٢٠ (١) ٢٠٠٦م.

قدّم الباحث تحليلاً وافيًا لكلمتي (إبليس) و (الشيطان) وأصل اشتقاقهما ثم ذكر العلاقة بينهما وانتهى إلى أن (إبليس) علم شخصي، والشيطان صفة له، ومن الممكن أن يتصف بها إبليس وغيره.

وتلتقي الدراستان في كلمة (شيطان)، وقد نقل الباحث آراء علماء اللغة في اشتقاق هذه المفردة من بعض كتب المعاجم، ثم رجّح أن تكون من شطن وذكر أسباب الترجيح.

وتختلفان في كون هذه الدراسة تستند على آراء الصرفيين، والمفسرين، وتستعرض أدلتهم، وتبحث عن أثر اعتبار النون أصلية، أو زائدة على تصنيف المادة في المعاجم اللغوية.

وأفادت هذه الدراسة مما توصل إليه الباحث، وأضافت رأيه فيها، كما افادت من المراجع التي اعتمدها في بحثه.

فصول البحث:

المقدمة: تتضمن حدود الموضوع وطبيعته، وأهميته، وأهداف دراسته، ومنهج الدراسة والدراسات السابقة.

التمهيد:

- حروف الزيادة، مفهومها، وأنواعها، وأدلتها، وأغراضها، وقوانينها.
- أسباب احتمال الزيادة.
- أنواع الزيادة في القرآن الكريم، وعلاقة الحرف المحتمل للزيادة بالمعنى عند المفسرين.

فصول الدراسة ومباحثها: روعي ترتيب حروف الزيادة في المباحث وفق العبارة الجامعة: (سألتمونيها)، كما روعي ترتيب المفردات تحت الحرف الزائد وفق الترتيب الألفبائي.

الفصل الأول:

رجحان أصالة الحرف المحتمل للزيادة عند الصرفيين والمفسرين:

المبحث الأول: رجحان أصليّة الحرف في أول المفردة:

الهمزة في: ﴿إِنسَٰنٍ﴾

التاء في: ﴿ٱلتَّرَاقِيَ﴾، و﴿ٱلتَّنُّورُ﴾، و﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾.

الميم في: ﴿ٱلۡمَاعُونَ﴾، و﴿ٱلۡمِحَالِ﴾، و ﴿ٱلۡمَدِينَةِ﴾، و﴿ٱلۡمَسِيحُ﴾، و﴿مَّعِينٍ﴾.

المبحث الثاني: رجحان الأصلية وسطًا:

الميم في: ﴿زَمۡهَرِيرٗا﴾، و﴿قِطۡمِيرٍ﴾، و﴿قَمۡطَرِيرٗا﴾.

والنون في: ﴿جَهَنَّمُ﴾، و﴿ٱلۡعَنكَبُوتِ﴾، و﴿قِنطَارٗا﴾.

المبحث الثالث: رجحان الأصلية آخرًا:

- النون في: ﴿وَٱلرُّمَّانَ﴾، و﴿وَٱلزَّيۡتُونِ﴾، و﴿سِكِّينًا﴾، و﴿شَيۡطَٰنٍ﴾، و﴿كَٱلۡعُرۡجُونِ﴾.
- والياء في: ﴿صَيَاصِيهِمۡ﴾.

الفصل الثاني:

رجحان زيادة الحرف المحتمل للزيادة عند الصرفيين والمفسرين:

المبحث الأول: رجحان زيادة الحرف في أول المفردة:

السين في ﴿ٱسۡتَكَانُواْ﴾.

والميم في ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

والياء في ﴿ٱلۡيَهُودُ﴾.

المبحث الثاني: رجحان زيادة الحرف وسطًا:

الميم في: ﴿سَـٰمِدًا﴾.

والنون في: ﴿خِنزِيرٍ﴾، و﴿سُنۢبُلَةٍ﴾.

والهاء في: ﴿أُمَّهَـٰتِكُمۡ﴾.

والألف في:﴿ٱلنَّـاسِ﴾ .

المبحث الثالث: رجحان الزيادة آخرًا:

التاء في: ﴿ٱلۡعَنكَبُوتِ﴾.

والميم في: ﴿ٱلۡحُلۡقُومَ﴾.

والنون في: ﴿بُرۡهَـٰنَكُمۡ﴾.

الفصل الثالث:

<u>احتمال الزيادة في القراءات القرآنية والدرس اللغوي:</u>

المبحث الأول: الاحتمال والقراءات القرآنية:

أولاً: زيادة الحرف في قراءة الجمهور، وأصالته في قراءة أخرى.

ثانيًا: أصالة الحرف في قراءة الجمهور، وزيادته في قراءة أخرى.

المبحث الثاني: الاحتمال في الدرس اللغوي:

أولاً: الاحتمال والتصريف.

ثانيًا: الاحتمال والنحو.

ثالثًا: الاحتمال والدلالة.

رابعًا: الاحتمال والمعجم اللغوي.

- **خاتمة:** تتضمن نتائج البحث وتوصياته.
- **ثبت المصادر والمراجع.**
- **الفهارس الفنية:**
  - فهرس الآيات القرآنية.
  - فهرس الأحاديث النبوية.
  - فهرس الأبيات الشعرية.

** **

تمهيد

- حروف الزيادة.
- أنواع حروف الزيادة.
- قوانين الزيادة.
- أسباب احتمال الزيادة.
- أنواع حروف الزيادة في القرآن الكريم.
- علاقة الحرف المحتمل للزيادة بالمعنى عند المفسرين.

حروف الزيادة

المراد بالحروف في هذه الدراسة، حروف المباني التي تتكون منها المفردة العربية التي لا تخلو من حروف أصلية، كما لا تخلو في الغالب أيضًا من حروف زائدة.

والأصل في اللغة: "أسفل كل شيء"[١]. وفي اصطلاح الصرفيين: "الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، إلا أن يحذف من الأصل شيء لعلة عارضة، فإنه لذلك في تقدير الثبات"[٢].

والزيادة في اللغة: "النمو"[٣]. وفي الاصطلاح الصرفي: "الحروف التي يجوز أن تزاد في بعض المواضع، فيقطع عليها هناك بالزيادة، إذا قامت عليها الدلالة"[٤]. وعرَّفها ابن يعيش بـ "إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها"[٥].

وفي الدراسات الحديثة عرّفها السيد في تصريف الأفعال بأنها: "ما يُضاف إلى أصول الكلمة لغرض لفظي، أو معنوي، ويمكن سقوطه في بعض تصاريف الكلمة حقيقة أو حكمًا"[٦]

والمراد بسقوطه حقيقة: كون الحرف معلوم الزيادة بلا خلاف.

وبسقوطه حكمًا: ما كانت فيه الزيادة محتملة؛ ولأجل ذلك نحتكم إلى قانون صرفي يبيح لنا القول بزيادة الحرف أو أصالته. فالزيادة إذن مصطلح يتقابل مع مصطلح الأصالة في التصريف.

---

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (أ ص ل)، (١٦/١١).

(٢) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح الملوكي، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، (١٠٨). التعريف لابن جني، من المتن.

(٣) ابن منظور، مرجع سابق، لسان العرب، (ز ي د)، (١٩٨/٣).

(٤) ابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (١١٦). التعريف من المتن، وهو لابن جني.

(٥) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (١٤١/٩).

(٦) السيد، عبد الحميد، تصريف الأفعال، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، (١٠٦)

وقد فرق ابن جني بين الأصلي والزائد بقوله: "الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد ما لم يكن فاء ولا عينًا ولا لامًا"[1]. وقد أبان -ضمنيًّا- عن الآلة التي يعرف بها الأصلي من الزائد، أعني: (الميزان الصرفي) (ف ع ل)، وهو بناء افتراضي، توزن به الكلمة، حيث يُقابل الفاء أول حرف أصلي، ويقابل العين ثاني الأصول، ويقابل اللام ثالثها، على اعتبار أن أصول الجذر في الغالب مكونة من ثلاثة أحرف، وإذا كانت الكلمة رباعية الأصل، أو خماسية، تكررت اللام في آخر الميزان.

وذكر العايد أن من فوائد الميزان الصرفي: اختصار القول بأن الحرف زائد أو أصلي، قال: "إن وزن منطلق منفعل كان أخصر من أن يقال: الميم والنون زائدتان".[2]

وملخص ما سبق من التعاريف: أن الأصل هو أحد أجزاء الجذر الذي تنطلق منه تصاريف الكلمة. وأن الزائد ما دخل على هذه الأصول وأفاد معنًى آخر بتلك الزيادة.

** **

---

[1] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (٤١).

[2] العايد، سليمان، احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، مجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية، العدد الثالث، ١٤١٠هـ، (٩٩). ولقد استطرد العايد وتوسع في التعريف بالميزان الصرفي وذكر ما يراعى فيه وما لا يراعى، (٩٨-١٠١).

أنواع حروف الزيادة

أولاً: زيادة حروف (سألتمونيها): "وهي عشرة أحرف"[١] تزاد في المفردات العربية، وتطرد زيادتها في الأسماء المتصرفة والأفعال، ولا تزاد في ثلاث كلمات:

١- الأسماء الأعجمية، وأجاز ابن عصفور أن يدخل التصريف الأعجمي إذا كان نكرة[٢].

٢- الحروف.

٣- أسماء الأصوات.

وقد اهتم علماء الصرف بهذه الحروف فتفننوا في جمعها في كلمات وجمل؛ لتُعلم، وتُحفظ. وأشهر تلك الجموع: (سألتمونيها)، وذكر منها الرضي: (هم يتساءلون)، و(ما سألت يهون)، و(التمسن هواي)، و(سألتم هواني)، (اليوم تنساه)، (هويت السمان)[٣]، وقال ابن مالك في الكافية الشافية: "وقد يسَّر الله لي جمعه أربع مرات، بقولي:

هناءٌ وتسليمٌ، تلا يومَ أُنْسِهِ نهاية مسؤولٍ، أمانٌ وتسهيلُ"[٤]

وذكر ابن يعيش أن هذه الحروف تُزاد في المفردة دون غيرها؛ "لخفتها، وقلة الكلفة عند النطق بها"[٥]. وأضافت إحدى الدراسات الحديثة أن حروف الزيادة (سألتمونيها) تتميز بقوتها

---

[١] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م، (٢٣٥/٤).

[٢] ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ٢٠١٠م، (١٦٧).

[٣] الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مجموعة محققين، دار الكتب العلمية، بيروت ، (٣٣١/٢).

[٤] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م، (٣٤٦/٢).

[٥] ابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (١٠١).

التصويتية العالية؛ لاشتمالها على حروف صامتة وصائتة، ولتوزيعها على أربعة مخارج (شفوية – أسنانية لثوية- لثوية – حنجرية)[١].

وذكر الصرفيون أن "أصل حروف الزيادة حروف المد واللين التي هي الواو والياء والألف وذلك لأنها أخف الحروف وأوسعها مخرجًا"[٢]. ولا تكون هذه الحروف زائدة أبدًا بل قد تجيء أصولا بلا خلاف.

وأدلة زيادة هذه الحروف ثلاثة مشهورة في كتب التصريف:

الأول: الاشتقاق، وهو أقوى الأدلة؛ لأن المفردة المشتقة مرتبطة بالأصل الذي أخذت منه، وهذا الارتباط يُجَلِّي المعنى الذي تدل عليه هذه المفردة، وإذا كان الاشتقاق ظاهرًا كان هو الفصل في الحكم على الحرف بالأصالة أو الزيادة، دون الحاجة إلى البحث عن دليل آخر من أدلة الزيادة.

الثاني : المثال، أو النظير، ويستدل به إذا فقِد الاشتقاق، فإن عُدم النظير حُكم على الحرف بالزيادة.

الثالث: الغلبة، أو الكثرة، ويُصار إلى هذا الدليل عند فقد الاشتقاق بحيث يُنظر إلى الحرف المحتمل وإلى موضعه، هل يكثر زائدًا في هذا الموضع أم لا؟ فيُحكم بزيادته حملاً على الأكثر.

وأنكر أبو عمر الجرمي[٣] أن تكون اللام من حروف الزيادة[٤]، ونُقِل[١] عن المبرد إنكاره زيادة زيادة الهاء في بناء الكلمة، لكن هذا النقل مردود بما ثبت عنه في المقتضب من القول بزيادة الهاء في

---

[١] عبد الجليل، عبد القادر، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، ١٩٩٨، (٨٤-٩٣).

[٢] ابن يعيش، مرجع سابق، شرح المفصل، (١٤١/٩)

[٣] صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري، كان فقيهًا عالمًا بالنحو، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدّث عنه المبرد، له مناظرات مع الفراء وتصانيف عديدة منها: كتاب الأبنية، وكتاب العروض، ومختصر النحو، وغريب سيبويه، مات سنة: ٢٢٥هـ . انظر ترجمته في: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م. (٩،٨).

[٤] ابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (٢١٠). الرضي، مرجع سابق، شرح الشافية، (٣٨١/٢).

(أمهات)، قال: "فأما (أمهات) فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد"[٢].

وتزاد هذه الحروف لأغراض منها[٣]:

١- الإلحاق، نحو: واو (كوثر).

٢- الزيادة لمعنى، نحو: حروف المضارعة.

٣- زيادة الإمكان، نحو: همزة الوصل فإنها زيدت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، وكذلك الهاء المزيدة في الوقف مثل (قه) و(عه)؛ لئلا ينطق بحرف واحد.

٤- بيان الحركة، نحو: زيادة الهاء في (سلطانِيَه).

٥- للمد، نحو: زيادة الألف في (كتاب) والواو في (عجوز)، والياء في (قضيب).

٦- العوض، نحو: زيادة تاء التأنيث في (زنادقة) عوضًا عن ياء زنديق.

٧- تكثير الكلمة، نحو: زيادة الألف في (قبعثرى)، ولا يمكن أن تكون للإلحاق؛ إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به.

وأما أسباب زيادة هذه الحروف دون غيرها، فترجع إلى مشابهة حروف اللين من حيث الخفة في النطق، وتقارب المخارج، وحروف اللين هي أكثر حروف (سألتمونيها) زيادة، وفيما يلي ملخص ما ذكره علماء الصرف في أسباب زيادة هذه الحروف[٤]:

---

[١] ابن يعيش، المرجع السابق. (٢٠١). ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (١٤٨).

[٢] المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: حسن حمد ، إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م، (١٣٨/٣).

[٣] ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (١٣٩-١٤٠).

[٤] ابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (١٠٢-١٠٦). ابن عصفور، المرجع السابق، (١٤٠-١٣٩).

١- زيدت السين؛ لمشابهتها التاء في الهمس والتقارب في المخرج، والتاء حلقة وصل بينها وبين حروف المد.

٢- زيدت الهمزة لمشابهتها حروف المد في كثرة تغييرها من حيث التسهيل والحذف والبدل.

٣- زيدت اللام؛ لأنها تشبه النون في قرب المخرج؛ ولذلك تدغم فيها النون التي تعد حلقة وصل بينها وبين حروف المد.

٤- زيدت؛ التاء لأنها تشبه الواو في قرب المخرج والصفة، ولذلك تبدل التاء من الواو كما في (تراث).

٥- زيدت الميم لمشابهتها الواو من جهة، وحروف المد من جهة، فهي تشابه الواو في المخرج، وتشابه حروف المد بما فيها من الغنة التي تشبه المد.

٦- زيدت النون لمشابهتها حروف المد من حيث الصوت (الغنة)؛ لأن امتدادها في الخيشوم كامتداد الألف في الحلق.

٧- زيدت الهاء لمشابهتها الهمزة في المخرج، والهمزة حلقة وصل بينها وبين حروف المد.

ويلاحظ مما سبق أن النون واللام والسين والهاء لا تشبه حروف المد بصورة مباشرة؛ ولذلك قلت زيادتها.

ثانيًا: زيادة جميع الحروف: وهذه محل خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يمنعونه، قال سيبويه في تصغير (حُزَعْبِيلَة): "تقول حُزَيْعِيبَة ولا تقول حُزَيْعِيلَة؛ لأن الباء ليست من حروف الزيادة"[1]، وأما القول بأن جميع الحروف تُزاد فهو رأي الكوفيين، وعلى رأسهم إمامهم

[1] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، (٤٤٩/٣).

ثعلب الذي حكم بزيادة الباء في (زَغْدَب)[١]، وقد شنّع ابن جني على ثعلب بسبب هذا الرأي، فقال في الخصائص: "وقوله: إن الباء زائدة كلام تمجه الآذان، وتضيق عن احتماله المعاذير"[٢]، وقال في سر صناعة الإعراب: "وهذا تعجرفٌ منه وسوء اعتقاد"[٣].

ووافق كراع النمل رأي الكوفيين، فعقد بابًا في كتابه المنتخب بعنوان: (باب الزوائد من غير العشرة ومن أخواتها)[٤] ، ووافقه أيضًا ابن فارس الذي الذي تناول مفردات وردت في القرآن الكريم، وحكم بزيادة أحرف منها ليست من حروف (سألتمونيها)، ومنها: زيادة الخاء في (برزخ)؛ لاشتقاقه من البروز[٥]، وزيادة الذال في (شرذمة)، قال: "فالذال زائدة، وإنما هي من شرمت الشيء، إذا مزقته، فكأنها طائفة انمزقت وانمارت عن الجماعة الكثيرة"[٦]، وزيادة الراء في (خرطوم)[٧]؛ لأن الأصل عنده فيها أنها من (الخطم).

وتجد في الدراسات الحديثة ما يؤيد هذا الرأي، قال حسان: "حروف الزيادة ليست قاصرة عند حروف (سألتمونيها)، فكل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العملية لأن يكون زائدًا لمعنى"[٨] ثم ساق أمثلة على ذلك منها زيادة الحاء في (دحرج)، والزاي في (زغرد)، والشين في (شقلب)، وجميعها ليست من حروف الزيادة المطردة.

ولا تجد لهذا الرأي صدىً عند المفسرين، سوى ما ذكره الزمخشري من زيادة الباء في (سلسبيل)، قال: "وقد زيدت الباء في التركيب حتى صارت الكلمة خماسية، ودلت على غاية

---

[١] الزُّغدَب: "الهدير الشديد" ، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ز غ د ب)، (٤٥١/١)،
[٢] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ /٢٠١٠م، (٣٣٩).
[٣] ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، (١٢٢).
[٤] كراع النمل، علي بن الحسين الهنائي، المنتخب، تحقيق: محمد أحمد العمري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، (٦٧٤).
[٥] ابن فارس، أبو زكريا أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م،(١٢٣).
[٦] المرجع السابق، (٤٨٠).
[٧] المرجع السابق، (٢٨٢).
[٨] حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب،١٩٩٤م، (١٥٣).

السلاسة"[1]، ولم أجد غير هذا الحرف في كتب التفسير، رغم أن هناك مفردات قرآنية تدخل تحت هذا النوع كـ (بعثر)، (شرذمة) و(برزخ) التي أشار إليها ابن فارس في المقاييس، إلا أن المفسرين -فيما يظهر لي- يتجنبون المُختلف فيه صرفيًا، وكما هو معلوم أن الحروف العشرة زائدة بلا خلاف عند الصرفيين، وزيادة بقية الحروف الهجائية محل خلاف عندهم.

ثالثًاً: زيادة التضعيف، ويُقصد به تكرار الأصل، وهو كالنوع السابق يشمل جميع الحروف، ولهذه الزيادة صورتان:

الأولى : الزيادة التي تقع بتكرار حرف وضمه إلى مثله في عين الكلمة، مثل (علّم)، وزيادة التضعيف للإلحاق في لام الكلمة كقولك (قردد).

الثانية: الزيادة التي تقع بتكرار حرفين مثل (زلزل)، وفي هذه خلاف بين البصريين والكوفيين من حيث كونها مجردة أو مزيدة[2].

** **

[1] الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ /٢٠١٢م، (١٤٥٧).
[2] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٦٧/٢).

ضوابط الزيادة

لقد وضع الصرفيون ضوابط يحتكمون إليها لمعرفة الزائد من الأصلي؛ لأنهم يدركون أن توهم الزيادة أو الأصالة يخرج باللفظ عن أصله، وعن المعنى المناسب لذلك اللفظ، ونظرًا لتعاقب الحروف المحتملة للزيادة على فاء الكلمة وعينها ولامها، بنَت هذه الدراسة تناول الاحتمال فيها وفق مجيء الحرف في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، وبالرجوع إلى أشهر كتب التصريف[1] التي عنيت بسرد تلك الضوابط ، تم تلخيصها فيما يأتي:

أولاً: الضوابط الخاصة: وهذه القوانين تختص بحرفٍ معيَّن من حروف (سألتمونيها):

السين:

- تزاد أولاً في (استفعل) وما تصرَّف منه.
- لم تثبت زيادتها وسطًا.
- زيدت آخرًا في لغة؛ لبيان حركة الكاف نحو: (مررت بكس) أي (بكِ).

الهمزة:

- إذا جاءت الهمزة أولاً وبعدها حرفان كانت أصلاً.
- إذا كانت الهمزة أولى وبعدها ثلاثة حروف مقطوع بأصالتها فهي زائدة.
- إذا وقع بعد الهمزة حرفان أصليان وما عداهما محتمل للزيادة فالهمزة زائدة حملاً لما ليس له اشتقاق كـ (أفعى) على ما له اشتقاق كـ (أغوى).
- الهمزة وسطًا أصل ما لم يقم دليل على زيادتها.

اللام:

- لا تزاد اللام في أول الكلمة.
- لم ترد زائدة وسطًا إلا في أسماء الإشارة.

---

[1] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، (٤/٢٣٥-٢٤٢). ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (١١٥- ١٦٧). ابن يعيش، شرح الملوكي، (١٠٠-٢٠٨)، ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (١٣٥-١٩٤). ابن مالك، مرجع سابق، شرح الكافية الشافية، (٣٤٥). الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٣٠-٣٩٧).

- تزاد اللام في آخر الكلمة في كلمات قليلة كـ (عبدل) و(زيدل).

التاء:

- لا تزاد التاء حشوًا إلا في (افتعل) وما تصرف منه.
- تطرد زيادتها أولاً في الأفعال والمصادر.
- تزاد آخرًا في كلمات قليلة.

الميم:

- تكثر زيادة الميم أولاً.
- أصل زيادة الميم أولاً إنما هي لمعنى.
- إذا وقعت أولاً وبعدها حرفان أصليان فهي أصلية.
- لا تزاد الميم حشوًا ولا آخرًا إلا نادرًا.
- زيادة الميم آخرًا أكثر من زيادتها حشوًا وكلاهما شاذ.
- إذا وقع بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فإنها تزاد بكثرة وتكون أصلية نادرًا.
- إذا وقع بعدها حرفان أصليان وما عداهما محتمل للزيادة فالميم زائدة إلا في ألفاظ قليلة تحفظ ولا يقاس عليها.
- إذا وقع بعدها أربعة أصول فهي أصلية إلا في الأفعال والأسماء الجارية مجرى الأفعال.

الواو:

- لا تزاد الواو أولاً إلا شذوذا مثل (ورنتل).
- لا تكون الواو أصلاً في بنات الأربعة إلا في التضعيف.
- تزاد الواو ثانية وثالثة ورابعة وخامسة.

النون:

- إذا كانت النون ثانية ساكنة أو متحركة فهي لا تزاد إلا بثبت.
- إذا وقعت ثالثة في اسم خماسي حُكم بزيادتها ما لم يقم دليل قاطع على أصالتها.
- إذا وقعت في اسم خماسي وكانت ثالثة وخامسة فالنون الثالثة محتملة، ولا يقضى بزيادتها أو أصالتها إلا بدليل.
- يُقضى بزيادتها آخرًا فيما لم يعرف له اشتقاق ولا تصريف، بشرط أن تسبق بأكثر من حرفين أصليين، ولا يكون أحدهما مكررًا.
- إذا جاء قبلها ألف وسبقهما حرف مضاعف فالنون زائدة إلا أن يقوم دليل على أصالتها مثل (مُرَّان) من المرونة.

الياء:

- تزاد الياء أولاً وثانية وثالثة ورابعة وخامسة.
- لا تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة ولا الخمسة إلا شذوذا أو في التضعيف.
- إذا جاءت الياء في كلمة أولها همزة أو ميم زائدتان قضي بأصالتها إلا إذا قام دليل على زيادتها مثل ياء (أيصر)[1]؛ لجمعها على (إصار).

الألف:

- الألف الأصل لا تكون إلا منقلبة.
- إذا كانت الكلمة مبدوءة بميم زائدة أو همزة زائدة وفي آخرها ألف فإن الألف منقلبة عن أصل، مثل (أعمى).
- الألف لا تزاد أولاً لسكونها وتزاد ثانية وثالثة ورابعة وخامسة وسادسة.
- إذا جاءت الألف مع ثلاثة أصول قضي عليها بالزيادة إلا في المضاعف، نحو: (قوقى).

ثانيًا: الضوابط العامة:

- حمل ما يجهل على ما يعرف من كلام العرب.
- الحمل على الاشتقاق أولى من جعل الكلمة على أصل رباعي.
- البدل من الزائد زائد مثل (خأتم).
- الحكم على الأكثر لا على الأقل.
- إذا كان في الكلمة حرف لا نظير له حُكم بزيادته لأن الكلمات المزيدة أكثر من المجردة.
- إذا جاءت الواو والياء والألف مع ثلاثة أحرف فصاعدًا فاحكم بزيادتها.
- إذا وقع حرف العلة حشوًا، وقبله حركة من جنسه جرى مجرى الحركة والمدة ولا يكون زائدًا للإلحاق.
- إذا كان للمفردة اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر، فالأكثر ترجيح الأوضح.
- إذا لزم من الحكم بزيادة حرف أو أصالته وزن غريب فالحكم بزيادته أولى؛ لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول.
- إذا تعارضت الغلبة وعدم النظير رُجِّحت الغلبة.
- إذا كان في كلمة لغتان، وقدِّرت زيادة الحرف في لغة والأصالة في لغة حكمنا بزيادة الحرف في الزنتين معًا.
- بصرف الاسم وبمنعه من الصرف يعرف الأصلي من الزائد في بعض الكلمات.
- لا تجتمع زيادتان في أول الأسماء إلا في الأسماء الجارية مجرى الأفعال.
- إذا كان جعل الحرف زائدًا أو أصليًا يؤدي إلى بناء غير موجود قضي عليه بالزيادة للدخول في الباب الأوسع؛ لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول.
- الزيادة في الفعل أسوغ لكثرة تصرفه.
- إذا كان في الكلمة وجهان شاذان أحدهما يؤدي إلى أصالة الحرف والآخر يؤدي إلى زيادته، كانت الأصالة أولى.
- سقوط الحرف في الجمع أو التكسير دليل على زيادته.

---

[1] الأيصر والإصار: "ما حواه المحش من الحشيش". ابن منظور، اللسان، (أ ص ر)، (٢٣/٤).

ثالثًا: حصر الأبنية الخارجة عن الأصول: وهي الأبينة التي حكم عليها علماء اللغة بأنها ليست في لغة العرب فيما ترجَّح لديهم من استقرائهم للغة، وفي كتب التصريف أمثلة كثيرة للخارج عن الأصول منها:

- ليس في الكلام أفعِيل، ولا أفعَول، ولا أفعال، أفعِيل.
- ولا نعلم في الكلام إفعُلان، أفعِلان.
- ليس في الكلام (فاعَيل)، ولا (فاعَول)، ولا (فاعَلاء).
- ليس في كلام العرب (فاعُل).

والنصوص كثيرة جدًا ومتفرقة في كتاب سيبويه وفي جميع كتب التصريف.

رابعًا: عقد المقارنات بين مواضع الزيادة بين حرفين:

لقد عمد الصرفيون إلى إجراء مقارنات بين مواضع الحروف الزائدة من حيث الكثرة والقلة؛ ليحكموا بزيادة الحرف أو بأصالته عند التعارض لرفع الاحتمال.

- زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام في كل موضع.
- زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الهمزة أولاً.
- زيادة الميم في أول بنات الثلاثة أكثر من زيادة الهمزة في حشوها.
- زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الياء آخرًا.
- زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة النون ثانية.
- زيادة النون غير أول أكثر من زيادة الهمزة.
- زيادة الواو أكثر من زيادة النون والهمزة غير أول.
- مِفْعَل أكثر من فَعَلَّ.
- فَعْيَل وفَعْلأ كلاهما نادر.
- فَعَّال أكثر من فعلان.

هذه قوانين ونماذج موجزة؛ ذكرت إشارة إلى جهود الصرفيين في وضع هذه الضوابط والقوانين؛ لتحرير الإشكال في الحروف المحتملة للزيادة، وهذه القوانين منثورة في كتب التصريف.

** **

أسباب احتمال الزيادة

الحرف المحتمل للزيادة هو أحد حروف (سألتمونيها)، ولا يعني هذا أن حروف (سألتمونيها) لا تخرج عن الاحتمال، بل إنها تجيء في أحكام مختلفةٍ، ويتلخص هذا المفهوم فيما يأتي:

١- مجيء هذه الحروف زائدة لا غير، في مواضع معلومة لأغراض معلومة كما مرّ.

٢- مجيئها أصلية لا غير، وقد مثّل ابن جني بـ (أوى) و(وأى)، ثم قال: "إنما هما مركبان من همزة وواو وياء، وليس فيهما حرف زائد البتة"[١].

٣- مجيئها محتملة للزيادة والأصالة، وهذا محور هذه الدراسة. ولعل أبرز أسباب هذا الاحتمال:

أولاً: تردد المفردة بين اشتقاقين أو أكثر؛ وهنا يتم ترجيح الاشتقاق الأظهر، وإن استويا بحثنا عن دليل آخر من الغلبة أو عدم النظير ليرجِّح زيادة الحرف أو أصالته. وكل اشتقاق له ارتباط بالسياق الذي ترد فيه المفردة، ويؤدي هذا الاشتقاق إلى تعدد آراء علماء الصرف والتفسير في الحرف المحتمل بناء على ترجيح اشتقاق على آخر، أو الحكم بجواز الأمرين على حد سواء، أو الجمع بينهما.

ثانيًا : مجيء الحرف المحتمل وسطًا، وهو موضع يزاد فيه بكثرة، كالألف والواو والياء، مما أدى إلى توهم زيادة الحرف، والتوهم لا يقاس عليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: توهم زيادة الياء في (معيشة)، وما ترتب على هذا التوهم من قراءة جمعها (معائش) شذوذا. ومنها: توهم زيادة ألف (المفازة)، وجمعها على (مفائز).

---

[١] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (١١٦).

ثالثًا: الخلاف حول أصل اللفظ من حيث العربية والعجمة، والمعلوم في الصرف أن الأسماء الأعجمية لا يدخلها التصريف ولا الاشتقاق، وتجرى الأسماء الأعجمية مجرى الحروف؛ لأنها لا يُعرف لها اشتقاق.

وقد تناولت هذه الدراسة الأسماء المختلف في أصلها مشترطة أن يكون القول بأنها عربية يؤدي إلى الاحتمال، مثل (تنور) فهي تحتمل أن تكون اسمًا أعجميًا، وتحتمل أن تكون اسمًا عربيًا مُختلفًا فيه بين أصلين: (تنر)، و(نور).

وأخرجت الدراسة الأسماء المختلف في أصلها إن لم يكن أصلها العربي فيه خلاف، وذلك مثل (إبليس) فهي إما أن تكون أعجمية لا تجري عليها الأحكام التصريفية، وإما أن تكون عربية من الإبلاس وهمزتها زائدة ليس غير. بخلاف تاء (التنور) في المثال السابق فلو كانت عربية الأصل لكانت التاء محتملة للزيادة.

** **

أنواع حروف الزيادة في القرآن الكريم

أولاً: زيادة حروف المعاني: وهي الألفاظ التي تتركب من حرف وحركة أو حرفين أو أكثر، مثل حروف الاستفهام، والنفي، والشرط، والجر.

وهذه الحروف لها اتصال وثيق بالمعاني النحوية لافتقارها إلى الأسماء والأفعال، ولتأثيرها على الإعراب، وهي الحروف التي اختلف العلماء في القول بزيادتها في القرآن الكريم بين مانع ومجيز.

ثانيًا: الزيادة في رسم القرآن الكريم: حيث زيدت في بعض المفردات القرآنية حروف تكتب ولا تنطق كزيادة الياء في (أيد) من قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧﴾ الذاريات: ٤٧.

ويقابل هذه الزيادة الحذف، كحذف إحدى اليائين من (يستحيي) رسمًا لا نطقًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ البقرة: ٢٦.

ثالثًا: الزيادة الصرفية: وهذه ميدان هذه الدراسة، وهي حروف (سألتمونيها) التي تزاد اطرادًا في اللفظ، ويقابلها الحروف الأصلية، وهذه الحروف لا خلاف بين العلماء في القول بزيادتها؛ لأن زيادتها لازمة في القرآن وفي غيره، قال بن يعيش: "وليس المعني بالزائد ما لو حذفته لم يختل معنى الكلمة. هذا محال؛ ألا ترى أن الألف في (ضارب) تدل على الفاعل، فلو حذفتها لزالت هذه الدلالة. وكذلك ميم مضروب"[1].

** **

[1] ابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (١١٣).

علاقة الحرف المحتمل للزيادة بالمعنى عند المفسرين

الاستدلال بالمعنى من الأمور التي عمد إليها الصرفيون لرفع احتمال الزيادة، قال سيبويه في نون (عنتريس)[1]: "وزعم الخليل: أن النون زائدة؛ لأن العنتريس الشديد، والعترسة: الأخذ بالشدة، فاستدلَّ بالمعنى"[2]. والكشف عن المعاني في القرآن الكريم هو غاية المفسر؛ وليس في وسعه أن يبين معنى لفظ من الألفاظ دون أن يكون ملماً بلغة العرب، وأحكامها، كما أنه لا يستطيع أن يتجاوز آراء علماء اللغة في الحروف المحتملة للزيادة، دون أن يتوقف عندها ويشير إلى المعاني التي يؤدي إليها الحرف المحتمل، ويحتكم في ترجيح تلك المعاني إلى الضوابط التي حددها الصرفيون في معرفة الأصلي من الزائد.

وإذا كانت (الاستعاذة) أولُ ما يتناوله المفسر، فإنه لا يتجاوزها دون أن يفحص كلمة (الشيطان) التي تحتمل نونها الزيادة، ويرجع الكلمة إلى أصل اشتقاقها (ش ط ن)، أو (ش ي ط)، وكلا الأصلين يدل على معنىً صالح لوصف (الشيطان).

ومن هنا يعتمد المفسر على آراء أئمة أهل اللغة ويحيل إليها ويرجح بعد ذلك أقربها إلى المعنى، وإذا حكم المفسر بزيادة حرفٍ قوَّى رأيه بذكر الغرض البلاغي من زيادة الحرف.

وإذا لم يؤثر احتمال الزيادة على المعنى فإن موقف المفسر يتلخص فيما يأتي:

١- إغفال ذكر احتمال زيادة الحرف؛ لأن المعنى مسلَّم به عند عامة المفسرين.

٢- الإشارة إلى جواز الاشتقاقين، أو الجمع بينهما، وسترد أمثلة من ذلك في بحث المسائل إن شاء الله.

---

[1] العنتريس: "الداهية"، و"الناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة وقد يوصف به الفرس". ابن منظور، اللسان، (ع ت ر س)، (١٣٠/٦).

[2] سيبويه، مرجع سابق ، (٤٤٥/٣).

ولتحديد المعنى الصحيح للمفردة فإن المحققين من أهل التفسير يعمدون إلى:

- حمل اللفظ على ما هو مشهور في الاستعمال اللغوي، ما لم يدل دليل على خلافه.
- الاستدلال بالشعر العربي.
- العناية بذكر آراء أئمة اللغة العربية والاستئناس بها عند الترجيح.
- عدم حمل المفردة القرآنية على ما شذ من أقوال العرب دون الإشارة إلى ذلك الشذوذ أو تضعيفه والرد عليه.

وكذلك الحرف المحتمل للزيادة، فإن حذفه يخل بمعنى المفردة؛ فلو حذفنا نون (قنطار) مثلاً لأدّى الحذف إلى دلالة المفردة على شيء آخر وهو (القطار).

** **

(الفصل الأول)

رجحان أصالة الحرف المحتمل للزيادة بين الصرفيين والمفسرين

المبحث الأول:

رجحان أصلية الحرف في أول المفردة

- الهمزة في: ﴿إِنسَٰنٍ﴾.
- التاء في: ﴿ٱلتَّرَآئِبِ﴾.
- التاء في: ﴿ٱلتَّنُّورُ﴾.
- التاء في: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾.
- الميم في: ﴿ٱلۡمَاعُونَ﴾.
- الميم في: ﴿ٱلۡمِحَالِ﴾.
- الميم في : ﴿ٱلۡمَسِيحُ﴾.
- الميم في: ﴿مَّعِينٍ﴾.

الهمزة في ﴿ إِنسَٰنٍ﴾.

ورد ذكر الإنسان في خمسة وستين موضعًا من القرآن الكريم، وهو "لفظ يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث بصيغة واحدة"[1]، وأول ذكر له في قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾ النساء: ٢٨

وأجاز الفراء وغيره من الصرفيين[2] أن يكون جمعه وجمع (إنسي) على (أناسيَّ)، وذكروا أن أصل جمع (إنسان): (أناسين) مثل سراحين، وأبدلت الياء الثانية من النون المحذوفة. ومنع ذلك آخرون[3] حيث جعلوا (أناسيّ) جمع إنسان لا إنسيٍّ؛ لأن الياء التي في (إنسي) ياء النسب. وقد قاسوا جمع (إنسان) على (ظربان وظرابي)، قال ابن مالك: "ولو كان (أناسي) جمع (إنسي) لقيل في جمع جني (جنانيّ)، وفي جمع تركي تراكي"[4].

وموضع احتمال الزيادة في هذه المفردة هو حرف الهمزة في أوّل (إنسان)، والخلاف فيها مشهور **بين الصرفيين**، يمكن إيجازه فيما يأتي:

المذهب الأول: مذهب البصريين[٥]، ومفاده: أن الهمزة أصل في (إنسان)، والكلمة مشتقة من (الأنس) وعلى هذا الرأي فالوزن الصرفي لإنسان: (فِعْلان).

فسيبويه لا يجيز أن يُقاس على (أنيسيان)، إلا أن يسمع ذلك عن العرب.[٦]ولم يتأثر رأي البصريين في أصالة الحرف عند البصريين بما سُمع عن العرب في تصغير (إنسان) على (أنيسيان)، بل عدوا ذلك مما شذ، ويكتفون فيه بالسماع، ولا يقيسون عليه . واستدلوا على ذلك

---

(١) ابن سيدة، علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، (٤٣/١).

(٢) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣٤هـ /٢٠١٣م، (٧٧٨/٢)، والزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (٥٦/٤).

(٣) ابن سيدة، مرجع سابق، المخصص، (٤٤/١).ابن مالك، مرجع سابق، شرح الكافية الشافية، (٢٧٨/٢).ابن هشام، يوسف بن أحمد، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (٣٢٢/٤).

(٤) المرجع السابق، (١٨٦٩/٤).

(٥) سيبويه، مرجع سابق، (٢٥٩/٤). المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٧٤/١)، (٣٣٣/٢). السيرافي، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه،(١٩٨/٤).

(٦) السيرافي، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه، (١٩٨/٤).

بأن الألف والنون في آخر (إنسَان) زائدة بالإجماع، وإذا حكمنا بذلك بقيت الكلمة على ثلاثة أ حرف (أ ن س) وهي الأصول ، قال ابن الأنباري:" كما أن الهمزة في (الإنس) أصلية، ولا ألف ونون فيه موجودتان، فكذلك الهمزة أصلية في إنسان"[١].

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين[٢]، ومفاده: أن الهمزة زائدة، والكلمة مشتقة من (ن س ي) وعلى هذا الرأي فالوزن الصرفي له: (إفعَان)، وأصلها (إنسِيَان) على زنة (إفعِلان)، فحذفت الياء للتخفيف؛ وذلك لكثرة جريانها على الألسنة، واستدلوا على ذلك بتصغيره على (أنَيْسِيَان)[٣]، فردوا الياء. والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

المذهب الثالث مذهب الفراء: وهو جواز الوجهين في (إنسان)، قال "في الإنسان وجهان: يجوز أن يكون (إفعِلان) من (نَسِيَ يَنسَى) فيكون الأصل فيه (إنسِيَانا) ... ويجوز أن يكون (إنسان) (فعلانا) من الأنس"[٤].

واعترض أبو علي الفارسي على اشتقاق الإنسان من النسيان، مؤكدًا أن الاشتقاق لا يجيز ذلك؛ لأن"الهمزة في (إنسان) فاء الفعل والسين لامه، وفاء الفعل في النسيان النون، والياء لامه، فليس إحدى الكلمتين من صاحبتها في شيء"[٥].

وحكم ابن الأنباري ببطلان مذهب الكوفيين من وجهين[٦]:

<u>الأول</u>: لو أن أصل الإنسان (إنسيان) لجاز مجيئه على الأصل، كجواز الإتيان بـ (ويلمه) على الأصل: (ويل أمه).

---

[١] ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، (٦٥٣).

[٢] المرجع السابق، (٦٥٢).

[٣] الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، (٤٨٨/١).

[٤] المرجع السابق، (٤٨٨/١).

[٥] الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، (٢٩٥/٤).

[٦] ابن الأنباري، مرجع سابق، الإنصاف، (٦٥٣).

الثاني: أن تصغيره على (أُنَيْسِيَان) جاء على خلاف القياس، ومما جاء على ذلك (لُيَيْلِيَة) في تصغير (لُيْلة)، و(عُشَيْشِيَة) في تصغير (عَشِيَّة). وابن الأنباري بهذا الرد يوضح أن مخالفة القياس ليس دليلاً على أصالة الياء؛ لوجود النظائر المخالفة للقياس.

وعدّ الرضي اشتقاق (الإنسان) من (النسيان) في غاية البعد، وحكم عليه بالشذوذ، ورأى أن ارتكاب شذوذ التصريف في تصغير (ليلة) على (ليلية) أهون من ادعاء اشتقاق الإنسان من النسيان[1]. وذكر الجاربردي[2] أن مذهب البصريين في (إنسان) متوافق مع (الإنس) في اللفظ والمعنى؛ وأضاف على الأدلة السابقة الحكم بفساد اشتقاق (الإنسان) من (النسيان)؛ لأنه يستدعي الإعلال بحذف اللام في الإفراد، وفي الجمع إذا قلت (أناسيَّ)؛ لأن الياء الأخيرة مبدلة من نون وأصله (أناسين)، والياء المتقدمة عليها زائدة، وليست بلام الفعل؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير تاء التأنيث إلا وأوسطها حرف مد زائد كمصابيح وقناديل. ثم رد استدلالهم بتصغير (إنسان) على (أنيسيان) بأن هذا القول يلزم منه رد اللام في التصغير من غير حاجة؛ لأن بناء التصغير يحصل دونها.

ورجّح فخر الدين قباوة أصالة الهمزة في (إنسان)[3]؛ لأن بعدها حرفين أصليين مقطوع بأصالتهما وهما النون التي تلي الهمزة والسين، أما بقية أحرف الكلمة فهي في موضع زيادة.

وأوردت معظم كتب المعاجم [4] (الإنسان) مع مفردات أخرى تتحد معها في الجذر ومنها: (أناسي – إنس - الناس) تحت مادة (أ ن س)، وردّ الأزهري جميع الاشتقاقات إلى أصل واحد وهو (آنس يؤنس) إذا أبصر[5].

---

[1] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٤٩/٢).

[2] الجاربردي وآخرون، مرجع سابق، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، (٦٢/٢-٦٥).

[3] قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، (٥٠).

[4] العين، والتهذيب، والمحيط، ومقاييس اللغة، والمحكم، والمفردات والقاموس المحيط، ولسان العرب، وتاج العروس.

[5] الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: رشيد بن عبد الرحمن العبيدي، وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، القاهرة، (أ ن س). (٨٩/١٣).

وأعادت بعض المعاجم ذكر (الإنسان) تحت الجذر الثلاثي (ن س ي)، ومنها كتاب العين للخليل، والمحيط لابن عباد، والمفردات للأصفهاني.

ومن الناحية الصوتية أقامت إحدى الدراسات الحديثة تحليلاً صوتيًا يتعلق بوزن (إنسان) فخلصت إلى أن الدافع -على ضوء ما تراه- في اشتقاق (الإنسان) من (النسيان) هو التماثل المقطعي بين (إنسَان) و (نِسْيَان)، ونتيجة لهذا التماثل حصل الاشتقاق الذي لا يرى الرشيدي فيه "أن الكوفيين كانوا على صواب فيما ذهبوا إليه"[1].

أما علماء التفسير فقد أوردوا الخلاف الصرفي في اشتقاق هذه المفردة ، ودعموا آراء الفريقين بالأدلة التي تقويها أو تضعفها من الجهة المعنوية، ولعل أبرز ما ذكروه في تقوية رأي البصريين:

١- ربطهم معنى الإنسان بمعنى الظهور، وجعلوا منه الفعل (آنس) بمعنى (أبصر) في قوله تعالى:﴿ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾ القصص: ٢٩.

وبيّنوا أن الإنسان سمي بذلك لظهوره، كما أن الجانّ سمي بذلك لاجتنانه وخفائه.

٢- الاستئناس، حيث إن الإنسان يأنس بمثله، والأنس ضد الوحشة، قال الثعلبي: "لما خلق الله آدم آنسه بزوجته فسمّي إنسانا"[2]، وأضاف القرطبي "وقيل لأنسه بربه"[3].

---

[1] الرشيدي، نايف إبراهيم، الخلاف الصرفي في كتاب: "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري دراسة تحليلية تداولية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١١م، (٦٣).

[2] الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، الكشف والبيان، تحقيق: أبي محمد عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، (١٥٢/١).

[3] القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، (٢٩٤/١).

٣- تكريم بني آدم، حيث أشار الرماني إلى أن اشتقاق (الإنسان) من (الأنس) أولى من (النسيان)؛ لأن (الأنس) صفة مدح و(النسيان) صفة ذم[1]، والله تعالى يقول:﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ الإسراء: ٧٠.

وأما ما قوّوا به رأي الكوفيين الذي يقضي بزيادة الهمزة في (إنسان) على أنه مشتق من (النسيان)، فيتمثل في إيرادهم لأدلة نقلية تدل على ذلك، منها:

١- الاستدلال بما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما: "نسي آدمُ عهد الله فسمي إنسانًا"[٢].

٢- الاستدلال بقول أبي تمام:

لا تَنْسَيَنْ تلك العهودَ فإنَّمَا سُمِّيتَ إنسانًا لأنك نَاسِ[٣]

وردَّ الجاربردي قول ابن عباس رضي الله عنهما في شرحه للشافية، وذكر أنه لم يثبت[٤] عن ابن عباس رضي الله عنه. وردّ أيضًا الاستدلال بقول أبي تمام لأمرين:

<u>الأول</u> : أن أبا تمام لا يَحتجُّ بشعره، لأنه لم يعش في الزمن الذي حدده النحاة للاحتجاج بالشعر العربي، قال الأصمعي: "خُتِم الشعر بإبراهيم ابن هرمة[٥]"[٦] وكانت وفاته عام: (١٧٦هـ).

<u>الثاني</u> : أن قول أبي تمام صادرٌ على مذاهب الشعراء التخييلية.

---

(١) الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، (مخطوط)، مكتبة داماد إبراهيم باشا، الرقم ١٠٧٤-١٠٧٥، (٧٣/٤).

(٢) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١٨٣/١٦). النيسابوري، الحاكم، المستدرك على الصحيحين، دار الحرمين، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، (٤٩٩/٢)، رقم الحديث: (٣٤٩٤).

(٣) أبو تمام، حبيب بن أوس، ديوان أبي تمام، تحقيق: شاهين عطية، مكتبة الطلاب، بيروت، ط١، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م، (١٥٢).

(٤) بل هو ثابت عن ابن عباس رضي الله عنه، وقد تمت الإحالة عليه إلى كتب في التفسير والحديث.

(٥) إبراهيم بن علي بن هرْمة القرشي، شاعر غزِلٌ، كان مولعًا بالشراب، وهو من سكان المدينة، ومن مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، توفي سنة، ١٧٦هـ . الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، (٥٠/١).

(٦) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، لبنان، ط١، ١٩٨٨م، (٥٥).

وفي ختام هذه المسألة، وبعد عرض آراء الصرفيين والمفسرين لاحتمال زيادة الهمزة في أول (إنسان)، يترجح عندي أن الهمزة أصلية، وذلك لاعتبارات أهمها:

١- أن هذا رأي أكثر الصرفيين، وهو ما رجحه البغداديون والمتأخرون والمحدثون.

٢- أن جمع (إنسان) على (أناسين) في الأصل، فيه دليل على أصالة الهمزة قياسًا على الكلمات التي فاؤها أصل مثل (سرحان) و (ضربان).

٣- صرفياً يظهر أن اشتقاق الإنسان من النسيان فيه تكلف واضح لأنه يحوجنا إلى الإعلال بالنقل والقلب.

٤- ومعنويًا لا يوجد ترابط بين الإنسان والنسيان؛ لأنهما معنيان متغايران، ويترتب على ذلك إخراج (الإنسان) من دائرة الأسماء التي تشترك معه في الأصل: (الإنس- الناس- أناس- أناسي).

- لو جعلنا الإنسان من (ن س ي) لدل ذلك على أن (النسيان) صفة ملازمة له وهذا يتعارض مع تطبيق الأحكام الشرعية عليه؛ لأن الناسي لا يؤاخذ في الشرع، والإنسان محاسب على أعماله وليس بخارج من دائرة التكليف، قال تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣﴾ العصر: ١ – ٣.

** **

التاء في ﴿ٱلتَّرَاقِيَ﴾.

وردت (التَّرْقَوَةُ) بصيغةِ جمع التكسير مرة واحدة في القرآن الكريم، وذلك في قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ القيامة: ٢٦.

وهي: "عظمٌ وُصِلَ بين ثغرة النحرِ والعاتق من الجانبين"[1].

والحرف المحتمل للزيادة فيها هو التاء في أولها، وفي وزنها أقوال لعلماء النحو والصرف يمكن تلخيصها فيما يأتي:

الاحتمال الأول: القول بأصالة التاء، وأنها (فعْلَوَة)،وهذا رأي الجمهور[٢]. وقد ذكرها سيبويه في معرض حديثه عن زيادة الواو رابعة، قال: "وتلحق رابعة، فيكون الحرف على (فعْلوة) في الأسماء، نحو: تَرْقَوَة، وعَرْقوة، وقرْنوة. ولانعلمه جاء وصفًا"[٣].

وقول سيبويه يقتضي ثلاثة أمور:

الأول: أن الحكم بزيادة الواو دليل على أصلية التاء.

الثاني: أنّ لها نظائر في بناء (فعْلوة)، ذكر منها (عَرْقوة) و (قرْنُوة)[٤].

الثالث: قوله: "لا نعلمه جاء وصفًا"، دليل على عدم اشتقاقه من (رقى) إذ لو كان مشتقًا لكان (تَفْعُلَة)، مثل (تَهْلَكة).

وأضاف أبو علي الفارسي دليلاً يقتضي زيادة الواو وأصلية التاء، قال: "فأما تَرْقوة فيُعلم

---

[1] ابن منظور، مرجع سابق، (ت ر ق) (١٠/ ٣٢).

[٢] سيبويه، مرجع سابق، (٢٧٥/٤). المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٩٧/١)، الفارسي، أبو علي، التكملة، تحقيق: حسن فرهود، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، (٢٣٦).

[٣] سيبويه، مرجع سابق، (٢٧٥/٤).

[٤] ذكر ابن منظور في اللسان عدة معانٍ للعرقوة منها: ١- خشبة الدلو. ٢- خشبة تضم ما بين الواسط والمؤخرة من الرحل. ٣-كل أكمة منقادة في الأرض كأنها جثوة قبر مستطيلة. وأما القرنوة: "نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل ودكادكه، ورقها أغبر" . انظر: ابن منظور، مرجع سابق، (ع ر ق)، (٢٤٨/١٠)، (ق ر ن)، (٣٤٠/١٣).

زيادتها بأمر آخر أيضًا، وهو أنه: ليس في الكلام مثل (جَعْفَر)"[1]، ومفهوم قوله: أنا لو حكمنا بأصالة الواو لكانت المفردة على زنة (فَعْلَلة)، وهذا البناء ليس في كلام العرب والمُلاحظ أن أبا علي حين افترض أصليّة الواو جعل الكلمة رباعيّة وتاؤها فاء، ثمّ احتجّ بعدم النّظير، مما يدل على أن أصالة فاء الكلمة قطعية وزيادة الواو ظنية.

الاحتمال الثاني : القول بزيادة التاء، وأنها (تَفْعُلَة)، وهو مذهبٌ أشار إليه السيرافي في شرحه للكتاب بلا نسبة، حيث ذكر قول بعضهم بزيادتها، وأنها من رقى يرقى[2]، وذكره أبو حيان أيضًا ولم ينسبْه، قال: "ومذهب سيبويه أن التاء أصلٌ في (تَرْقُوَة)، ووزنها (فَعْلُوَة) كقَرْثُوَة، ومذهب غيره أنها زائدة مشتقة من رقى"[3] . وقال السمين: "أصلها (تراقِوُ) قلبت واوُها ياءً لانكسار ما قبلها"[4] . وردّ العكبري هذا الرأي بقوله: "وليست تَفْعُلَة، إذ ليس في الكلام رقو"[5].

وفي المعاجم اللغوية[6]أدلّة تؤكدُ أصالة التاء في (تَرْقُوَة) منها:

<u>الأول:</u> أن صاحب الجمهرة أوردها في باب (فَعْلُوة)، وذكر في هذا الباب ست مفرداتٍ على هذه الزِّنة: (تَرْقُوَة،حَرْقُوَة، وعَرْقُوَة، وعَنْصُوَة، وقَرْثُوَة، وثَنْدُوَة[7])، وجميع هذه المفردات مقطوع

---

(1) الفارسي، مرجع سابق، التكملة، (٢٣٦).

(2) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، (٢١٦/٥).

(3) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، تحقيق: د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ /(٢١٥/١)

(4) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق،ط٣، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م، (٥٧٨/١٠).

(5) العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، بيت الأفكار الدولية، (٣٨٢)، والسمين الحلبي، الدر المصون، مرجع سابق، (١٠/ ٥٧٩).

(6) الأزهري، مرجع سابق، تهذيب اللغة، (ت ر ق) (٥٤/٩). والجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩م، (ت ر ق)، (١٤٥٣/٤)، وابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، (١٢٧)، وابن عباد، الصاحب إسماعيل، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (ت ر ق) (٣٦٣/٥). وابن منظور، مرجع سابق، (ت ر ق)، (٣٢/١٠)، والفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (ت ر ق)، (٢٤٢/٣).

(7) الحرقوة: أعلى اللهاة وأعلى الحلق، والعنصوة: إحدى عناصي الشعر وهو: المتفرق في الرأس. ابن دريد، محمد بن حسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م، (ت ر ق) (١٢٤٠/٣). والثّندوة: اللحم الذي حول الثدي. ابن منظور، مرجع سابق، (ث ن د) (١٠٦/٣).

بأصالة فائها؛ لأنها ليست من أحرف الزيادة، ما عدا (تَرْقَوَة)؛ وعلى هذا الأساس تلحق بنظيراتها.

الثاني: أن أصحاب المعاجم وضعوا (التَّرْقَوَة) تحت مادة (ت ر ق)، قال ابن فارس: "التاء والراء والقاف ليس فيه شيء غير التَّرْقَوَة"[١]، فلو أنها زائدة عندهم لوضعوها تحت مادة (ر ق و) ولم يحصروها في هذه المادة.

الثالث: قال الجوهري في الصِّحَاح: "وحكى أبو يوسف تَرْقيتُ الرجلَ ترقاةً أي: أصبتُ تَرْقوته"[٢]، وفي ثبات التاء في التصريف دليل على أنها فاء الكلمة.

ولعلَّ هذا الرأي قد أثر على الراغب في المفردات؛ لأنه ذكرَها مرتين، مرةً في (ت ر ق) ومرة أخرى في (ر ق و) بناءً على إشكال احتمال الزيادة فيها.

وفي إحدى الدارسات القرآنية الحديثة نجد كذلك أثرًا لهذا الاحتمال حيث أدخلت (الترقوة) تحت مادة (ر ق ى)[٣]، بسبب توهم زيادة التاء في المفردة.

وأما المفسرون ففي تأويلهم للتراقي وجهان:

الوجه الأول: أن التراقي مصدر ترقى، وهذا ما يُفهم مما نقله الطبري في تفسيره، قال: "قال ابن زيد[4] في قول الله عز وجل:﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦ ﴾ القيامة: ٢٦. ، قال: التراقي: نفسه"[5]، فهو يشير إلى معنى الصعود.

الوجه الثاني: وهو ما عليه بقية المفسرين أن (التراقي) جمع (ترقوة) وقد اكتفى المفسرون بذكر المعنى الذي ورد في المعاجم اللغوية، قال القرطبي: "التراقي: جمع (تَرْقَوَة) وهي العظام

---

(١) ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (ت ر ق)، (١٢٧).
(٢) الجوهري، مرجع سابق، (ت ر ق) ، (١٤٥٣/٤).
(٣) جبل، محمد حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، (٨٣٦).
(٤) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي، من أتباع التابعين، له (التفسير)، و(الناسخ والمنسوخ)، مات سنة: ١٨٢هـ. انظر: الداوودي، محمد بن علي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، (٢٧١/١).
(٥) الطبري، مرجع سابق، (٥١٢/٢٣)

المكتنفة لنقرة النحر، وهو مقدم الحلق من أعلى الصدر، موضع الحشرجة"[1]. ومقتضى ذلك عنده أنها اسمٌ لا وصف؛ بدليل قوله: (موضع الحشرجة).

وقابَل بعض المفسرين بين (التَّرْقوَة) و(الحُلقوم)، حيث ذكر مقاتل في تفسيره أن معنى التراقي: الحلقوم"[2]، وقال الرازي: "ونَظِيرُهُ قَوْلُهُ تعالى: ﴿فلَوْلا إذا بَلَغَتِ الحُلقومَ﴾ الواقعة:٨٣."[3]، وفي هذا إشارة إلى أن التَّرْقوة عندهم اسمٌ لا وصف.

ونصل في ختام هذه المسألة إلى أن الراجح أصالة التاء الأولى في (التَّرْقوَة)، وذلك للأسباب الآتية:

١- القول بأصالة التاء وزيادة الواو هو قول الجمهور.

٢- إدخال أصحاب المعاجم للترقوة تحت مادة (ت ر ق)، مع أنه من الأصول المماتة دليل على أن التاء فاء الكلمة.

٣- موافقة معظم المفسرين لآراء أهل اللغة يقوي كونها أصلية.

٤- لم يصرِّح أحدٌ بزيادة التاء في الترقوة، إلا ما أشار إليه السيرافي وأبو حيان، وهو قول غير مشهور؛ لأنهما لم ينسِبَاه.

** **

---

[1] القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٤٣٣/٢١).

[2] ابن سليمان، مقاتل، تفسير مقاتل، تحقيق: د. عبد الله محمود شحاته، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، (٥١٣/٤).

[3] الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، دار الفكر، عمان، ١٤٠١هـ /١٩٨١م، (٢٣٠/٣٠).

التاء في ﴿ٱلتَّنُّورُ﴾.

ذكر (التنور) في موضعين من القرآن الكريم، أحدهما في سورة هود، قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ ﴾ هود: ٤٠. والثاني في سورة المؤمنون، قال جلّ شأنه: ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ ﴾ المؤمنون: ٢٧.

والتنور لفظ مُختلفٌ في أصله، قال الخليل: "التنور: عمَّت بكل لِسانٍ وصاحبُه تنَّار وجمعُه تنانير"[1]. أي: أنه من الألفاظ المشتركة بين اللغات[2].ويرى بعضهم أنه نُقل إلى العربية فعُرِّب، قال ابن دريد: "التنور: فارسي مُعرَّب لا تعرف له العرب اسمًا غير هذا"[3]. وجعله الثعالبي من الألفاظ المشتركة بين الفارسية والعربية[4]. وذكر الأزهري أن عموم اللفظ بكل لسان دليل على أن أصله عجمي[5].

ونتجاوز هذا الرأي؛ لأنه بذلك لا اشتقاق له، ولا حكم فيه بأصالة ولا زيادة. وننتقل إلى الجانب الآخر، وهو: احتمال كونه عربيًا؛ إذ اشتهر في ذلك رأيان:

الرأي الأول: أن التاء في أوله أصلية، وهذا رأي الجمهور[٦]، ومفاد هذا الرأي: أن "تنور: (فعُّول) من لفظ (تنر)، وهو أصل لم يستعمل إلا في هذا الحرف"[٧].

---

[١] الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (١١٤/٨).

[٢] الجواليقي، موهوب بن أحمد، المعرَّب، تحقيق: ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م، ذكرها المحقق بالتفصيل، (٢١٤).

[٣] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (١٣٢٦/٣).

[٤] الثعالبي، عبد الملك بن محمد، فقه اللغة، تحقيق: د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م، (٣٢٩).

[٥] الأزهري، مرجع سابق، تهذيب اللغة، (٢٦٩/١٤-٢٧٠).

[٦] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨٢٤)، ابن سيدة، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، (٤٧٥/٩). ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (٣٢).

[٧] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨٢٥).

وأكد ابن جني على أن (تنر) أصلٌ لم يستعمل إلا بالزيادة، وقاسه على (حَوشبٍ)[1] و(كوكبٍ) وغيرها.

الرأي الثاني: أن التاء في أوله زائدة، وهو بذلك على زنة (تفعول)، واشتقاقه من النور، أو النار، وقد نسب ابن جني هذا الرأي إلى (ثعلب)[2]، إمام أهل الكوفة.

وعلى هذا الرأي فقد قلبت "الواو الأولى همزة لانضمامها، ثم حذفت تخفيفًا، ثم شددوا النون كالعوض عن المحذوف"[3].

والظاهر أن الإمام ثعلب لم يقطع بزيادة التاء في هذه المفردة، بل ربما أنه كان يجيز الأصالة والزيادة فيها ؛ لورود ما يخالف هذا النقل في كتابه الفصيح؛ إذ جعل (تنور) على زنة (فُعُّول) حيث بين أن كل

اسم على هذه الزنة فالأكثر أن يكون مفتوح الأول، وعدّ منها (تنور)[4].

وأجاز ابن جني في (التنور) أن يكون (فَعْئُولا)، مثل: (زَرْئُوق)، باعتبار زيادة النون المدغمة الثالثة؛ لأنها تزاد بكثرة في هذا الموضع، لكنه لم يحد عن رأيه في أصالة التاء، بل أنكر على ثعلب رأيه بزيادتها ، واعترضه بأنه "لو كان تفعولا من النار لوجب أن يقال فيه: (تنوور)؛ كما أنك لو بنيته من القول لكان تقوول"[5].

واتفقت المعاجم اللغوية على وضع (التنور) تحت الجذر (ت ن ر)، ولم أقف على معجم خالف هذا الاتفاق. وفي هذا الصنيع ما يؤيد القول بأصالة تائه إن كان عربيا.

---

[1] الحوشب: "عظم في باطن الحافر". ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ح ش ب)، (٣١٧/١).
[2] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨٢٤).
[3] السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٣٢٣/٦).
[4] ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، الفصيح، تحقيق: علي بن حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط٢، (٩٨).
[5] المرجع السابق، (٨٢٤).

وأيَّد القائلون بأنه ليس في القرآن لفظ غير عربي رأي ثعلب، ومن أولئك القليبي في تحفته القليبية، قال عن رأي ثعلب: "وهذه نظرة إنصاف ومقولة صدق"[١].

ثم علل لصحة هذا الرأي بدليلين:

أولهما: "أن التنور مكان الاختباز، وهو لا يكون إلا بالنار، فالصلة بين التنور والنار لازمة"[٢].

ثانيهما: "أن التنور من مقتضيات الحياة، وعروبة اللفظ تؤكد صيغته"[٣].

ويفهم من الدليل الثاني: أن اتساع لغة العرب يقتضي ألا تعجز عن وضع اسم لشيءٍ من مقتضيات الحياة، وتكتفي بالاعتماد على غيرها من اللغات في ذلك.

وتناول المحدثون رأي الإمام ثعلب بالقبول، حيث رجّحه أحمد شاكر ووصفه بأنه: "وجهٌ جيدٌ في التصريف"[٤] لأمرين:

١- أن المعنى موافق لأصل المادة.

٢- أن وجود الكلمة في بعض اللغات الأخرى بهذا المعنى لا يدل على نقلها إلى العربية منها، بل لعلها نقلت من العربية إليها[٥].

وذكره الحربي في التداخل بين أصلين: (أجوف = نور)، و(صحيح = ت ن ر)، ثم أشار إلى أمرين يؤيدان مذهب ثعلب:

أحدهما: أن في المنهج المقارن في هذه المادة ما يدل على اشتقاقها من النار أو النور.

---

[١] القليبي، موسى بن محمد، التحفة القليبية في حل الحمولية ، تحقيق: كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٦٩).
[٢] المرجع السابق، (١٦٩).
[٣] المرجع السابق، (١٦٩).
[٤] الجواليقي، موهوب بن أحمد، المعرَّب، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب المصرية، انظر: الهامش (٣) ص(١٣٢).
[٥] المرجع السابق، انظر: الهامش (٣)، ص(١٣٣).

وثانيهما: أن (ت ن ر) أصل مهمل[1].

وللمفسرين في هذه المفردة تأويلات كثيرة تعود إلى أربعة معانٍ مشهورة:

الأول : أن التنور هو وجه الأرض، وهو أحد قولي ابن عباس، وقولٌ لعكرمة رضي الله عنهما.
الثاني: أن المراد به تنوير الصبح وطلوع الفجر، وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
الثالث: أنه المكان المشرف من الأرض، وهو قول قتادة. **والرابع**: الموضع الذي يُخبَز فيه، وهو أحد قولي ابن عباس، ومجاهد.[2]

والراجح من المعاني السابقة هو رابعها، وقال به الأكثرون، قال الطبري في تفسيره: "وأولى هذه الأقوال عندنا بتأويل قوله: (التنور) قول من قال: هو التنور الذي يختبز فيه؛ لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب، وكلام الله لا يوجه إلا إلى الأغلب الأشهر من معانيه عند العرب"[3].

ومن جانب نسبة (التنور) إلى غير العربية فقد أغفل كثير من علماء التفسير[4] الحديث عن نسبة الكلمة إلى غير العربية، فيما أشار بعضهم إلى ذلك[5]، واستدل الألوسي[6] وغيره[7] على ذلك بالقاعدة الصرفية، وهي جعل (تنور)، مثل (نرجس) من حيث إنه ليس في كلام العرب نون بعدها راء. لكن المفردتين مختلفتان من عدة وجوه:

---

[1] الحربي، عبد الرزاق بن فراج، تداخل الأصول عند اللغويين، أطروحة دكتوراة، الجامعة الإسلامية، ١٤١٤هـ، (٤٧٠/١٢).
[2] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٤٠١/١٢-٤٠٧).ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، (١٧١/٣). القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (١١٤/١١). النيسابوري، الحسن بن محمد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، (٢٢/٤). الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، تحقيق: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، (٦٢٢/٢).
[3] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٤٠٧).
[4] كالطبري، والسمرقندي، والثعلبي، ومكي، والماوردي ، والبغوي، والزمخشري، وابن عطية، وغيرهم.
[5] كالواحدي والسمعاني، والقرطبي، والألوسي، وابن عاشور وغيرهم.
[6] الألوسي، محمود شكري، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٥٢/١٢).
[7] ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، ١٨٤٨م، (٧١/١٢).

١- الحرف المختلف في زيادته هو التاء في (تنور)، أما (نرجس) فإن المختلف فيه هو النون.

٢- موقع النون في (تنور) وسط الكلمة، وفي (نرجس) أولها.

٣- النون في (تنور) مدغمة، وليست كذلك في (نرجس).

٤- وجود فاصل بين النون والراء في (تنور)، وهو الواو الزائدة، في حين لا نجدها في (نرجس).

ويشترك الجذران (تنر) و(نور) في الدلالة على ثلاثة من المعاني التي أوردها المفسرون. في حين ينفرد الجذر (نور) بالدلالة على المعنى المذكور في الرأي الثاني، وهو كون المراد (تنوير الصبح وطلوع الفجر)، إلا أن هذا المعنى مرجوحٌ عند المفسرين.

ويظهر لي في ختام هذه المسألة أن الراجح في التاء التي في أول (تنور) أصلية إن صحّت نسبتها إلى العربية، وذلك للأسباب الآتية:

١- أن بناء (فعُّول) أكثر من بناء (تفعول).

٢- أن المفردة تجمع على (تنانير) اتفاقًا، ولم أقف على غير ذلك في كتب اللغة والتفسير، ولو كانت مشتقة من (النُّور) لكان هناك اشتراك لفظي مع الجمع (تناوير) التي مفردها (تنوير)، وهو: نَور الشجر؛ إذ لا مانع من النطق بالواو في الجمع؛ لعدم تأثرها بالثقل الذي أسقطها في (تنوور).

٣- أن القول بزيادتها يُلغي جذرًا من الجذور التي هي محل خلاف بين العربية وغيرها من اللغات.

٤- أن ما نُقل عن ثعلب مخالف لما ثبت عنه في كتابه الفصيح؛ ولذلك أشار البحث إلى أنه ربما كان ثعلب يجيز الأمرين: أصالة الحرف وزيادته.

٥- لم أقف على حرف من حروف (سألتمونيها) وقع زائدًا في أول المفردة، وبعده حرف مدغم.

٦- أن كتب المعاجم الأصيلة اعتمدت وضع (التنور) تحت الجذر (ت ن ر)، ولم تتطرق إليه ألبتة في (ن و ر).

٧- أن المعنى المؤيد لزيادة التاء في أول المفردة، وهو (تنوير الصبح) من المعاني المرجوحة عند المفسرين.

٨- أن اشتقاق (التنور) من النور أو النار الذي دعم به المحدثون رأي ثعلب لم يكن خافيًا على جمهور أهل اللغة الذين أنكروا هذا الاشتقاق إنكارًا شديدًا[1].

٩- أن عموم اللفظ بين اللغات يحتّم علينا ألا نستبعد أصله العربي؛ فاللغة العربية من أقدم اللغات، كيف لا وهي من اللغات السامية، وكون اللفظ غير مستعمل إلا في هذه المفردة ليس دليلاً كافيًا لإخراجه من لغة العرب؛ لأن له نظائر لا خلاف في عربيتها، ذكر ابن جني بعضًا منها كما مر بنا.

** **

[1] يتمثل ذلك الإنكار في إطلاق عبارات شديدة اللهجة عند استعراضهم لرأي ثعلب، كقول ابن جني: "ونعوذ بالله من عدم التوفيق"، الخصائص: (٨٢٤). وقول ابن سيدة في المحكم: "وهذا من الفساد بحيث تراه"، المحكم، (٤٧٥/٩). وأدرجه السيوطي في الدرس الثالث والأربعين (معرفة التصحيف والتحريف) من كتابه المزهر، قال: "وذهب ثعلب في تنور إلى أنه تفعول من النار؛ وهو غلط، إنما هو فعول من لفظ تنر". السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر، تحقيق: محمد جاد المولى بك، وآخرون، المكتبة العصر ية، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م، (٣٧٠/٢).

التاء في: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾.

وردت كلمة (التوراة) في ثمانية عشر موضعًا من القرآن الكريم، وأول ذكرٍ لها في سورة آل عمران، قال تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ﴾ آل عمران: ٣. والتوراة: الكتاب الذي أنزله الله تعالى على موسى عليه السلام.

وبعيدًا عن الخلاف في المفردة من حيث كونها عربية الأصل، أو أعجمية، سوف يتم عرض آراء القائلين بأنها عربية مشتقة؛ لأن كونها أعجمية لا يدخلها في أبواب التصريف.

والحرف المحتمل في هذه المفردة هو حرف التاء في أولها، وفيما يأتي عرض لآراء الصرفيين من حيث القول بزيادة التاء أو أصالتها:

الرأي الأول: رأي البصريين[١] ، ومفاده: أن التاء أصلية "منقلبة عن واو، وأصلها (وَوْرَية) ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (وَوْرَاة)، ثم قلبت الواو الأولى تاء كما قالوا (تُراث) وأصلها (وُرَاث)"[٢].

وسرد أصحاب هذا الرأي[٣] العديد من الأدلة على أصلية التاء، منها:

١- أن جعلها أصلية موافقٌ للقياس؛ لأن العرب تُبدِلُ من الواو تاءً مثل (تَوْلجَ) وأصلها (وَوْلجَ) من الوُلوج، قال سيبويه: "قولهم: تَوْلج. زعم الخليل أنها فَوْعل، فأبدلوا التاء

---

[١] الزجاج، مرجع سابق، معاني القرآن وإعرابه (٣١٧/١). والزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ١٩٩٩م، (٩٥). وابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب، تحقيق: علي النجدي وآخرون، دار سزكين، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، (٣١٣/٢). وابن عصفور، (٢٥٤).

[٢] الزجاجي، مجالس العلماء، مرجع سابق، (٩٥)، وابن جني، مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، (١٤٦/١).

[٣] الفارسي، أبو علي، الحجة في عل القراءات السبع، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م. (٢٥٤/٢)، وابن جني، مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، (١٤٦/١)، وابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (٢٩٧)، وابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (٢٥٤). الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٨٢/٣)

مكان الواو، وجعل فوعلاً أولى بها من تفعل، لأنك لا تكاد تجد في الكلام تفعلاً اسمًا؛ وفوعلٌ كثير"[١].

٢- لولم يبدلوها تاءً لوجب أن يبدلوها همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة.

٣- أن حملها على (فَوْعَل) أوجَهُ؛ لكثرته في الكلام نحو الحوقلة والدوخلة، وقلة (تفعَل) نحو (تتفلة)[٢]، والحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.

٤- أن التاء لم تكثر زائدة في أول الاسم، وهي مثل النون في ذلك، "فكما أن النون إذا جاءت أولاً في نحو (نهشل) و (نعثل) لا يحكم بزيادتها؛ لقلتها زائدة أوَّلاً كذلك لا يحكم بزيادة التاء"[٣].

والرأي الثاني: رأي الكوفيين[٤]، ومفاده أن التاء زائدة، قال الفراء: "وأصل التوراة (تَوْرَيَة) على وزن (تفعَلة)، فصارت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويجوز أن تكون (تفعِلة) فيكون أصلها (تَوْرِيَة)"[٥]، وهذا موافقٌ للغة طيء؛ "لأنهم يقولون في التوصية توصاة، وللجارية جاراة، وللناصية ناصاة"[٦]. ونسب ابن جني هذا الرأي للبغداديين أيضًا، قال: "وتوراة عند البغداديين تفعل"[٧].

واعترض الزجاج على هذا القول ووصفه بالرداءة؛ لأنه لا يطرد فلا يُقال: "في توفية توفاة، ولا في توقية توقاة"[٨].

---

[١] سيبويه، مرجع سابق، (٣٣٣/٤).
[٢] التَّتْفُلة: أنثى الثعلب. ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ت ف ل)، (٧٧/١١).
[٣] الفارسي، مرجع سابق، الحجة في علل القراءات السبع، (٢٥٤/٢).
[٤] الأنباري، مرجع سابق، الزاهر، (١٦٨/١)، والزجاجي، مرجع سابق، مجالس العلماء، (٩٥)
[٥] الأنباري، مرجع سابق، الزاهر، (١٦٨/١)، والأزهري، مرجع سابق (٣٠٧/١٥).
[٦] الأزهري، تهذيب اللغة، مرجع سابق، (٣٠٧/١٥).
[٧] ابن جني، مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، (١٤٦).
[٨] الزجاج، مرجع سابق، (٣١٧/١).

ومن جهة التأويل نجد آراء المفسرين تسير في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن كلمة (التوراة) غير عربية، ويرون أيضًا أن القول بأنها مشتقة فيه تكلف، وذهب إلى هذا الرأي الزمخشري ومن تبعه[١] ، وقد أغفلوا أقوال النحاة فيها تمامًا، قال الزمخشري: "والتوراة والإنجيل اسمان أعجميان، وتكلف اشتقاقهما من الورى والنجل ووزنهما بتفعلة وأفعيل إنما يصح بعد كونهما عربيتين"[٢]. وقال القاسمي: "والتوراة اسم اسم عبراني معناه: (الشريعة)، والإنجيل لفظة يونانية معناها: (البشرى)،أي: الخبر الحسن، هذا هو الصواب كما نص عليه علماء الكتابين في مصنفاتهم، وقد حاول بعض الأدباء تطبيقهما على أوزان لغة العرب واشتقاقهما منها، وهو خبط بغير ضبط"[٣].

الاتجاه الثاني:

من المفسرين[٤]من ذكر أقوال النحاة في المسألة وربط المعاني المتعلقة بكل وزن: فمن قال بأنها بأنها فوعَلة على رأي البصريين أو تفعَلة على رأي الكوفيين فالمعنى المناسب لهذا الوزن أن التوراة نورٌ وضياء مأخوذة من ورى الزند .

إلا أن اعتبار التاء زائدة يحتمل معنى آخر وهو أن "التوراة مأخوذة من التورية، وهي التعريض بالشيء والكتمان لغيره، فكأن أكثر التوراة معاريض وتلويحات من غير تصريح"[٥]

---

[١] البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، دار التراث العربي، بيروت، ط١، (٥/٢). وأبو السعود، محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٤/٢) والقاسمي، محمد جمال الدين، محاسن التأويل، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م، (٧٤٩/٤).

[٢] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (١٧٣).

[٣] القاسمي، مرجع سابق، محاسن التأويل، (٧٤٩/٤).

[٤] الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، الكشف والبيان، تحقيق: الإمام أبي محمد عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، (٨/٣)، والبغوي، معالم التنزيل، مرجع سابق،(٦/٢) والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مرجع سابق، (١١/٥).

[٥] البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، تحقيق: محمد بن عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ. (٦/٢). القرطبي، مرجع مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (١١/٥).

وقد رجح أصحاب هذا الرأي المعنى الأول لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾﴾ الأنبياء: ٤٨. حيث جاءت (التوراة) موصوفة بالضياء في هذه الآية. ولعل معنى التورية الذي يدل على الخفاء والستر لا يتناسب مع الكتاب السماوي الذي أنزله الله تبيانًا للناس وهداية لهم.

الاتجاه الثالث: من علماء التفسير من اكتفى برأي البصريين ولم يذكر رأي الكوفيين في المفردة، وكأنه لم يعتد به، قال السمعاني: "أما التوراة أصلها (وورية) من الورى، من قولهم ورى الزند إذا أضاء...فسمى (وورية)؛ لضيائها وكونها نورا، وقلبت الواو تاء فصارت تورية"[1].

وربط الحرالي[2] بين التوراة والإنجيل ربطًا معنويًا بقوله في التوراة : " فهي توراة بما هي نور أعقبت ظلام ما وردت عليه من كفر ... فكان فيها هدى ونور (والإنجيل) من النجل...وأصل النجل استخراج خلاصة الشيء، ومنه يقال للولد: نجل أبيه. كأن الإنجيل استخلص خلاصة نور التوراة فأظهر باطن ما شرع في التوراة"[3].

وفي ختام هذه المسألة، وبعد عرض آراء الصرفيين والمفسريين في التاء المحتملة للزيادة والأصالة، يظهر لي: أن التاء أصلية مبدلة من واو، وذلك للأسباب الآتية:

- أن هذا هو رأي جمهور علماء اللغة.

---

[1] السمعاني، منصور بن محمد، تفسير القرآن، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (٢٩٢/١). والبقاعي، إبراهيم بن عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، (٢٠٨/٤).

[2] علي بن أحمد بن الحسن التجيبي الحرالي، ولد بمراكش، وأخذ العربية عن ابن خروف، ومال إلى علم الكلام، له تأليف في التفسير، وعلم المنطق، مات في حياة قبل الأربعين وستمائة. انظر ترجمته في: الداوودي، محمد بن علي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م (١/ ٣٩٢).

[3] البقاعي، مرجع سابق، (٢٠٨/٤).

- أن البصريين حملوا القول بأصلية التاء على الأكثر المطرد، وحمل الكوفيون القول بالزيادة على لغة شاذة حين قاسوها على (توصية وتوصاة) على لغة طيء.

- سرد القائلون بأصلية التاء العديد من الأدلة على ذلك، بينما اكتفى الكوفيون بدليل واحد.

- أن المعنى الراجح عند علماء التفسير للتوراة هو الضياء والنور لما فيها من الهداية، وهذا يتوافق مع كون التاء أصلية.

- أن الحكم بزيادة التاء قد يوقع في اللبس المعنوي بأن تكون مأخوذة من التورية، وهذا بعيد؛ لأنه يتعارض مع العديد من الآيات التي أشارت إلى أن إنزال الكتاب على موسى عليه السلام كان للبيان والهداية وفيه تفصيل كل شيء، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ الأنعام: ١٥٤.

** **

الميم في ﴿ٱلۡمَاعُونَ﴾.

ورد ذكر الماعون مرة واحدة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ﴾ الماعون: ٧.

وفي ميم (الماعون) احتمالان عند الصرفيين:

الاحتمال الأول: أصالتها، وهو قول الجمهور[١]؛ ومفاده: أن (ماعون: فاعول)، مشتق من (المعن)، واستدل أصحاب هذا الرأي على أصالة ميم (ماعون) بجعلها أصلاً لـ(معين)[٢] ، قال الفراء: "ولك أن تجعل (المعين) مفعولاً من (العيون)، وأن تجعله فعيلاً من (الماعون)، ويكون أصله المعن"[٣]. ويتضح من قول الفراء أن ميم (معين) محتملة للزيادة على عكس ميم (ماعون)، فهي مستقرة في أذهانهم على أنها من (المعن).

وذكروا أن (الماعون) من (المعن)؛ "لأنه من العادة المسامحة به، والانقياد إلى فعله"[٤]. ويقوي هذا الرأي أن جميع أصحاب المعاجم ذكروا هذه المفردة في (م ع ن)، وأعادها البعض منهم في (ع و ن)[٥]؛ لكن ذكرهم لها في (ع و ن) جاء في سياق تشبيه ميم (معونة) عند القائلين بأصالتها -وهو رأي مرجوح- بميم (ماعون)، قال الأزهري: "وقال ناس: هي (فعولة) من الماعون، والماعون فاعول"[٦].

الاحتمال الثاني: زيادتها، ويتمثل ذلك في قولين:

---

(١) الخليل، مرجع سابق، العين، (٢٥٣/٢)،(١٣٦/٢). واشتهرت نسبة هذا القول إلى قطرب، انظر: أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٥١٧/٨). وقاله الفراء في معاني القرآن(٧٣٨/٢)، وابن جني في الخصائص، (٨٢١). وغيرهم من أئمة اللغة.

(٢) ستأتي مسألة (معين)، والفرق بينهما : أن الخلاف في (معين): اشتقاقها من المعن أو العين. أما الخلاف في ماعون: اشتقاقها من المعن أو العون.

(٣) الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن، (٧٣٨/٢).

(٤) ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨٢١).

(٥) الخليل في العين (١٦٣/٢)، (٢٥٣/٢). والأزهري في التهذيب، (٢٠٢/٣)، وابن منظور في اللسان، (٤٠٩/١٣)، (٢٩٨/١٣)، والفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، (٥٧٦/٢)، (٤٣٩/٢).. وغيرهم.

(٦) الأزهري، مرجع سابق، التهذيب، (٢٠٢/٣).

أحدهما: ما حكاه الجوهري في الصحاح من أن أصل(ماعون): (معونة)، والألف عوض عن الهاء"[1]، وبالتالي فإن وزن (ماعون) على هذا الرأي (مَافعْل)، وهذا بناء لم يثبت في أبنية الصرف.

ثانيهما : ما صرّح به ابن العربي في أحكام القرآن، قال: "الماعون: مفعول، من أعان يعين، والعون هو الإمداد بالقوة، والآلة، والأسباب الميسرة للأمر"[2].

و ذكر أبو حيان أن أصل (ماعون) على هذا الرأي (معوون)، على زنة (مفعول)، وحدث في الكلمة قلب، "فصارت عينه مكان الفاء فصار (موعون)، ثم قلبت الواو ألفاً كما قيل في (بوب): (باب)، فصار (ماعون)"[3].

وحين يذكر أبو حيان ما حدث في تصريف هذه المفردة على هذا الرأي لا يعني أنه يرجحه، ولكنه سرده مع غيره من الآراء، والراجح عنده هو الرأي الأول؛ للدلالة المعنوية التي ستأتي في جانب التأويل.

واعترض السمين على جعل (ماعون) على زنة (مفعول)، وحكم بشذوذه من ثلاثة أوجه:

١- أن (مفعو ل) هنا جاء من (أفعل) وحقه أن يكون على (مُفعَل) كمُكرَم، فيُقال (مُعان) كـ (مُقام).

٢- أن القلب خلاف الأصل.

٣- أن قياسه على (تابة) بعيد؛ لشذوذ المقيس عليه، لأن المطرد: (توبة)[4].

---

[1] الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (٢٢٠٥/٦).
[2] ابن العربي، محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م،(٤٥٥/٤).
[3] أبو حيان مرجع سابق، البحر المحيط، (٥١٧/٨).
[4] السمين، مرجع سابق، الدر المصون، ((١٢٣/١١).

وعرَضَتْ إحدى الدراسات الحديثة هذه المسألة ورجحت الرأي الأول؛ لأن "الثاني فيه تكلف كثير"[١].

أما المفسرون فقد ذكروا تأويلات عدة لهذه المفردة، تسير في اتجاهين:

الاتجاه الأول: سرد المعاني التي تتفق مع أصالة الميم:

أ- أن المعنى المراد بالماعون في الآية الكريمة: الزكاة، وقد أشار الطبري إلى معان مختلفة، لكنه روى هذا المعنى بأسانيد متعددة عن أهل التأويل الذين استدلوا بقول الراعي:[٢]

قومٌ على الإسلام لمَّا يمنعُوا ماعونَهم ويُضَيِّعُوا التّهليلا

وهذا المعنى يتوافق مع أصالة الميم؛ لأن (المعن) في اللغة الشيء القليل، وقد صرّح علماء اللغة بهذا، قال الزجاج: "والماعون هو الزكاة، وهو (فاعول) من المعن، وإنما سميت الزكاة بالشيء القليل؛ لأنه يؤخذ من المال ربع عشره فهو قليل من كثير".[٣]

ب- أن المعنى المراد بالماعون: "اسمٌ لما لا يُمنع في العادة، ويسأله الفقير والغني، يُنسب مانعه إلى سوء الخلق، ولؤم الطبيعة، كالفأس والقدر والدلو والمقدحة والغربال والقدوم ويدخل فيه الملح والماء والنار"[٤].

هذا ما أجمله الرازي من المعاني في تفسيره ثم بين أنه قول أكثر المفسرين، رابطًا هذه المعاني بأصلها اللغوي، قال: "وأصحاب هذا القول قالوا: الماعون (فاعول)، ومنه: ما له سعنة ولا معنة أي كثير ولا قليل"[٥].

---

[١] خاشع، رجاء عبد الرحيم، دلالة صيغة فاعول في القرآن الكريم، مجلة دراسات تربوية، بغداد، العدد الثامن عشر، نيسان، ٢٠١٢م.
[٢] النميري، الراعي، ديوانه، تحقيق: د. واضح الصمد، دار الجيل ، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، (٢٠٦).
[٣] الزجاج، مرجع سابق، معاني القرآن وإعرابه، (١٣/٤).
[٤] الرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (١١٥/٣٢).
[٥] المرجع السابق، (١١٥/٣٢-١١٦).

الاتجاه الثاني: سرد المعاني المتجهة إلى القول بزيادة الميم:

أ - قال الماوردي: "ويُحتمل أنه من (المعونة) بما خف فعله وقل ثِقله"[1]. ذكره في ذيل الأقوال التي مرت بنا في الاتجاه الأول.

ب - وقال القاسمي في الماعون: "أي ما يُعان به الخلق ويصرف في معونتهم من الأموال والأمتعة، وكل ما يُنتفع به"[2].

ج - وقال ابن كثير: "وترجع كلها إلى شيء واحد وهو ترك المعاونة بمال أو منفعة"[3].

والفرق بين الاتجاهين: أن الأول يُعنى بربط معنى المفردة باستعمالها في اللغة، وفي الاتجاه الثاني ينظر إلى المفردة نظرة إجمالية، وكأن المفسر يرى أن هذا المعنى يعم المعنى الأول؛ لأن اللفظ يوهم معنى المعاونة.

وفي ختام هذه المسألة يظهر لي أن الراجح هو أصالة ميم (ماعون)، وأنها على زنة (فاعول)؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- أن هذا هو قول جمهور أهل اللغة.

٢- إدراج المفردة تحت الجذر (م ع ن) في جميع المعاجم.

٣- أن (فاعول) من الأبنية المشهورة في الصرف، في حين لم يثبت بناء (مَا فعْل)، وأن جعلها على بناء (مفعول) لا يتناسب مع المفردة؛ لما فيه من تكلف القلب والتقديم والتأخير.

٤- مراعاة المفسرين من أصحاب الاتجاه الأول المرجحين لأصالة الميم للاستعمال اللغوي للمفردة.

---

(١) الماوردي، علي بن محمد، النكت والعيون، تحقيق: السيد عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت، (٣٥٣/٦).
(٢) القاسمي، مرجع سابق، محاسن التأويل، (٥٥٣/٩).
(٣) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (٤٧٣/١٤).

٥- مجيء (ماعون) على (فاعول) يشابه أسماء الآلة غير القياسية التي جاءت على هذه الزنة، مثل: (ناظور) من (نظر). والماعون آلة ينتفع بها.

٦- أن حمل (الماعون) على (المعن) حمل على الحقيقة؛ لأنه شيء محسوس، وحملها على (المعونة) مجاز، وحمل اللفظ على الحقيقة أولى من حمله على المجاز.

** **

الميم في: ﴿ٱلۡمِحَالِ﴾.

ورد ذكر كلمة (المِحَال) مرة واحدة في القرآن الكريم، قال تعالى في سورة الرعد: ﴿ وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ ﴾ الرعد: ١٣.

وقد قرأها الجمهور بكسر الميم، وقرأها الضحاك والأعرج بفتحها[١]، وللصرفيين والمفسرين آراء حول أصالة هذه الميم وزيادتها، ومنشأ هذا الاحتمال هو وقوع الميم في أول المفردة؛ إذ إنه موضع تُزاد فيه بكثرة؛ وقد وقع بعدها ثلاثة أحرف: اثنان مقطوعٌ بأصالتهما وهما الحاء واللام، وحرفٌ يتنازعُ الأصلية مع الميم وهو ألف المد، ومجيئها على هذه الزِّنة يقتضى إما أن تكون أصلية لكونها مصدرًا سماعيًّا لفعل ثلاثيٍّ من: ماحلَ مماحلة ومِحَالا، وإما أن تكون زائدة، وفيما يأتي عرض للآراء الصرفية فيها:

الرأي الأول: رأي الجمهور، ومفاده: أن الميم أصلية بحكم اشتقاقها من (الـمَحْل) ، وقد فرّقوا بين (المِحَال) بكسر الميم و(المَحَال) بفتحها حيث جعلوها في الأولى أصلية من (الـمَحْل)، وفي الثانية زائدة من (الحيلة)؛ ليحددوا معنى المفردة مع فتح الميم وكسرها، قال الفراء: "المِحالُ المُمَاحَلة، يُقالُ فعَلت منه مَحَلتُ أمْحُلُ محلاً، وأما المَحَالة فهي مَفعَلة من الحِيلة"[٢].

وبيّن مكي ما طرأ على المفردة من تصريف باعتبار الميم زائدة، قال: "فإذا جعلته من (الحَوْل) فوزنه "مِفعَلٌ"، وأصله "مِحْوَل" ثم قلِبَت حركة الواو على الحاء، وقلبت الواو ألفاً كاعتلال "مقال" و"مَحَال"[٣].

---

[١] ابن جني، مرجع سابق، المحتسب، (٣٥٦/١).

[٢] الأزهري، مرجع سابق، نقلاً عن كتاب المصادر للفراء، وهو كتاب مفقود، (٩٥/٥).

[٣] القيسي، مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق: زارة صالح وآخرون، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ٢٠٠٨، (٣٧٠٧/٣).

وربط أبو بكر الأنباري القراءة المشهورة بالمعنى الذي يدل على أصالتها، حين جعل الآية دليلاً على معنى (المِحال) بكسر الميم، قال: "يُقالُ ما للرجل (مَحالٌ) بفتح الميم وماله (مِحال) بكسر الميم، إذا كسرت فالمعنى: ماله مكر ولا عقوبة، من قوله تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ الرعد: ١٣. معناه: شديد المكر والعقوبة"[1].

واحتجّ الجمهور على أصالة الميم بشواهد كثيرة منها قول عبد المطلب بن هاشم[٢]:

لا يَغْلِبَنَّ صليبُهم ومِحَالهُم غَدْوًا مِحَالك

وقول الأعشى: فَرْعُ نَبْع يَهْتَزُّ في عُصُنِ المَجْـ ـدِ غَزيرُ النَّدَى شَدِيدُ المِحَال[٣]

وقول النابغة: كيفَ يَخلُو وعِنْدَهُ كاتِبَاهُ شَاهِدَيهِ ورَبُّهُ ذو المِحَال[٤]

الرأي الثاني:

رأي ابن قتيبة، ومفاده: أن الميم في (المِحال) زائدة؛ لأن "أصل المِحال الحيلة. والحول الحيلة"[٥] واستشهد بقول ذي الرمة:

ولبّسَ بينَ أقوام فكلٌّ أعدّ له الشَّغَازِبَ[٦] والمِحَالا[٧]

ويظهرُ أنه جعل الميم في (المِحَال) كالميم التي في (المكان) فاشتقها من الحول كما اشتق (المكان) من (الكون)، ولم يلتفت إلى كون ميم (المِحَال) مكسورة، وميم (المَكان) مفتوحة.

---

[1] الأنباري، مرجع سابق، الزاهر ، ط٢، ١٩٨٧، (١٠١/١).

[٢] وقبله: لاهُمّ إنَّ العبدَ يمْـ ـنَعُ رحلَه فامنعْ حلالَك
ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٠هـ (٦٦/١).

[٣] الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، شرح: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت، (٧).

[٤] الشيباني، النابغة، ديوان نابغة بني شيبان، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٥١هـ(٦٤).

[٥] ابن قتيبة، عبد الله، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت،١٣٩٨هـ ، (٢٢٦).

[٦] الشغازب: "الشغزبية ضرب من الحيلة في الصراع، وهي أن تلوي رجله برجلك"، ابن منظور، مرجع سابق (ش غ ز ب)، (٥٠٥/١).

[٧] ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، تحقيق: مطيع بيلي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط١، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، (٥٣١).

وقد نقل الأزهري قول ابن قتيبة ثم اعترض عليه، ووصفه بالغلط الفاحش؛ لتوهمه زيادة الميم معللا اعتراضه بأمرين:

١- أنّ (مِفْعَلاً) إذا كان من بنات الثلاثة فإنه يجيء بإظهار الواو والياء مثل المِزْودِ والمِرْيَل،[١]وما شاكلها.

٢- إذا رأيت الحرف على مثال (فِعَال) أوله ميم مكسورة فهي أصلية، مثل ميم (مِهَاد) و(مِلاك) و(مِرَاس) و(مِحَال) وما أشبهها.[٢]

وقد دفع صاحب التهذيب شبهة ظن بعض الناس زيادة الميم في قولهم (تمَحَّلتُ مالا لغريمي) لأنها تشابه الميم الزائدة في قولهم (تمكنتُ من فلان)، وأكد أنها "من (المَحْل) وهو السعي كأنه يسعى في طلبه ويتصرف فيه"[٣].

وأنكر أبو علي الفارسي أيضًا قول ابن قتيبة وردَّه؛ لأنه "تركٌ للقياس من وجهين:

أحدهما : أنه لو كان كذلك لم تُعَلَّ العين، ألا ترى أنك لا تُعِلُّ نحو: (المِحور) و(المِعول)، ولا نعلمُ شيئًا من هذا جاءَ مُعلاً.

وثانيهما : أن المصادر لا تكون على (مِفْعَل) ولكنَّ (المِحال) (فِعَال) من (المَحْل) وهي كلمة لها تصرُّفٌ"[٤].

وأضيفُ: أن احتجاج ابن قتيبة بقول ذي الرمة يُعدُّ شاهدًا للقائلين[٥] بأصالتها أيضًا، حيث أورد أورد معظم علماء اللغة هذا الشاهد في مادة (محل)، لا (حول) مشيرين إلى أن المراد به المكر والقوة والشدة والمغالبة والجدال.

---

(١) "المِزْوَد: الوعاء يُجعل للزاد"، ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (ز و د)، (٣٩٢)، "والمِرْيَل بكسر الميم وسكون الزاي: الجَدِلُ في الخصومات الذي يزول من حجة إلى حُجَّة، والميم زائدة". ابن منظور، مرجع سابق، (ز و ل) (٣١٥/١١).

(٢) الأزهري، مرجع سابق، تهذيب اللغة، (٥/ ٩٦)

(٣) المرجع السابق، ٥/ ٩٧

(٤) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م (٦٤٣).

(٥) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد، مكتبة الخانجي، القاهرة، (٣٢٥/١)، والأزهري، مرجع سابق، (٩٥/٥).

ومن جانب التأويل يُلحَظ أن احتمال زيادة الميم في هذه المفردة قد أدّى إلى تباين تناولها عند المفسرين، فمنهم من سرد مجموعة من المعاني دون إشارة إلى أصلية الميم أو زيادتها، ومن المعاني التي أوردوها في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ الرعد: ١٣. ما يأتي:

شديد العداوة، شديد الحقد، شديد القوة، شديد الغضب، شديد الحيلة، شديد الحول، شديد الإهلاك بالمحل وهو القحط، شديد الأخذ، شديد الانتقام والعقوبة.[١]

والملاحظ أن هذه المعاني التي ذكروها إجمالا، منها ما يفيد أصالة الميم ومنها ما يفيد زيادتها؛ إلا أن معظمها يفيد الأصالة، وأمَّا ما يفيد الزيادة فهما (الحول، والحيلة).

ومنهم من أضاف إلى سرد المعاني نقل أقوال أهل اللغة في ترجيح أصالتها وذكر الفرق بين (المحال) بكسر الميم وفتحها، واستدل بما استدلوا به من الشواهد، وحرّر الإشكال الصرفي على غرار ما صنع أهل التصريف.[٢]

ومنهم من أورد المعاني التي تدل على أصالة الميم فقط[٣].

وعلّل الطبري لتأويل ابن عباس رضي الله عنه (المِحَال) بـ (الحول)، وتأويل قتادة[٤] لها بـ (الحيلة)؛ حتى يدفع ما قد يُوهم أن الميم المكسورة في قراءة الجمهور: (المِحال) زائدة، قال:

---

[١] الماوردي، مرجع سابق، النكت والعيون، (١٠٢/٣)، والسمعاني، مرجع سابق، (٨٥/٣) والبغوي، مرجع سابق، (٣٠٥/٤)، وأبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٤٨٣/٥)، والسيوطي، جلال الدين، الدر المنثور، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ ، (٨/ ٤١١- ٤١٢).

[٢] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٤٨٣/١٣)، والواحدي، علي بن أحمد، التفسير البسيط، تحقيق: محمد بن صالح الفوزان وآخرون، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ، (٣١٨/١٢). والزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٦٤٢)، وابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (٣٠٤/٣)، والرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (٢٩/١٩). والقرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٣٩/١٢)، والبيضاوي، مرجع سابق، أنوار التنزيل، (٣/ ١٨٣-١٨٤)، والشوكاني، مرجع سابق، فتح القدير، (٩١/٣)، والألوسي، مرجع سابق، روح المعاني، (١٢٢/١٣)، وابن عاشور، مرجع سابق، ، التحرير والتنوير، (١٠٦/١٣).

[٣] ابن كثير، مرجع سابق، تفسير القرآن العظيم، (٤/ ٤٤٥)، والثعالبي، عبد الرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، (٣٦٤/٣).

[٤] أبو الخطاب، قتادة بن دعامة السدوسي، حجة في الحديث وإمام في التفسير، مات سنة: ١١٨هـ، انظر ترجمته في: ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، (٢٢٩/٧).

"والقول الذي ذكرناه عن قتادة في تأويل(المِحَال) أنه الحيلة، والقول الذي ذكره ابن جريج[١] عن ابن عباس يدلان على أنهما كانا يقرآن: **(وهُوَ شَدِيدُ المَحَالِ)** بفتح الميم، لأن الحيلة لا يأتي مصدرها (مِحَالا) بكسر الميم، ولكن قد يأتي على تقدير"المفعلة" منها، فيكون (مَحالة)، ومن ذلك قولهم (المرء يعجزُ لا مَحالة)، و(المَحالة) في هذا الموضع،(المَفْعَلة) من الحيلة، فأما بكسر المِيم، فلا تكون إلا مصدرًا"[٢]. وأشار الواحدي إلى أن الميم أصلية في كلا الحالين؛ نظرًا للتقارب المعنوي بينهما، قال: "فإن قلنا: إن (المِحال) معناه القوة، فهو ظاهر، والميم فاء، وإن قلنا: معناه المكر والحيلة، كان الميم أيضًا أصلية، ويكون المماحلة بمعنى المماكرة والاحتيال"[٣]

وأضاف الزمخشري بعد ذكر الآراء السابقة معنى جديدًا في حال كون الميم أصلية، وهو أن الله تعالى "شديد الفقار، ويكون مثلاً في القوة والقدرة، كما جاء: فساعد الله أشد وموساه أحدّ"[٤]، وقال في الأساس: "وفرس قوي المَحال وهو الفقار، الواحدة مَحالة والميم أصلية"[٥]

ومما يرجّح أصالة الميم أيضًا ما نقله الرازي عن أبي مسلم: "ومِحالٌ فِعالٌ مِنَ المَحْل وهو الشِّدَّةُ، ولفظ فِعالٍ يَقَعُ عَلى المُجازاةِ والمُقابَلَةِ، فكأنَّ المَعْنى: أنَّهُ تعالى شَدِيدُ المُغالَبَةِ"[٦]

ويقوي أصالتها -أيضًا- مقابلة ابن عاشور بين مجادلة الكفار في الله: (وهم يجادلون في الله)

---

[١] عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ويكنى أبا الوليد، ولد سنة ٨٠هـ، كان ثقة، ومكثرًا من رواية الحديث، مات سنة: ١٥٠هـ ، انظر ترجمته في: ابن سعد، مرجع سابق، الطبقات الكبرى، (٤٩٢/٥).

[٢] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (١٣/ ٤٨٤- ٤٨٥).

[٣] الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط (٣٢١/١٢).

[٤] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٦٤٢).

[٥] الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، (١٩٧/٢).

[٦] الرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (٢٩/١٩).

بقوله تعالى: (وهو شديد المحال) على طريق المشاكلة، ونقل قول نفطوية[1]: **"**هو من مَاحَل عن أمره، أي جادل. والمعنى: وهو شديد المجادلة، أي قوي الحجة**"**. وذلك من (المَحل).

وقد أضاف على ما قاله الصرفيون في (المِحَال) بكسر الميم إذا كانت (مِفْعَلاً)، على اعتبار زيادة الميم، أن إبدال الواو ألفًا إبدالٌ "على غير قياسٍ؛ لأنه لا موجب للقلب؛ لأنَّ ما قبل الواو ساكنٌ سكونًا حيًّا، فلعلّهم قلبوها ألفًا للتّفرقة بينهُ وبين مِحْوَل بمعنى صبيٍّ ذي حول، أي سنة"[2].

وفي ختام هذه المسألة يظهر أن الراجح في ميم (المِحَال) أصالتها، وتعود أسباب الترجيح إلى:

١- أن القول بأصالتها رأي علماء اللغة والمفسرين، حيث إن أكثرهم على أن (المِحَال) مكسورة الميم أصلية، ومفتوحة الميم زائدة.

٢- أن القول بزيادة الميم في قراءة الجمهور لم يقل به إلا ابن قتيبة، وقد ردّه علماء اللغة.

٣- أن معظم علماء اللغة احتجوا بهذه المفردة في المعاجم اللغوية وجعلوها في باب (مَحَل) ما عدا الزمخشري في أساس البلاغة والراغب الأصفهاني في المفردات، فقد احتجوا بها مرتين: مرة في باب (محل)، ومرة في باب (حول).

٤- أن أكثر المعاني التي تناولها المفسرون للمفردة ترجح أصلية الميم.

** **

---

[1] إبراهيم بن محمد بن عرفة، ولد عام: ٢٤٤هـ ،كان عالما بالعربية واللغة والحديث، أخذ عن ثعلب والمبرد، من مصنفاته: إعراب القرآن، المقنع في النحو، الأمثال، المصادر... مات سنة ٣٢٣هـ، انظر ترجمته في: السيوطي، مرجع سابق، بغية الوعاة، (٤٢٨/١).

[2] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (١٠٦/١٨).

الميم في (المدينة)

ورد ذكر (المدينة) بصيغة المفرد أربع عشرة مرة[1] في القرآن الكريم، أولاها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ﴾ الأعراف: ١٢٣

وجاءت بصيغة الجمع ثلاث مرات[2]، أولاها في قوله جل شأنه: ﴿ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ الأعراف: ١١١.

ويتنازع الأصالة في بناء هذه المفردة حرفان هما: الميم في أولها والياء في وسطها، ولعلماء اللغة فيها ثلاثة آراء:

الرأي الأول: رأي الجمهور[٣]، ومفاده: أن الميم في المدينة أصل، والياء فيها زائدة؛ لأن الكلمة مشتقة من (مدن)، فهي على زنة (فَعِيلَة)، واحتجوا على ذلك بـ:

١- أن المفردة تُهمز في الجمع على (مدائن) بخلاف (معايش)؛ لأن الياء في الأولى زائدة وفي الثانية أصل.[٤]

٢- الحمل على الأكثر؛ لأن (فعيلة) تطرد في (فعائل)، قال سيبويه: "ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث، وكان (فعيلة) فإنك تكسره على (فعائل)، وذلك نحو: صحيفة وصحائف، وقبيلة وقبائل... وذا أكثر من أن يحصى"[٥]. ويجري هذا الاطراد في الأسماء مثل سفينة وسفائن وفي الصفات مثل كريمة وكرائم.

---

[١] (الأعراف: ١٢٣)، (التوبة: ١٠١، ١٢٠)، (يوسف: ٣٠)، (الحجر: ٦٧)، (الكهف: ١٩، ٨٢)، (النمل: ٤٨)، (القصص: ١٥، ١٨، ٢٠)، (الأحزاب: ٦٠)، (يس: ٢٠)، (المنافقون:٨).

[٢] (الأعراف: ١١١)، (الشعراء: ٣٦)، (الشعراء: ٥٣)

[٣] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، وسيبويه، (٦١٠/٣)، والفراء نقله عنه الأزهري في التهذيب، (١٤٥/٤)، وهو رأي الأخفش كذلك ، نقله ابن سيدة في المحكم، (٣٨٥/٩).

[٤] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (٥٣/٨).

[٥] سيبويه، مرجع سابق، (٦١٠/٣).

٣- تصريف الفعل من (مَدَنَ)، قالوا: "مدن الرجل إذا أتى المدينة"[١].

٤- جمعُها على "مُدْن، ومُدُن، بالتخفيف والتثقيل"[٢].

الرأي الثاني: زيادة الميم في المفردة، وفيه وجهان:

الأول: رأي المبرد[٣]، ومفاده: أن المفردة على زنة (مفعولة)، وأصلها (مديونة) بمعنى: مملوكة قهرًا. وأوضح ابن القطاع ما حدث فيها من إعلال بقوله: "استثقلوا الضم على الياء وبعدها واو فحذفوها فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفوا لالتقاء الساكنين، وكسروا ما قبل الياء فصار اللفظ إلى مدينة"[٤].

الثاني : أنها على زنة (مَفْعِلَة)،واشتقاقها "من (دان)، استثقلوا الكسرة على الياء فنقلت إلى الدال فصارت مدينة وجمعها مداين"[٥]. وأيّد ابن فارس هذا المعنى بقوله: "والمدينة كأنها مفعلة، سميت بذلك؛ لأنها تقام فيها طاعة ذوي الأمر".[٦]

وعلى هذا المعنى فإن المفردة تشترك لفظيًا مع (المدينة) بمعنى الأمة، قال ابن دريد: "والأمة يقال لها: مدينة لأنها مملوكة"[٧]، قال الأخطل:

رَبَتْ ورَبَا في حِجْرِها ابنُ مَدِينَةٍ يظلُّ على مِسْحَاتِهِ يَتَرَكَّلُ[٨]

ويحتج القائلون بزيادتها بـ:

---

[١] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (٥٣/٨).
[٢] الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (٢٢٠١/٦).
[٣] لم أقف عليه في كتب المبرد، نقله الواحدي في البسيط، (٢٧١/٩)، والسمين في الدر المصون، (٤١٣/٥).
[٤] ابن القطاع، علي بن جعفر، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م، (٣٦٢).
[٥] المرجع السابق، (٣٦٢).
[٦] ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (٣٠٧).
[٧] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٦٨٤/٢).
[٨] الأخطل، غياث بن غوث، ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (٢٢٤). ومعنى: ومعنى: "تركَّلَ الرجل بمسحاته: إذا ضربها برجله لتدخل في الأرض"، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ر ك ل) ، (٢٩٤/١١).

١- أن (مدن) أصلٌ ممات.

٢- أن لها نظائر على زنة (مفاعل)، مثل:(معيشة ومعايش)، (معيبة ومعايب).

٣- أن سبب مجيئها مهموزة هو تشبيهها بهمز القبائل والصحائف[١].

الرأي الثالث: رأي المازني، حيث ذهب في كتابه التصريف إلى أن "كلا الاشتقاقين مذهب"[٢]، فلم يرجح مذهبًا على آخر؛ لأن خلاف العلماء فيها مبني على اختلاف العرب في جمعها؛ لأن منهم من يهمز ومنهم من لا يهمز. قال ابن جني: "ولو كان كلهم سمعوها مهموزة وغير مهموزة، كما سمعها أبو عثمان المازني بالوجهين لزال الخلاف ولم يقع أصلاً"[٣].

وأما كتب المعاجم فقد اعتمدت (م د ن) أصلاً وأدرجت (المدينة) تحت هذا الجذر، فيما وضعتها بعض هذه الكتب[٤] تحت الجذرين: (م د ن) و (د ي ن)؛ نظرًا لاحتمال زيادة الميم فيها.

وعرضت الدراسات الحديثة هذا الخلاف دون أن ترجّح رأياً على آخر[٥]، ولعل السبب في ذلك ذلك هو قوة احتمال الزيادة في المفردة.

ورجَّح المفسرون[٦] أصالة ميم (المدينة) للأسباب الآتية:

---

(١) الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (٢٧٣/٩).

(٢) ابن جني، مرجع سابق، المنصف (عبارة المازني في المتن)، (٢٦٤).

(٣) المرجع السابق، (٢٦٥).

(٤) الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (م د ن: ٢٢٠١/٦)، (د ي ن: ٢١١٩/٦). ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (م د ن: ٨٥٥)، (د ي ن: ٣٠٧). الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م. (م د ن:٧٦٣)، (د ي ن: ٣٢٣).

(٥) العايد، مرجع سابق، احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، (١٢١). الزهراني، عبد الكريم بن صالح، رد الألفاظ إلى أصولها، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م. (١٩٥).

(٦) الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٧٤/١٠)، الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (٢٧٣/٩). أبو حيان مرجع سابق، البحر المحيط، المحيط، (٣٤٤/٤). ابن كثير، مرجع سابق، تفسير القرآن العظيم، (٢٦٢/٦). ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (٤٤/٩).

١- أن جمعها على (مدائن) مشهور عن العرب، ولو جمعت على غير ذلك فإنه "ليس بالفصيح من كلامها (أي: كلام العرب)، وأولى ما قرئ به كتاب الله من الألسن أفصحها وأعرفها، دون أنكرها وأشذها"[١].

٢- اجتماع القرَّاء على همز المدائن.[٢]

٣- أنه لا يُحفظ فيه (مداين) بالياء.[٣]

وحكم ابن عاشور بأصالة الميم بناء على ما ترجح في اللغة إلا أنه أثار شبهة زيادتها بقوله: "ولعل مدن هو المشتق من المدينة لا العكس"[٤]، وهذا يعني احتمال أن يكون أصل (المدينة) من (دان) ثم توهَّموا أصالة ميمها فاشتقوا منها (مدن) بمعنى: أقام في المدينة، لكن ابن عاشور لم يطمئن لهذا القول، حيث أعقبه بترجيح أصالة الميم بقوله: "وأيًا ما كان فالأظهر أن ميم مدينة أصلية"[٥].

وبعد استعراض هذه المسألة يتبين لي أن الراجح أصالة ميم المدينة، وأنها على زنة (فعيلة)، وذلك للأسباب الآتية:

١- أن هذا هو الراجح عند الصرفيين والمفسرين.

٢- أن القول بزيادتها يلغي الجذر (م د ن) الذي اعتمده علماء اللغة بين الجذور الثلاثية، ولم يهمله أحد.

٣- جمع المفردة على صيغ تصريفية متعددة (مدائن، مُدُن، مُدْن).

---

[١] تفسير الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٧٥/١٠).
[٢] الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (٢٧٣/٩).
[٣] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٣٤٤/٤).
[٤] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (٤٤/٩).
[٥] المرجع السابق، (٤٤/٩).

٤- قرر الصرفيون أنه إذا نطقت العرب بالأصلي والزائد فالأولى الأخذ باللغة التي تجعله أصليًا؛ لأن الأصل عدم الزيادة.

٥- ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما جاء (يثرب) غَيَّرَ اسمها إلى (المدينة)، روى ذلك أبو هريرة رضي الله عنه وأخرجه البخاري في صحيحه، قال صلى الله عليه وسلم: "أُمِرْتُ بقَرْيةٍ تأكلُ القرى يقولون يثربُ وهي المدينة تنفي الناسَ كما ينفي الكيرُ خَبَثَ الحديدِ"[1]، وأرى أن ذلك يتوافق مع معنى: (الإقامة بالمكان)، ولا يتصور أحد أن هذه التسمية فيها من معنى القهر والإذلال منه لها حتى تدين له.

** **

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ كتاب فضائل المدينة، (٢٠/٣)، رقم الحديث: (١٨٧١).

الميم في ﴿ٱلۡمَسِيحُ﴾.

ذكر الله تعالى لفظ (المسيح) في أحد عشر موضعًا من القرآن الكريم[1]، وهو لقب عيسى بن مريم عليهما السلام، وجاء أول ذكر لهذه المفردة في سورة آل عمران، قال تعالى:

﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴾ آل عمران: ٤٥.

وقد جاء عند الخليل وغيره[2] من أصحاب المعاجم اللغوية أن (المسيح) لفظ معرّب من العبرانية، قال الخليل: "والمسيح عيسى بن مريم عليه السلام أعرب اسمه في القرآن وهو في التوراة مشيحا"[3].

لكن الأكثرين من أهل اللغة على أنه مشتق؛ ويؤيد ذلك كثرة المعاني التي ترد عليه من الاشتقاق، وعدم ذكر الجواليقي له في المعرّب.

وإذا صح القول بأن (المسيح) لفظ عربي فإن حرف الميم في أوله محتمل للأصالة والزيادة. وقد عرض أبو بكر الأنباري في كتاب الأضداد رأيين[4] لعلماء اللغة في تصريف الكلمة:

الرأي الأول: نسبه أبو بكر الأنباري للإمام ثعلب، ومفاده: أصالة الميم، وزيادة الياء، وأن المفردة على زنة (فَعِيل)، حيث جعل اشتقاقه من: مَسَحَ الأرض أي: قطعها.

وجعلها الكراع أيضًا من (مسح) ثم قاس(مسح) على (مصح) لاشتراكهما في معنى الذهاب في الأرض. ويُفهم من هذا القياس -أيضًا- اشتراكهما في أصالة الميم.

---

(1) آل عمران: (٤٥)، النساء: (١٥٧)، (١٧١)، (١٧٢)، المائدة: (١٧: ٢)، (٧٢: ٢)، (٧٥)، التوبة: (٣٠)، (٣١).

(2) الأزهري، مرجع سابق، في تهذيب اللغة (٣٤٨/٤). وابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (٥٩٤/٢).

(3) الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (١٥٦/٣).

(4) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، (٣٦١).

الرأي الثاني: نقله أبو بكر الأنباري عن غير ثعلب، ومفاده: زيادة الميم وأصالة الياء، وأن المفردة على زنة: (مَفعِل)، اشتقاقه من (السياحة) في الأرض، وحدث في المفردة إعلال بالنقل؛ إذ الأصل (مَسْيِح) نُقلت حركة المعتل إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها فصارت (مَسِيح).

وتردد ذكر (المسيح) في المعاجم اللغوية في مادتين: (م س ح)، و(س ي ح)؛ نظرًا لهذا الاحتمال، لكنها وردت عند الجميع في (م س ح)، وعند البعض في كلتا المادتين.

وأوردها ابن دريد في الجمهرة في باب (م س ح)، وتوقف عن إيضاح معناها، قال: " فأما المسيح عيسى بن مريم عليه السلام فاسم سماه الله عز وجل به لا أحب أن أتكلم فيه"[١].

وأرجع المفسرون[٢] سبب تسمية (المسيح) عليه السلام بهذا الاسم إلى أسباب عدة منها ما يؤيد الرأي الأول القائل بأصالة الميم، وأن اشتقاقها من (م س ح)، وأشهر ما قالوه فيها:

أ) أن مسيح (فعيل) بمعنى (مفعول) ويتضمن ستة معانٍ تؤيد اشتقاقه من (م س ح):

١- أن الله مسحه فطهّره من الذنوب.

٢- أو أنه مُسِح بالبركة.

٣- أو خرج من بطن أمه ممسوحًا بالدهن.

٤- أو أنه ممسوح القدمين لا أخمص له.

٥- أو أن جبريل مسحه بجناحه من الشيطان.

٦- أو أن عليه مَسحة من جمال.

---

[١] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٥٣٥/١).

[٢] من هؤلاء: الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٤٠٩/٥). الثعلبي، مرجع سابق، الكشف والبيان، (٦٨/١). ابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (٤٣٦/١). ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، زاد المسير، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، (١٩٤-١٩٥). الرازي، مرجع سابق÷ مفاتيح الغيب، (٥٤/٨)، وغيرهم...

ب) أن مسيح (فعيل) بمعنى (فاعل) ويتضمن المعاني الآتية:

١- أنه كان يمسح وجه الأعمى فيبصر.. ويمسح المرضى فيبرؤون.

٢- أو أنه كان يمسح الأرض، أي: يقطعها.

ج) أن لفظ المسيح تعني المَلِك، أو الصِّدِّيق.

وذكر ابن عطية في تفسيره أن اشتقاقها من (مسح) هو قول الجمهور[١].

أما ما يؤيد الرأي الثاني، وهو كون الميم زائدة، فهو أن المسيح عليه السلام سمي بذلك لأنه كان يسيح في الأرض.

وفي الجانب الآخر، وهو كون المفردة ذات أصلٍ غير عربي- أغفل كثير من علماء التفسير المحققين القول بهذا الرأي كالطبري وغيره[٢] في حين ذكره آخرون[٣]، لكنهم رجحوا كونها عربية الأصل، وأشار الرازي إلى أن أكثر العلماء على أنه مشتق[٤]. ونقل الألوسي: "أن الظاهر فيه الاشتقاق؛ لأنه عربي دخل عليه خواص كلامهم، جُعِل لقب تشريف له عليه السلام كالخليل لإبراهيم"[٥].

وفي ختام هذه المسألة أرجح أن ميم (المسيح) أصلية وياؤه زائدة؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- أن القول بالأصالة هو قول جمهور أهل اللغة والمفسرين.

٢- في القول بالأصالة سلامة المفردة من الإعلال.

---

[١] ابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (٤٣٦/١).
[٢] الثعلبي، والماوردي، والبغوي...إلخ.
[٣] الواحدي في البسيط، والرازي في مفاتيح الغيب، والألوسي في روح المعاني.
[٤] الرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (٥٤/٨).
[٥] الألوسي، مرجع سابق، روح المعاني، (١٦١/٣).

٣- أن هناك تقابل معنوي بين ساح في الأرض من السياحة، ومسح الأرض: أي قطعها؛ ولذلك أغنت (مسح) عن المعنى المراد من (ساح).

٤- يُلاحظ أن كافة المفسرين ذكروا المعاني التي تؤيد القول بأصالة الميم في حين أغفل كثير منهم[1] ذكر اشتقاقها من السياحة.

٥- دلالة (مسح) على العديد من المعاني التي تصدق على عيسى عليه السلام، في حين دلت (ساح) على معنى واحد.

** **

[1] الطبري، والثعلبي، والماوردي، والواحدي، والزمخشري، والقرطبي، والبيضاوي...إلخ

الميم في ﴿مَّعِينٍ﴾.

ورد ذكر (معين) بفتح الميم في أربعة مواضع من القرآن الكريم[1]، كان أولها في قوله تعالى حكاية عن مريم وابنها عيسى عليهما السلام: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ المؤمنون: ٥٠.

والزيادة مُحْتَمَلة في هذه المفردة في أحد موضعين: موضع الميم في أول المفردة، أو موضع الياء في وسطها. وللصرفيين في هذه المسألة ثلاثة آراء:

الرأي الأول:

أصالة الميم، وهذا رأي أبي علي الفارسي، حيث إن (مَعين) عنده على زنة (فعيل)، وقد احتج على أصالتها بما يأتي:

١- فشُوِّ هذا المعنى وكثرته.

٢- اتفاق المعنى مع المسموع عن العرب، ويظهر ذلك من قولهم (أمعن بحقه، وأذعن).

٣- جمع (مَعين) على (مُعنان) قياسًا على (قضيب) و(قضبان).

٤- تصريف الفعل والمصدر منه: "مَعَن يَمْعُن مَعَانة"[٢].

وتبع ابن جني رأي أستاذه أبي علي في القول بأصالة الميم، قال ابن جني: "وكذلك الماء إذا جرى من العين فقد أمعن بنفسه وطاع بها"[٣].

---

(١) قال جل شأنه في موضع آخر حكاية عن أصحاب الجنة: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[الصافات:٤٥]، وقال جلَّ من قائلٍ في سورة الواقعة: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[الواقعة:١٨] وقال سبحانه في موضع رابع: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾[الملك:٣٠]

(٢) المرجع السابق (٢/٤٨٤-٤٨٧).

(٣) ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨٢١).

الرأي الثاني: زيادة الميم، نُقل عن ثعلب قوله: "عان الماءُ يعين إذا جرى ظاهرًا"[1]وأنشد للأخطل:

حبسوا المَطِيَّ على قديم عهدُه طـام يَعِـينُ وغـائرٌ مسدومُ[2]

ورجّح الزجاج هذا الرأي وحكم على الرأي القائل بأصالة الميم بأنه بعيد؛ "لأن (المعن) في اللغة الشيء القليل، والماعون هو الزكاة، وهو (فاعول) من (المعن)، وإنما سميت الزكاة بالشيء القليل، لأنه يؤخذ من المال ربع عشره فهو قليل من كثير"[3].

أما أبو علي الفارسي فتشبّث برأيه، واعترض على الزجاج في معنى (المعن) بقوله: "ليس المعن في اللغة الشيء القليل عندي، كما ذكره، ولكنه السهل الذي ينقاد ولا يعتاص"[4].

وردَّ اشتقاق المفردة من (العين)، وحكم عليه بالبعد؛ لأنه "لا يقال عِينَتِ الأرضُ، ولا عِينَ الماء، إذا رُئِي جاريًا من العين، وإنما يقال عِين إذا أصيب بالعين".[5]

وضعّف كذلك قياس (معيون) على (مفؤود) للجبان؛ لأنه لا فعل له، ثم قال: "والقياس على مثل هذا النادر الشاذ لا يراه سيبويه، وليس ينبغي أن يؤخذ بهذا لضعفه".[6]

الرأي الثالث: للفراء، حيث يرى جواز الوجهين: فبزيادة الميم تكون الياء أصلا ويكون اشتقاق المفردة من (ع ي ن)، وتكون على زنة (مفعول). وبأصالة الميم تكون الياء زائدة ويكون

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، طبعة الدار المصرية المصورة عن طبعة بولاق، (م ع ن). (٢٩٨/١٧). نقلت قول ثعلب منها لعدم وجوده في طبعة دار صادر التي اعتمدتها مرجعًا للبحث.

[2] الأخطل، مرجع سابق، ديوان الأخطل، (٣٠٩). والبيت من بحر الكامل، ومعنى (طامٍ): مرتفع، و(مسدوم): مدفون. ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ط م ى)(١٥/١٥)، (س د م)(٢٨٥/١٢-٤٠٩).

[3] الزجاج، مرجع سابق، (١٣/٤).

[4] الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإغفال، تحقيق: عبدالله بن عمر، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٤٢٠هـ/ ٢٠١٣م، (٤٨٤/٢).

[5] المرجع السابق، (٤٨٤/٢).

[6] المرجع السابق (٤٨٧/٢).

اشتقاق المفردة من(م ع ن)، وتكون على زنة (فعيل)[١].

وفي كتب المعاجم اللغوية نجد المفردة مذكورة عند بعض اللغويين في باب (ع ي ن) [٢] وعند بعضهم الآخر في باب (م ع ن)[٣]، وعند الأكثرين[٤] في البابين معًا، ورجّح ابن سيده أن تكون تكون في (م ع ن) وهذا هو الصحيح عنده، ولكنه كغيره حين ذكرها عرَضًا في مادة (ع ي ن) من أجل التوسع وذكر جميع أقوال اللغويين.

وتبعًا لرأي الفراء في جواز الأمرين، فإن إحدى الدراسات الحديثة تعُدُّ الرأيين متجهين إلى الصواب؛ لأن الكلمة "تتسع لمعانٍ عدة كالجريان والظهور والكثرة، إضافة إلى صيغتها التي تشير إلى اسم المفعول، وكل ذلك صحيح ومراد وله ما يؤيده في المعاجم وعند المفسرين"[٥].

ورجّحت دراسة معجمية أخرى أن اشتقاق "الكلمة من (عين) لا من (معن)؛ لأن الماء المعين هو الذي يتمناه كل من يعيش في بيئة بدوية ليس فيها ماء يُبصَرُ بالعين؛ لأن ماءها إما من الآبار وإما من السحاب. فالماء المعين المرئي في أنهار أو عيون نضاخة يمثل لهم متعة غريبة لهم يتمنونها"[٦] . ويُضعِّف هذا الرأي أن (معين) في القرآن الكريم ذكرت في سياقات تختلف عن الحياة البدوية؛ فقد اختلف المفسرون حول موضع الربوة من قوله تعالى:﴿ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ فقيل: هي فلسطين وقيل دمشق وقيل مصر[٧]. وفي سياق آخر وردت معين وصفًا لكأس الخمر في الجنة، وحياة النعيم في الجنة تختلف عن الحياة التي يعيشها البدوي.

---

[١] الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن، (٧٣٨/٢).
[٢] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين (ع ي ن)، (٢٥٤/٢). الفيروز آبادي، مرجع سابق، القاموس، (ع ي ن)، (٢٨٥/٤).
[٣] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (م ع ن)، (٩٥٣/٢). ابن فارس، مرجع سابق، (م ع ن)، (٨٦٥).
[٤] الأزهري في التهذيب، والصاحب ابن عباد في المحيط، والجوهري في الصحاح، وابن سيدة في المحكم، والأصفهاني في المفردات، وابن منظور في لسان العرب، والزبيدي في تاج العروس.
[٥] المنجد، محمد نور، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، (٢٠٢).
[٦] جبل، مرجع سابق، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، (١٥٣٦/٣).
[٧] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٥٤/١٧).

وعند المفسرين نجد معنى المفردة في الغالب لا يخرج عن ظهور الماء وجريانه، وفسرها بعضهم بالماعون؛ لأن الماعون ينتفع به، كما أن الماء ينتفع به أيضًا، واستشهد الطبري على هذا المعنى بقول عبيد بن الأبرص:

واهية أو مَعِينٌ مُمْعِنُ أو هضبة دونَها لهُوبُ[1]

وأضاف الماوردي[2] وجهاً آخر لاحتمال زيادة الميم وهو اشتقاقه من (المعونة) ، وهو رأي غريب، ولم أجده عند غيره، ويردّ هذا القول؛ أن (معين) على هذا ستكون اسمًا مفعولاً بمعنى (مُعان) وهو وصف لا ينطبق على الماء؛ لعدم وضوح المعنى المتمثل في وقوع العون عليه.

ونظرًا لقوة الاحتمال فيها فإن المفسرين يوردون آراء الصرفيين فيها دون أن يرجحوا، وهذا يتماشى مع رأي الفراء الذي يجيز الوجهين فيها.

وفي تفسيرهم إياها بالماء الظاهر يقتضي أن تكون ميمها زائدة، وأصلية في آن واحد،؛ لأن ذلك لا يرفع احتمال الزيادة. بينما يكون الجريان مقتضيًا لكونها أصلية فقط، ويقوّي ذلك أن الطبري[3] نقل رواية ابن عباس، وفيها ربط معنى المفردة بآية أخرى لها علاقة بالسياق الذي وردت فيه ، ففي كلتا الآيتين يمتنُّ الله على مريم وابنها عليهما السلام، فيقول جلَّ وعلا في موضع:﴿ وَآوَيْنَاهُمَا إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ المؤمنون:٥٠. ويقول في موضع آخر: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ مريم:٢٤.، والسريُّ في اللغة: جدول الماء[4]، وأيد ابن كثير هذا المعنى، وهو أقرب الأقوال عنده؛ لأن "القرآن يفسر بعضه بعضًا"[5].

---

[1] ابن الأبرص، عبيد، ديوان عبيد ابن الأبرص، تحقيق: حسين نصار، مكتبة الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م، (١٢).
[2] الماوردي، مرجع سابق، (٥٦/٤).
[3] الطبري، سابق، جامع البيان، (٥٧/١٧).
[4] ابن منظور، مرجع سابق، (س ر ا)، (٣٨٠/١٤).
[5] ابن كثير، مرجع سابق، تفسير القرآن العظيم، (٤٧٧/٥).

وذهب البقاعي في تفسيره إلى أن (معين) مشتقة من أصلين؛ لأنه ظاهر للعيون، ونافع كالماعون[1]. والمفهوم من هذا القول محاولة الجمع بين الرأيين في آن واحد؛ لقوة الاحتمال عنده في المعنيين، والمعلوم في علم الصرف إنه إذا احتمل الحرف الأصالة والزيادة بسبب الاشتقاق من أصلين – كما مر بنا في التمهيد- فإنه يتعين الترجيح.

وبناءً على ذلك وبعد استعراض أقوال الصرفيين والمفسرين، يظهر لي أن الراجح أصالة الميم في (معين)، وهو الرأي الذي قال به الفارسي وتبعه فيه ابن جني. وأسباب ترجيحي له:

١- استناد هذا الرأي على الأدلة الصرفية لأصالة الميم في المفردة - وتتمثل تلك الأدلة في جمع (معين) وتصريف الفعل والمصدر منه- وربطها بمعناها في اللغة، بينما نجد الآراء الأخرى تستند على الجانب المعنوي فقط.

٢- أن القول بأصالتها يبعدنا عن إشكالية الاشتراك اللفظي بين (مَعين) بمعنى (مَرئيٌّ) و(مَعين) بمعنى (المصاب بالعين) وكذلك فيما تصرف منهما (عان يعين) بمعنى يجري، و(عان يعين) بمعنى أصاب بالعين.

٣- لو سلمنا بزيادة الميم على أن المعنى (مرئيٌّ) لكان ذلك ينطبق على كل شيء تبصره العين، والقول بخصوصية الماء يحتاج إلى دليل؛ لأنها لو قيست على (مخيط) -مثلا- لكانت هناك مفارقة من حيث المعنى؛ لأن (مخيط) بمعنى (مخيوط) يطلق على كل شيء تتم خياطته، وليس هناك خصوصية لشيء مما يُخاط.

٤- شمولية (معن) للمعاني المذكورة في التفسير بحيث يمكن إدراجها تحت هذه المادة؛ ومن أبرز المعاني (الظهور، والجريان، والكثرة، والمنفعة، والعذوبة)، بينما في (عين) يكون المعنى محصورًا في الإبصار.

---

[1] البقاعي، مرجع سابق، (١٤٩/١٣).

٥- يُلاحظ أن معظم كتب المعاجم تتناولها بالتفصيل في مادة (م ع ن) بينما يرد ذكرها في مادة (ع ي ن) بإيجاز؛ ولذا حكم ابن سيدة بأن الصحيح فيها أن تكون من (م ع ن).

** **

(الفصل الأول)

رجحان أصالة الحرف المحتمل للزيادة بين الصرفيين والمفسرين

المبحث الثاني:

رجحان أصالة الحرف وسطًا

- **الميم في:** ﴿زَمۡهَرِيرٗا﴾.
- **الميم في:** ﴿قِطۡمِيرٖ﴾.
- **الميم في:** ﴿قَمۡطَرِيرٗا﴾.
- **النون في:** ﴿جَهَنَّمُ﴾.
- **النون في:** ﴿ٱلۡعَنكَبُوتِ﴾.
- **النون في:** ﴿قِنطَارٗا﴾.

الميم في ﴿زَمْهَرِيرًا﴾.

ورد ذكر (الزمهرير) في القرآن الكريم مرة واحدة، قال تعالى في سورة الإنسان: ﴿ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴾ الإنسان: ١٣.

والحرف المحتمل في هذه المفردة هو حرف الميم في وسطها؛ وفيما يأتي عرض لآراء اللغويين فيها:

الرأي الأول: أصالة الميم، وهذا هو المشهور عند اللغويين حيث وضَعَتْها المعاجم تحت الجذر الرباعي (ز م هـ ر)؛ لأن المفردة وُضِعَت في اللغة دلالة على: البرد الشديد.

والمشهور في تصرف فِعله: (ازمهرّ: افعلّلّ)،وذكر أبو حيان: "أن أكثر النحاة لا يثبت (افمعل) في الأفعال"[١]، وأورد الفارابي هذه المفردة في (فعليلل).

وجعله السيوطي مصدرًا لـ (ازمهرّ)، قال: "لم يجئ في المصادر على فعلليل إلا قرْقرَ الحمامُ قرقريرا[٢] ... وازمهرّ يومنا زمهريرا: اشتد برده..."[٣]، وفي الحمل على النظير هنا من مقابلة حرف الميم في (زمهرير) لحرف القاف في (قرقرير)، ما يعضِّد أصالته.

ويؤيد هذا الرأي قول الأعشى[٤]:

مُبَتَّلَةِ الخَلقِ مِثْلَ المَهَا ... ةِ لَمْ ترَ شَمْسًا ولا زَمْهَرِيرَا

الرأي الثاني: جواز زيادة الميم، وذلك باشتقاقه من (زهر)حيث أشار ابن فارس إلى احتمال أن يكون (الزمهرير) قد وضع وضعًا-كما مر- وعلى هذا فإن ميمه أصلية، ثم أشار مرة أخرى

---

[١] هذا القول غير موجود في الطبعة المعتمدة لتفسير البحر المحيط (دار إحياء التراث)؛ ووجدتها في طبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ، (٣٩٢/٨).

[٢] في اللسان: "القرقرة من أصوات الحمام، وقد قَرْقَرَتْ قَرْقَرَةً وقرقريرًا نادرٌ" ابن منظور، مرجع سابق، لسان العرب، (ق ر ر)، (٨٩/٥).

[٣] السيوطي، مرجع سابق، المزهر، (٦٥/٢).

[٤] الأعشى، مرجع سابق، ديوان الأخطل، (٩٥).

إلى احتمال زيادتها حتى وإن كانت بمعنى البرد؛ لأن الكواكب إذا اشتد البرد زهرت وأضاءت[١] . ويؤيد هذا الرأي تسمية الزمهرير قمرًا في لغة طيء، كما روى ذلك ثعلب وأنشد[٢]:

وليلةٍ ظلامُهَا قد اعتكرْ قطَعْتُها والزَّمْهَريرُ ما زَهَرْ

وأما المفسرون فقد تناولوا المعنيين للمفردة إلا أن معنى البرد هو الأقرب إلى تأويلهم، ويتضح ذلك مما يأتي:

١- إيرادهم له مؤوَّلاً بالبرد مقدّمٌ على تأويله بالقمر.

٢- إغفال كثير من المفسرين لتأويله بالقمر، والاكتفاء بذكر البرد الشديد[٣].

٣- ورد عند القرطبي[٤] - تقوية لهذا الرأي- استعمال (الزَّمْهَرِير) للدلالة على البرد في الحديث النبوي الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: "اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا ربِّ أكل بعضي بعضًا، فجعل لها نَفَسًا في الشتاء ونفسًا في الصيف، فشدة ما تجدون من البرد من زمهريرها، وشدة ما تجدون في الصيف من الحر من سمومها"[٥]

٤- جعل البقاعي عطف البرد على الشمس من (الاحتباك)[٦]، قال في تفسيره: "فالآية من الاحتباك، دلّ بنفي الشمس أولاً على نفي القمر؛ لأن ظهوره بها؛ لأن نوره اكتساب من نور الشمس، ودل بنفي الزمهرير الذي هو سبب البرد ثانيًا على نفي الحر الذي

---

[١] ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (ز م هـ ر) (٣٩٩).

[٢] البيت لرجل من طيء، وهو غير منسوب، تردد ذكره في كثير من كتب التفسير، انظر: الثعلبي، مرجع سابق، (٩٨/١٠)، والزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (١٤٥٦)، والقرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٤٧١/٢١)، وذكره الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ١٩٨٦م، (١١٦).

[٣] من أولئك: الطبري ومكي والسمعاني، والبغوي وابن كثير ... وغيرهم.

[٤] القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٤٧١/٢١)

[٥] ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستذكار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، (٣٥٤/١)، رقم الحديث: (٩٤٣).

[٦] قال الجرجاني في التعريفات: "الاحتباك: هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويُحذف من كل واحد منهما مقابله، لدلالة الآخر عليه"، الجرجاني، مرجع سابق، التعريفات، (١٨).

سبَّبَه الشمس"[1]. وذكر السيوطي هذا الرأي، وسرد له عدة أمثلة من القرآن الكريم في كتابه التحبير في علم التفسير[2].

٥- ترجيح الزيادة، قال النيسابوري: "والأظهر أن الميم والهاء أصليتان لعدم النظير لو جعل أحدهما زائدًا"[3]. يريد: أنه لا يوجد (فعمليل)، ولا (فعلهيل)؛ لأنه نظر إلى حروف الزيادة المطردة، في وسط الكلمة ثم استبعد الزيادة في كلا الحرفين الميم والهاء؛ لعدم النظير.

وبعد عرض آراء علماء اللغة والتفسير في المفردة يظهر لي أن الراجح أصالة الميم في وسطها وذلك لما يأتي:

١- أن (فمعليل) من الأبنية المهملة.

٢- أدرج كافة أصحاب المعاجم المفردة تحت الأصل الرباعي (ز م هـ ر).

٣- أن رأي ابن فارس يوقع في إشكال دلالي؛ حيث إن المفردة فيها اشتراك لفظي بين البرد والقمر، ولكن الراجح بما عرضه البحث من أدلة أن تكون بمعنى البرد؛ لدلالة السياق عليها في الآية الكريمة؛ لأن نفي الإحساس بالبرد الشديد، أدلُّ من نفي رؤية القمر بناءً على ما جاء في التأويل.

٤- أن الدلالة متجهة في جميع كتب التفسير لمعنى البرد في الآية الكريمة.

---

[1] البقاعي، مرجع سابق، نظم الدرر، (١٤٣/٢١).

[2] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، التحبير في علم التفسير، تحقيق: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، (٢٨٢).

[3] النيسابوري، مرجع سابق، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، (٤١٤/٦).

الميم في ﴿قِطۡمِيرٍ﴾.

ذكر الله سبحانه وتعالى (القطمير) مرة واحدة في كتابه العزيز، قال جل شأنه: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ﴾ فاطر: ١٣.

والحرف المحتمل للزيادة في هذه المفردة هو حرف الميم في وسطها، وفيما يأتي عرض لآراء الصرفيين فيه:

الاحتمال الأول: أصالة الميم في وسط (قطمير)، لتكون المفردة على زنة (فعليل)؛ وعلى هذا فهي ذات أصل رباعي (قطمر)، وهو رأي الجمهور، ويُستدلّ لأصالة الميم بما يأتي:

١- جَعلِهم (قِطمير) بناءً ليلحقوا به مثل: (إسليح[١])، حيث نقل ابن سيدة رأي أبي علي الفارسي في زيادة همزة (إسليح) وجعلها للإلحاق بـ (قطمير)[٢].

٢- وَضْع أكثر أصحاب المعاجم للمفردة تحت الجذر الرباعي، (ق ط م ر)، أو تحت بناء (فِعْلِيل) كما صنع ابن دريد في الجمهرة، والفارابي في ديوان الأدب.

٣- ذِكرِ النحاس لـ (قِطمِير) مع نظائر لها على زنة (فِعْلِيل) مثل (دِهْلِيز) و (برْطِيل)[٣].

٤- أوردها ابن فارس في باب القاف مع الكلمات التي وُضِعت وضعًا[٤]، مع أنه يرجع الكثير من الكلمات إلى أصل ثلاثي أو أصلين، ويجردها من الحروف الزائدة سواء كانت من حروف (سألتمونيها)، أو غيرها.

---

[١] الإسليح: شجرة تغزر عليها الابل، وقيل: هي عشبة تشبه الجرجير تنبت في حقوف الرمل. انظر: ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم والمحيط الأعظم، (١٩٦/٣)

[٢] المرجع السابق، (١٩٦/٣).

[٣] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، (٢٥٠/١). والبرطيل: "حجر، أو حديد طويل صلب". ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ب ر ط ل)، (٥١/١١).

[٤] ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (٧٨٦).

الاحتمال الثاني:

زيادة الميم في المفردة، لتكون على زنة (فِعْمِيل)، ويظهر هذا عند ابن القطاع[1]، ومن تأثر به[2]، حيث أدرجها في كتاب الأبنية تحت باب [أبنية الأسماء الثلاثية]، واكتفى بإيرادها مع وزنها الصرفي دون تعليل لزيادة الميم فيها، ولا بيان لجذرها الثلاثي، ولعله بهذا توهم أن تكون من (ق ط ر).

والقطمير عند المفسرين هو: القشرة الرقيقة البيضاء التي بين التمرة والنواة، وهذا قول الأكثرين، وقيل هو: شِق النواة، وقيل هو: القِمع الذي على رأس النواة[3].

ولقد اكتفى المفسرون بسرد معاني المفردة دون التنبيه على احتمال زيادة الميم في وسطها؛ إذ لا شبهة عندهم في زيادة الحرف وأثره على المعنى.

وعلى هذا أرجح أن تكون الميم في (قطمير) أصلية، بناء على ما يأتي:

- أن زيادة الميم حشوًا شاذ لا يُقاس عليه.
- أن (فِعليل) بناء مشهور، ذكر منه سيبويه في كتابه أسماء وصفات[4].
- لم أجد - فيما وقفت عليه- من كتب المعاجم من وضع (قطمير) تحت (ق ط ر).
- القول بزيادة الميم يوهم في تحديد الأصل الثلاثي للكلمة، ولا علاقة معنوية بين (قمط)، و(قطر) من جهة و (قطمير) من جهة أخرى، حتى نحكم بزيادتها.

---

[1] ابن القطاع، مرجع سابق، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (٢٠٩).
[2] السيوطي، مرجع سابق، المزهر، (١٧/٢).
[3] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٣٤٩-٣٥٠).القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٢٦٤/٢). الشوكاني، مرجع سابق، فتح القدير، (٤٢٩/٤).
[4] سيبويه، مرجع سابق، (٢٩٣/٤).

- أن المعاني التي أوردها المفسرون، لا تدل على زيادة الميم، وعلى هذا فإن القول بزيادتها من غير دليل قاطع من الاشتقاق أو التصريف قد يؤدي إلى فهم المفردة على غير ظاهرها.

** **

الميم في ﴿قَمۡطَرِيرٗا﴾.

ذكر الله تعالى (القمطرير) مرة واحدة في كتابه العزيز قال جل شأنه: ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوۡمًا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا ﴾ الإنسان: ١٠.

وموضع احتمال الزيادة في هذه المفردة هو حرف الميم في وسطها، وفيما يأتي عرض لآراء الصرفيين فيها:

الرأي الأول: أصالة الميم، وتكون الكلمة ذات أصل رباعي (ق م ط ر) هذا هو المشهور عند علماء الصرف[١] حيث جعلوا المفردة صفة تحت بناء (فعلليل)، ويُحتجُّ لأصالة الميم بما يأتي:

١. لم يعتد كثير من النحاة ببناء (افمعلّ)[٢]، حيث لم يذكره سيبويه في أبنيته، ولا النحاة المتقدمون.

٢. ثبات الميم في تصريف الأسماء، قالوا: (يوم قماطر) و(يوم قمطرير) و(قِمْطر)، و(مُقمَطِرّ)[٣]، قال الشاعر:

بني عَمِّنا هلْ تذكرونَ بلاءَنا عليكمْ إذا ما كانَ يومٌ قماطِرُ؟![٤]

وفي الأفعال: "اقمَطرَّ يومُنا: اشتد"[٥].

---

[١] سيبويه، م سابق، (٢٩٤/٤). ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م. الأصول في النحو، (٣٧٧/٢).

[٢] أبو حيان، البحر المحيط، طبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ (٣٩٢/٨). اعتمدت على هذه الطبعة؛ لعدم مجيء هذا القول عن أبي حيان في الطبعة المعتمدة في البحث: (دار إحياء التراث العربي).

[٣] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (ق م ط ر)، (٢٥٨/٥).

[٤] بلا نسبة عند: الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، (٥٧/٢). الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (٧٩٧/٢).

[٥] الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (٧٩٧/٢).

٣. استدراك اللغويين على الجوهري في الصحاح؛ لوضعه (قِمْطَرَ) بعد (قِطْمِير)، حيث ذكر الزبيدي أن هذا "غَيْرُ جَيِّد لأنّه ليس مَوْضِعَه لأنّ المِيم أصْلِيَّة، والصَّوابُ ذِكرُه بعد قمَر"[١].

الرأي الثاني : زيادة الميم، حيث جُعلت المفردة ذات أصل ثلاثي من (قطَرَ) وأجازه الزجاج بناء على ما جاء في التفسير، قال: "وهذا سائغ في اللغة، يقال: اقمطرّت الناقة إذا رفعت ذنبها وجمعت قطريها ورمت بأنفها"[٢].

وردَّ أبو حيان هذا الرأي بأن "أكثر النحاة لا يثبت (افمعلّ) في أوزان الأفعال"[٣]

لكنّ ابن القطاع ذكر هذا البناء في لفظ آخر وجعله تحت باب أبنية الأفعال الثلاثية، قال: "افمعلَّ افمعلالا نحو: اسمدرَّ اسمدرارًا إذا ضعف بصره"[٤].

والملاحظ على هذا القياس هو الموافقة من وجهٍ، والمخالفة من وجه آخر، إذ توافق (اسمَدَرَّ) (اقمَطَرَّ) في تصريف الفعل وتباينها في تصريف الأسماء، حيث لم ثبت (سَمْدَرِير) ولا (سِمَدْر).

الرأي الثالث: رأي ابن فارس وتابعه الزمخشري في الأساس حيث أرجعا (قمطرير) إلى أصل ثلاثي من (قمط)، قال: "وهذا مما زيدت فيه الراء وكرِّرت تأكيدًا للمعنى، والأصل قمط"[٥].

وهذا الرأي يؤيد أصالة الميم من وجه، ولكنه جعل الراء هي الزائدة وليست الراء من حروف (سألتمونيها)، وسبقت مناقشة هذا الرأي في التمهيد.

---

[١] الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق مرتضى ، تاج العروس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م، (ق ط م ر)، (٤٥٣/٣).

[٢] الزجاج، مرجع سابق، معاني القرآن وإعرابه، (٢٠١/٥-٢٠٢).

[٣] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، طبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ. (٣٩٢/٨).

[٤] ابن القطاع، مرجع سابق، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (٣٣٨).

[٥] ابن فارس، مرجع سابق، المقاييس، (٧٨٦).

وعند المفسرين تعددت الأقوال في بيان معنى (قمطرير) وأشهرها فيما وقفت عليه:

يوم (مُقمَطِرٌّ) إذا كان شديدًا عصيبًا، وقيل: اليوم الطويل الممتد، وقيل: يوم يعبس فيه الكافر حتى يسيل منه عرقٌ كالقطِرَان، والقمطرير: المقبض وجهه وعينيه، وهناك فرق بين العبوس والقمطرير فالعبوس بالشفتين والقمطرير بالجبهة والحاجبين[١].

ويجمع بين هذه المعاني التي تناولها المفسرون أن (القمطرير) يوم شديد وعصيب، وهذا يرجح أن تكون الكلمة رباعية الأصل من (قمطر)، ويتجه إلى تأييد الرأي القائل بأصالة ميمها.

بينما يرد ذكر (القطران) بين المعاني السابقة وفيه إشارة إلى احتمال زيادته؛ لأن القطران من أصل ثلاثي (قطر).

ور جّح النيسابوري وابن عاشور أصالة الميم في (قمطرير) بعد إيرادهم للمعاني السابقة، حيث أورد النيسابوري في تفسيره رأي الزجاج في جواز أن تكون الميم زائدة والكلمة مشتقة من القطر، ثم قال: "والأظهر أنها أصلية"[٢].

وجعل ابن عاشور معاني (قمْطَرَ) تعود إلى أصل واحد وهو الشديد الصعب المجتمع، حيث جعل (قمطرير) مشتقا من أحد فعلين أولهما (قمْطَرَ) اللازم بمعنى اجتمع، والثاني المتعدي من (قمْطَرَ القربة) بمعنى شدّ وكاءها، وجعل منه أيضًا (القِمَطر) الذي توضع فيه الكتب. ثم قال: "وميم (قمطرير) أصلية فوزنه (فعلليل) مثل خندريس"[٣]

وحكم البقاعي في تفسيره بزيادة الميم للمبالغة، قال: "وزيد فيه الميم وبولغ فيه بالصيغة"[٤].

---

[١] من المفسرين الذين تناولوا جميع هذه المعاني: الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٥٤٧/٢٣-٥٥٠). ابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (٤١١/٥). ابن كثير، مرجع سابق، تفسير القرآن العظيم، (٢١١/١٤). الشوكاني، مرجع سابق، (٤٢٧/٥).

[٢] النيسابوري، مرجع سابق، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، (٤١٤/٦).

[٣] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (٣٨٦/٢٩-٣٨٧).

[٤] البقاعي، مرجع سابق، نظم الدرر، (١٤١/٢١)،

وفي ختام هذه المسألة أرجح أن ميم (قمطرير) أصلية وأن المفردة على زنة (فعلليل)؛ وذلك بناءً على:

١. الراجح عند معظم الصرفيين والمفسرين أصالة الميم في (قمطرير).

٢. أن زيادة الميم وسطًا لا تنقاس عند الصرفيين.

٣. ثبات الميم في التصريف.

٤. (فعلليل) بناء مشهور، ولم يذكر الصرفيون (فمعليل) ضمن الأبنية.

٥. كتب المعاجم لم تورد (القمطرير) إلا تحت الجذر: (ق م ط ر).

٦. لو حكمنا بزيادة الميم في (قمطرير)؛ لاحتملت زيادتها في (قِمَطر: الجمل الضخم، والوعاء الذي توضع فيه الكتب) لأنها توافقها في اللفظ من حيث الأصل الرباعي، وفي المعنى؛ إذ تجمع بينهما الشدة والتقبض، ولم يقل أحدٌ باحتمال زيادة الميم في (القِمَطر) بل جعله الصرفيون أصلاً في أبواب الرباعي المجرد تحت البنية الصرفية (فِعَلّ) وجعلوه مثالاً تُقاس عليه نظائره في الزِّنة مثل (سبطر)[1]، وكذلك في مسائل التمرين كقولهم كيف تبني من قرأ على مثال (قِمَطر)؟.

** **

[1] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٠٦/١). "السبطر: السبط الممتد"، ابن منظور، اللسان، (س ب ط ر)، (٣٤٢/٤).

النون في ﴿جَهَنَّمُ﴾.

وردت (جهنم) في القرآن الكريم في سبعة وسبعين موضعًا، وأول موضع وردت فيه هو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ البقرة: ٢٠٦.

وقبل أن أعرض آراء الصرفيين والمفسرين حول احتمال زيادة النون في وسط المفردة لا بد من الإشارة إلى أنه: مِن علماء اللغة من ذكر أن (جهنم) كلمة معرّبة، حيث نقل الأنباري عن يونس وأكثر النحويين قولهم في بيانها: "جهنم اسم للنار التي يعذب الله بها في الآخرة وهي أعجمية لا تجري للتعريف والعجمة"[١].

واستُدِلَّ لهذا الرأي بقول الأعشى:

دَعوتُ خَلِيلِي مِسْحَلاً ودَعَوا له جَهَنَّامَ جَدْعًا للهَجينِ المُذَمَّمِ[٢]

حيث منع (جهنام) من الصرف للعلمية والعجمة.

وفي الكتب التي عُنيت بالمعرَّب تفصيل لهذا الرأي ولنسبة (جهنم) إلى أصلها اللغوي، وأكتفي بالإشارة إليها[٣]؛ لأن كونها أعجمية يخرجها من باب التصريف.

وأما على اعتبار كونها ذات أصل عربي فقد اختلف علماء العربية فيها على رأيين:

---

[١] الأنباري، أبو بكر، مرجع سابق، الزاهر، (١٥٥/٢).

[٢] الأعشى، مرجع سابق، ديوان الأعشى، (١٢٥)، مسحل: شيطان الأعشى، وجهنام: شاعر كان يهاجيه. ابن منظور، اللسان، (س ح ل / ج ه ن م).

[٣] الجواليقي، مرجع سابق، المعرّب من الكلام الأعجمي، (٢٤٩). السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرب، تحقيق: التهامي الراجي الهاشمي، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، (٨١). مصطفى، محمد إبراهيم، معرب القرآن للشيخ حمزة فتح الله، دار الكلمة، القاهرة، (١٠٨).

الرأي الأول[1]:

أن النون في (جهنّم) أصلية، وميزانها الصرفي (فعلّل) ويحتج القائلون بأصالتها بما يأتي:

أ) السماع عن العرب، وذلك فيما حكاه رؤبة: (رَكِيَّة جهنّامٌ) أي بئر شديدة القعر. وما ذكره أبو العلاء المعري: "وزعم قوم أنه يقال أحمر جهنام إذا كان شديد الحمرة، ولا يمنع أن يكون اشتقاق جهنم منه"[2].

ب) ليس في كلام العرب فعنّل؛ ولذلك لم يذكره سيبويه في الأبنية، لكنه ذكر (فعلّل) وأدرج ما يشابه (جهنّم) تحت هذه البنية، قال عن التضعيف: "وما لحقه من الثلاثة من نحو عدبّس: زونّك، وعطوَّد". حيث قاس(زونّك) التي تشابه (جهنم) في احتمال زيادة النون على (عدبّس).

ج) إذا كانت النون مدغمة كـ (عجنّس) و(جهنّم) و(زونّك)[3]، تعارضت هنا زيادة التضعيف مع زيادة حروف (سألتمونيها)؛ ولهذا غلب الحكم بزيادة التضعيف إذا كان الحرف مدغمًا على زيادة سألتمونيها؛ لأنه الأكثر[4]، وهذا ما جعل سيبويه – كما يظهر لي -يهمل (فعنّل).

فإذا قلنا الزيادة للتضعيف كان أحد النونين أصليًا والآخر زائدًا لإلحاق الكلمة بالاسم الخماسي، واختلف الصرفيون في الزائد من حرفي التضعيف، أهو الأول؟ أم الثاني؟ أم أحدهما بلا تعيين؟

---

(1) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، (٣٥٥)، ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، (١٤٠). الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (ج هـ ن م)،(١٨٩٢/٥). المعري، أبو العلاء، مرجع سابق، رسالة الملائكة، (٢٠).

(2) المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، (٢١).

(3) العجنّس: "الجمل الشديد الضخم"، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ع ج ن س)، (١٣٢/٦)،"والزونّك: القصير اللحيم الحياك في مشيته" ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (زن ك)، (٤٣٦/١٠)"وزاك يزوك زوكا وزوكانًا: تبختر واختال وهو الزونّك" ابن منظور مرجع سابق، اللسان، (ز و ك) (٤٣٨/١٠).

(4) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، (٤١٧/٨)، الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (٦٧٥/٢).

ذكره الرضي في شرح شافية ابن الحاجب ثم بين أن الأولى هو "الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره"[١].

الرأي الثاني:

أن النون زائدة، والميزان الصرفي للمفردة (فعنَّل)[٢]، حيث إن الكلمة ثلاثية الأصل مشتقة "من الجهامة وهي كراهة المنظر"[٣]. وهذا الرأي هو الصحيح عند أبي حيان وغيره[٤]مع أنه قد بيّن في المبدع أن النون إذا كانت مدغمة فالأكثر فيها الأصالة[٥].

ويستند أصحاب هذا الرأي على أدلة منها:

١- الاشتقاق، وهو أقوى الأدلة في معرفة الأصلي من الزائد ويقويه التقارب المعنوي بين النار والجهامة.

٢- عَدّ ابن جني بناء (فعنل) من ضمن الأبنية التي فاتت سيبويه، ومثل عليه بـ (زوئك) من الزوكان، و(ضفئط) من (الضفاطة)، وعلى هذا فإن النونين وُجدتا مزيدتين فيما عرف اشتقاقه، فيحمل ما لا يعرف اشتقاقه على ما عرف اشتقاقه.

و(جهنام) عند أصحاب هذا الرأي (فعنَّال) مثل (جهنم) من حيث زيادة النون، وكلتاهما ترجع إلى أصل واحد وهو الجهامة.

---

(١) الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٦٦/٢)

(٢) ابن القطاع، مرجع سابق، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (٢٠٥)، أبو حيان، مرجع سابق، تفسير البحر المحيط، (١١٧/٢)، مرجع سابق، الارتشاف، (١٠٣/١). السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٣٥٦/٢).

(٣) المناوي، عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٣٣).

(٤) سبقت الإحالة إلى السمين والسيوطي.

(٥) أبو حيان، محمد بن يوسف، المبدع في التصريف، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م. (١٣٢).

ويُرجع أصحاب الرأي الأول والثاني من القائلين بعربية اللفظ إلى أن سبب المنع من الصرف هو التعريف والتأنيث.

ولم أجد في كتب المعاجم اللغوية من وضع (جهنم) تحت الجذر (ج هـ م)؛ ولعل سبب ذلك شبهة نسبتها إلى العربية لأن أكثر النحاة –كما مر بنا- يرى أنها معرّبة[١].

أما المفسرون فلم يخرجوا في تأويلهم لـ (جهنم) عن الآراء السابقة، والمهم تسليط الضوء على تناولهم لاشتقاقها العربي، فهذا الزمخشري –على سبيل المثال- يربط بين (جهنم: النار) و(جهنّام: البئر)، فيقول: "ويحتمل أن جهنم هي أبعد النار قعراً ، من قولهم : بئر جهنام بعيدة القعر، وقولهم في النابغة: جهنّام، تسمية بها؛ لزعمهم أنه يلقي الشعر على لسان المنتسب إليه، فهو بعيد الغور"[٢]

وفي المقابل نجد منهم من يؤيد الرأي الثاني؛ فالبقاعي مثلاً يربط بين (جهنم) والصورة المشابهة لها وهي الجهامة فيقول: "وتخصيص هذا الاسم المنبئ عن الجهامة في المواجهة أي الاستقبال بوجه كريه لما وقع منه من المواجهة لمن أَمَرَهُ من مِثله، قال الحرالي: فلمعنى ما يختص بالحكم يسمِّي تعالى النار باسم من أسمائها"[٣]

واعترض ابن عاشور على الرأي الأول –الذي يقضي بأصالتها- حيث رد قولهم: بأن (فعنّل) ليس في كلام العرب، بقوله: "لا يلتفت لقوله لوجود (دَوْنَك) اسم واد بالعالية و(حَفْنكى) اسم للضعيف... وهما نادران، فيكون جهنم نادرًا"[٤].

---

[١] أجرى أحد الباحثين مقاييس صوتية على لفظ جهنم ليثبت عربيتها وليزيف ادعاء تعريب اللفظ -على حد تعبيره- كما أجرى مقارنة صوتية بين حروف (جهنم) وحروف (الجحيم) انظر: جبل، محمد حسن، مرجع سابق، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، (٣٥٣/١).

[٢] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (١٢٠١).

[٣] البقاعي، مرجع سابق، نظم الدرر، (١٧٥/٣).

[٤] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (٢٧٢/٢)

ويرى –أيضًا- أن قول العرب: "(ركية جهنم) لا حجة فيه؛ لأنه ناشئ عن تشبيه الركية بجهنم"[1]

وفي اعتراضه الأول قياس على النادر وجمهور النحاة لا يقيسون على النادر، وأما اعتراضه الثاني فيحتاج إلى دليل؛ لأن لغة العرب سبقت نزول القرآن الكريم.

وفي ختام هذه المسألة أرجِّح أصالة النون في (جهنم) إن صحّت نسبتها للغة العرب؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

١ - تعدد المسموع عن العرب (ركية جهنام) (أحمر جهنام).

٢- أن زيادة التضعيف عند العلماء الأقدمين أولى من زيادة حروف (سألتمونيها) وبالتالي فإن الزائد هو الحرف المكرر بسبب الإدغام، لتبقى الكلمة ذات أصل رباعي.

٣- أن (عَجَنَّس) التي توافقها في عدد الحروف وفي إدغام النون تجمع على (عجانس)، ولو قيست عليها (جهنم) لكانت (جهانم)، وجمع التكسير يرد الكلمة إلى أصولها، ولو تصورنا جموعًا أخرى مثل (جهنمات) أو (جهانيم) فإن النون تبقى ثابتة في الجمع.

٤- أن الحكم بزيادة النون في (زوثك) غير مسلم به؛ لأن الكلمة محل خلاف بين أهل اللغة؛ إذ تحتمل أن تكون نونها أصلية من (زنك)، وفي لسان العرب بسط للخلاف فيها[2].

٥- أن المعاجم اللغوية لم تضع المفردة إلا في مادة (ج هـ ن م) ذات الأصل الرباعي؛ وإن كنت قد أرجعت السبب في ذلك إلى شبهة التعريب؛ فإن احتمال عربيتها -مع بقاء الحروف الأصول- قائم.

---

[1] المرجع السابق، (٢٧٢/٢)

[2] ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ز ن ك)، (٤٣٦/١٠)، (زوك) (٤٣٨/١٠).

٦- غالبية المفسرين ذكروا الاحتمال الأول، وهو المعنى القريب الذي يجمع بين صورتين متشابهتين محسوستين: الأولى: بُعد قعر (جهنم: النار) والثانية بُعد قعر (الجهنام: البئر).

** **

النون في ﴿ٱلۡعَنكَبُوتِ﴾.

ورد في القرآن الكريم ذكر (العنكبوت) مرتين في آية واحدة، قال تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ العنكبوت: ٤١

والعنكبوت: "دُويْبَّة تنسج في الهواء وعلى رأس البئر نسجًا رقيقًا مهلهلا"[١]. وللصرفيين في هذا اللفظ آراء مختلفة منثورة في أبواب التذكير والتأنيث[٢]، وجمع التكسير، والتصغير، والزيادة، ومسائل التمرين من كتب التصريف..

ويهمنا في هذا المبحث بيان حكم النون في وسطها التي تحتمل الزيادة والأصالة، وفيما يأتي عرض لآراء الصرفيين فيها:

الرأي الأول: رأي الجمهور، وهو أن (عنكبوت: فعللوت)[٣]، ومقتضاه: أصالة النون؛ إذ الكلمة عندهم ذات أصل رباعي. وقد جعلها سيبويه من بنات الأربعة في بابين من كتابه، وذكر ابن عصفور أن بناء (فعللوت) لم يرد منه في الأسماء إلا (عنكبوت)[٤]، وأشهر أدلتهم:

- أن النون "إذا كانت ثانية فإنها لا تزاد إلا بثبت"[٥].
- اشتقاقها من (العنكب)، و(العنكباء)[٦].
- ثباتها في التصريف: في الجمع: (عناكب وعناكيب)، وفي التصغير: (عنيكب وعنيكيب). وثباتها في لغة أهل اليمن (عَكْنَبَاة) وإن وقعت ثالثة.

---

(١) ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ع ن ك ب)، (٦٣٢/١).
(٢) الفراء، يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، (٩٢).
(٣) سيبويه، مرجع سابق، (٢٩٢/٤).
(٤) ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (١١١).
(٥) سيبويه، مرجع سابق، (٣٢٣/٤).
(٦) ابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (١٩٦).

- إلحاقها ببناء (عضرفوط)؛ ما يقتضي كونها ذات أصل رباعي ألحقت بمزيد الخماسي، على تقدير أصالة النون[١].

الرأي الثاني: زيادة النون، ومقتضاه: أن (عنكبوت: فنعلوت)، ويظهر هذا الرأي عند الجوهري؛ إذ جعلها في الصحاح تحت مادة (ع ك ب)، وأهمل: (ع ن ك ب)، وهذا يعني أنه يرى الكلمة ثلاثية الوضع، ونونها زائدة. وهو ظاهر رأي ابن القطاع أيضًا؛ لأنه جعل (العنكباه) بالهاء على بناء (فنعلاه)، و(العنكبوه) على (فنعلوه)[٢].

ومما قد يَسْتَدِلُّ به أصحاب هذا الرأي:

١- سقوط النون في قولهم: (العُكب) و(الأعْكب). وهذا مردود عند أهل الصرف؛ لأن اللفظين السابقين اسما جمع، لا جمع، واسم الجمع في الغالب ليس له مفرد من لفظه.[٣]

٢- ومما قد يقوم دليلاً على كونها زائدة، ما ذكرَته كتب المعاجم من سماع تقديم الكاف عليها، في لغة أهل اليمن، (عَكنَبَاة)، قال الراجز[٤]:

كأنما يسقطُ من لغامِها بيتُ عَكنَبَاةٍ على زمامها

والمعلوم في الصرف أن النون إذا وقعت ثالثة فإنها تزاد بكثرة. وردّ الهسكوري هذا الرأي أيضًا؛ لأن المشهور أصالة نون (عنكبوت) وذكر أن النون على هذه الصورة مقلوبة[٥]، ويُرَدّ على هذا أيضًا بأن مجيئها ثالثة في لغة أهل اليمن غير مسلم به؛ لأن الأزهري نقل في التهذيب:

---

[١] السيوطي، مرجع سابق، المزهر،(٣٦/٢). الحربي، مرجع سابق، تداخل الأصول اللغوية، (٢٣٢/١).
[٢] ابن القطاع، مرجع سابق، ابنية الأسماء والأفعال والمصادر، (٢٤٣).
[٣] الهسكوري، صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه للرماني بتتمة الهسكوري، تحقيق: عثمان غزال، المكتبة الأزهرية للتراث، (٩٥/٥).
[٤] غير منسوب، وهو عند ابن دريد في الجمهرة: (١٢١٥/٢)، وابن سيدة في المحكم: (٤٢٣/٢)، وابن منظور في اللسان: (ع ن ك ب)، (٦٣٢/١). واللغام: "زبد أفواه الإبل"، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ل غ م)، (٥٤٥/١٢).
[٥] الهسكوري، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه، (٩٥/٥).

"العنكبوت بلغة أهل اليمن: عنكبوهٌ وعنكباهٌ"[١]، فلعل ما ورد من تقديم الكاف عليها يُعَد من التصحيف، وأما إذا صح القول بذلك فإن الصرفيين يحكمون بأصالة الحرف إذا كان أصليا في لغة، وزائدا في لغة أخرى؛ لأن الأصل اتحاد المادتين[٢].

ويُرَدُّ أيضًا بأن الراجز لو قدم النون على الكاف لاختلَّ الميزان العروضي بذلك.

الرأي الثالث: جواز الأمرين: الأصالة والزيادة، وهو رأيٌ نُقِل عن الفراء، قال: "وزن عنكبوت فعللول، وإن شئت لقبتَ العنكبوت فنعلوتًا؛ لأن الواو والنون والتاء مما قد يزاد"[٣].

ولعل هذا الرأي الذي نُقل عن الفراء -وأشار إليه غيره[٤]- يقبل المعاني التي تدل عليها المفردة مع الحكم بزيادة الحرف أو أصالته. والمشهور عند الصرفيين أنهم في حال تعارض أصالة الحرف وزيادته يرجّحون أحدهما، بناءً على ما حددوه من ضوابط يُحتكم إليها في حال التعارض. وهذا هو الأساس الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة؛ لتحديد دلالة اللفظ على المعنى المراد.

وقد تصدى ابن هشام الأنصاري في رسالته (إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل)، للمعترض على أصالة نون (عنكبوت)؛ وردّه بما يأتي:

أ) أن في ذلك الاعتراض مخالفة لأئمة الصرف كسيبويه وغيره[٥].

ب) أن اشتقاقه من (العكوب) وهو الغبار بعيد. وأننا "لو فتحنا هذا الباب لصرنا إلى القول

---

[١] الأزهري، مرجع سابق، تهذيب اللغة، (٣٠٩/٣).

[٢] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٦٠/٢). الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م، (٧٩٥/٣).

[٣] الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، (٤٢٨/١).

[٤] السيوطي، مرجع سابق، المزهر، (٢٥/٢).

[٥] عدّ منهم: الفارسي، والجرجاني، والزبيدي، وابن عصفور، وابن الضائع؛ لأنهم جميعًا حكموا بأصالتها.

بأن جميع الألفاظ مشتق بعضها من بعض"[1].

ج) أنه مع الاستقراء وجدنا أن النون الواقعة في الحشو لا يحكم بزيادتها إلا في ثلاث صور:

الأولى: أن تكون ساكنة متوسطة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها مثل (غضنفر).

الثانية: أن تسقط في الاشتقاق مثل (حنظل) و (سنبل) من قولهم: (حظلت الإبل)، و(أسبل الزرع).

الثالثة : أن يكون الحكم بأصالتها مقتضياً للزوم عدم النظير، كالنون في (كَنَهْبُل)، فإنها زائدة؛ لأنه ليس في الخماسي (فَعَلّل)، "وعنكبوت ليس شيئًا من هذه الأنواع"[2].

لكنَّ ثمة إشكالٌ في كتاب سيبويه؛ إذ أدرج (عناكب) في أحد المواضع من كتابه تحت بناء (فناعل)[3] ، مع أنه قد حكم بأن نونها أصلية؛ لأنها تثبت في الاشتقاق والتكسير والتصغير، وعدّ المفردة من بنات الأربعة في بابين من كتابه، وجعَلها على زِنَة (فعللوت).

وقد أشار ابن هشام في رسالته الآنفة إلى أن القول بزيادتها منسوب لسيبويه، ثم برَّأه من القول بذلك. والحقّ أن نقول: أن سيبويه يرجِّح أصالتها، وأنَّ زيادتها عنده محتملة بدليل ذكرها في أحد المواضع زائدة في باب (ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة).

وأدرج بعض أصحاب المعاجم –ما عدا الجوهري في الصحاح- (العنكبوت) تحت مادتي (عكب)، و(عنكب)؛ لكن الأكثرين اكتفوا بذكرها تحت مادة (ع ن ك ب).

---

[1] ابن هشام، جمال الدين يوسف بن أحمد، رسالة: إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، مخطوطات جامعة الملك سعود، رقم [٨٠٦]، (٦٧).

[2] المرجع السابق، (٦٧).

[3] سيبويه، مرجع سابق، (٢٥٢/٤).

وأما المفسرون[١] فقد تابعوا الصرفيين في القول بأصالة النون بناء على ما توافر من أدلة التصريف.

وبناء على الإشكال القائم في كتاب سيبويه؛ وهو ذكره لـ(عناكب) تحت بناء (فناعل)، أورد شهاب الدين الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي قولاً لأبي حاتم السجستاني في غريب سيبويه[٢] مفاده: أن اللفظ إن كان ذا أصل ثلاثي فهو "مشتق من العَكبِ وهو الغِلَظ"[٣]. لكن الذي ورد في كتب المعاجم أن (العَكب) بهذا المعنى مختصٌّ بالغِلَظِ في لحي الإنسان[٤].

وأضاف الألوسي معنى آخر، قال: "ولعل الأقرب على ذلك كونه مشتقا من (العَكب) بالفتح بمعنى الشدة في السير، فكأنه لشدة وثبه لصيد الذباب أو لشدة حركته عند فراره أطلق عليه اسم العنكبوت"[٥].

وفي ختام هذه المسألة، يظهر لي أن نون (عنكبوت) أصلية، وأن زنة المفردة (فعللوت)، للأسباب الآتية:

- أن القول بأصالتها رأي الجمهور.
- جميع المعاجم اللغوية – ما عدا الصحاح للجوهري- أدخلت المفردة تحت الجذر لرباعي (ع ن ك ب).
- أن مادة (ع ك ب) تتضمن العديد من المعاني، وأن إرجاع لفظ (العنكبوت) إلى تلك المعاني المختلفة على سبيل التوهم من غير دليل قد يصرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر غير مراد.

---

[١] الثعلبي، مرجع سابق، الكشف والبيان، (٢٨٠/٧).القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٣٦٤/١٦).القنوجي، صديق حسن خان، فتح البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، (١٩٤/١٠).

[٢] وقفت على كتاب (غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية)، لأبي حاتم السجستاني، الذي أحال إليه الشهاب والألوسي ، ولم أجد فيه هذا القول.

[٣] الخفاجي، شهاب الدين، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، (١٠٢/٧).

[٤] ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ع ك ب)، (٦٢٥/١).

[٥] الألوسي، مرجع سابق، روح المعاني، (١٦٢/٢٠).

- لم أجد عند المفسرين المتقدمين توجيه المفردة إلى معاني الجذر الثلاثي (ع ك ب)، وعلى ذلك سار المتأخرون باستثناء الألوسي.

- أن القول بزيادة النون لم يسلم من اعتراضات المحققين من علماء التصريف.

** **

النون في ﴿قِنطَارًا﴾.

ورد ذكر القنطار أربع مرات في القرآن الكريم، الأولى والثانية في آية واحدة بصيغتي الجمع واسم المفعول، قال تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ آل عمران:١٤.

وبصيغة (قنطار)، مرتين، قال تعالى:﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾آل عمران:٧٥ قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ النساء:٢٠.

والقنطار: المِعيار[١]. وفيها ثلاثة جوانب خلافية:

الأول: الخلاف حول حد هذا المعيار، **والثاني**: الخلاف حول أصل اللفظ من حيث العربية والعجمة حيث ذكر الخليل وغيره أنها مُعرَّبة من السريانية أو البربرية، لكنه أشار إلى أنها "في التصريف مخرجة على قول العرب"[٢]. **والثالث**: الخلاف في زيادة حرف النون في وسط الكلمة إن سلمنا بكونها عربية الأصل، وهذا هو ما يهمنا في هذه الدراسة، حيث اشتهر في هذه المسألة رأيان:

الرأي الأول: أن النون أصلية، والكلمة على زنة (فِعلال)، وهذا رأي سيبويه، وغيره[٣].

---

[١] ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ق ن ط ر)، (١١٨/٥).
[٢] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (٢٦٥/٥).
[٣] سيبويه، مرجع سابق، (٢٩٤/٤). ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (١٠٦). وأصحاب المعاجم عدا ابن دريد والجوهري والفيومي.

وأصحاب هذا الرأي لا يحكمون بزيادة النون ثانية إلا بدليل قاطع؛ ولذلك لم يعتدَّ أكثر أصحاب المعاجم[1] باشتقاقها من (قطر)، بل جعلوها رباعية الأصل تحت الجذر (ق ن ط ر).

ومما يؤيد هذا الرأي ثبات النون في تصريف الكلمة، ومن ذلك قولهم في الأسماء (قنطار- قناطير- مقنطرة- قنيطر)، وقولهم في الأفعال: "قنطر الرجل: ملك مالاً كثيرًا كأنه يوزن بالقنطار"[2].

وجمع الزجاج بين معنى القنطار والقنطرة، حيث ذكر أنهما مأخوذان من "عقد الشيء وإحكامه... فكأن القنطار هو الجملة من المال التي تكون عقدة وثيقة منه"[3].

الرأي الثاني : أن النون زائدة، والكلمة على زنة (فِنعال)، قال بذلك ابن دريد، وغيره[4]. ودليل هؤلاء اشتقاق اللفظ من (قطر يقطر).

لكن ابن دريد بدا متناقضًا في وضع هذه المفردة والحكم عليها؛ إذ عرضها في باب الثلاثي، وقال: "فأما القنطار ونحوه فستراه مفسرًا في الرباعي إن شاء الله؛ لأن النون فيه أصل"[5].

ونقض قوله السابق بقوله في الرباعي: "والقنطار معروف، النون فيه ليست أصلية"[6].

وبناءً على تناقض قولي ابن دريد الناتج عن السهو أو التصحيف في إثبات الأصالة ونفيها لنون (قنطار)، فإن الأخذ بأحد الرأيين يلابسه الوهم في مراد ابن دريد، وفي رأيي: أن الأولى هو اختيار القول الموافق لما ترجح عند علماء اللغة.

---

(1) انظر: كتاب العين للخليل، وتهذيب اللغة للآزهري، والمحيط لابن عباد، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس للفيروز آبادي... وغيرها.

(2) ابن منظور، مرجع سابق، لسان العرب، (ق ن ط ر)، (١١٩/٥).

(3) الزجاج، مرجع سابق، معاني القرآن وإعرابه، (٣٢٤/١).

(4) الجوهري، مرجع، الصحاح، (٧٩٦/٢). الفيومي، مرجع سابق، المصباح المنير، (١٩٤).

(5) ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٧٥٨/٢).

(6) المرجع السابق، (١/٢ ١٥٣).

وعلل العكبري للزيادة بأن "الذهب والفضة يُشَبَّهَان بالماء في سرعة الانقلابِ، وكثرة التقلب"[1]، وبالتالي فإن دلالة (قطر) تصدق عليهما. لكن المفسرين أغفلوا هذا المعنى؛ لأن فيه بعد.

واختار أكثر المفسرين المعنى الذي ذكره الزجاج في سبب تسمية القنطار، وهو كون القنطار مأخوذ من عقد الشيء وإحكامه، وهذا يقتضي كون النون أصلية؛ لأن هذا المعنى مباين للجذر الثلاثي (قطر).

ويترجح عندي أن النون وسط (قنطار) أصلية، والمفردة على زنة (فعلال)؛ وذلك للأسباب الآتية:

١- أن المحققين من علماء الصرف لم يقولوا بالزيادة بل أدرجوها في أبنية (فعلال).

٢- ثبات النون في جميع تصاريف الكلمة.

٣- معظم أصحاب المعاجم جعلوها في الرباعي (ق ن ط ر).

٤- أن المفسرين اختاروا المعنى الموافق للأصالة.

٥- أن الماء الكثير أولى من الذهب والفضة بأن يكون منه (القنطار)؛ لدلالته على المعنى (قطر)، لكن هذا لم يثبت.

٦- أن القول بزيادتها قد يصرف اللفظ عن ظاهره إلى معنىً غير مراد.

** **

[1] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (١٢٧/١).

(الفصل الأول)

رجحان أصالة الحرف المحتمل للزيادة بين الصرفيين والمفسرين

المبحث الثالث:

رجحان أصلية الحرف آخرًا

- **النون في:** ﴿وَٱلرُّمَّانَ﴾.
- **النون في:** ﴿وَٱلزَّيۡتُونِ﴾.
- **النون في:** ﴿سِكِّينًا﴾.
- **النون في:** ﴿شَيۡطَٰنٍ﴾.
- **النون في:** ﴿كَٱلۡعُرۡجُونِ﴾.
- **الياء في:** ﴿صَيَاصِيهِمۡ﴾.

النون في ﴿وَٱلرُّمَّانَ﴾.

ذكر الله تعالى الرمان في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۗ ﴾الأنعام:٩٩. وقال جل شأنه في موضع آخر: ﴿وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۚ﴾ الأنعام:١٤١. وقال سبحانه: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ﴾ الرحمن:٦٨. وتحتمل النون في آخر هذه المفردة الأصالة والزيادة، وفيما يأتي عرض للآراء الصرفية فيها:

الرأي الأول: للأخفش[١] ، ومفاده: أصالة النون، وأن الكلمة على زنة (فعَّال)، ومن أدلة الأخفش ومن وافقه[٢] في هذا الرأي:

أولاً : كثرة (فعّال) في النوابت، مثل: (الرُّبَّاد والقلام والعلام...) وقلة (فعلان) فيها.

ثانيًا: دليل من السماع، حيث حكى الأزهري: "ويقال لمنبت الرمان: أرض مَرْمَنَة، إذا كثر فيه أصوله".[٣]

ثالثًا: تصغير الرمانة على: (رُمَيْمِينَة)[٤].

الرأي الثاني: رأي الخليل، وسيبويه، ومن وافقهما[٥]، ومفاده: أن نون (رمان) زائدة، وأن الكلمة على زنة (فعلان) ؛ ويترتب على ذلك منع المفردة من الصرف لو سمِّي به؛ حملاً على الأكثر، قال سيبويه: "وسألته عن رمان فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى

---

[١] نقله عنه ابن جني في المحتسب، (٨٧/١).

[٢] ابن مالك، مرجع سابق، الكافية الشافية، (٣٥٢/٢)، أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (١٨٨/٤). المرادي، ابن أم قاسم الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١٥٤٢/٣).

[٣] الأزهري، مرجع سابق، تهذيب اللغة، (٢١٦/١٥).

[٤] الأزهري، مرجع سابق، تهذيب اللغة، (٢١٦/١٥).

[٥] ابن جني، مرجع سابق، المحتسب، (٨٧/١). ابن القطاع، مرجع سابق، أبنية، تصريف الأسماء والأفعال والمصادر، (٥٤).الأصفهاني، مرجع سابق، المفردات، (٣٦٥).

يعرف"[1]، والمراد بالحمل على الأكثر: أن الألف والنون تزادان في آخر الأسماء بكثرة، ولما خفي اشتقاقه هنا حملوا الزيادة على الكثرة.

وتناولت كتب الصرف قديمًا وحديثًا هذين القولين، وانقسمت الآراء في ترجيحهما؛ نظرًا لقوة الاحتمال فيهما. وحاول المشتغلون بالصرف تقوية الرأي الذي يرون صوابه، وممن رجّح رأي الخليل وسيبويه: ابن جني، حيث قوّاه بأدلة منها:

أ) الاشتقاق من أصل مستعمل وهو: (رم م)، "من معنى رممت الشيء: إذا جمعت أجزاءه وهذه حال الرمان"[2]، واستدل على هذا المعنى بقول ابن المعتز:

لم يُحْسِنِ الرَّمَّانُ يَجْمَعُ نفسه في قِشْرِهِ إلا كمَا نحنُ[3]

إلا أن هذا الاستدلال مردود بأن ابن المعتز من المولدين.

ب) أنه موافق للقياس؛ لأن الرمان من (الرمِّ) يوافق قياس (المظّ) وهو رمان البر.

ج) أن الألف والنون إذا جاءتا بعد الحرف المضاعف كما في (غيّان) كانتا كحالهما وهما بعد غير المضاعف كـ (رشدان)، فكما يحكم بزيادة النون من غير تضعيف، كذلك حكم بزيادتها مع التضعيف[4].

وزيادتها أرجح كذلك عند ابن القطاع في أبنية الأسماء، وابن عصفور في الممتع. وأضاف الرضي في شرح شافية ابن الحاجب، رأيًا مفاده: أن الأولى الحكم بشُبهة اشتقاق الرمان

---

[1] سيبويه، مرجع سابق، (٢١٨/٣).
[2] ابن جني، مرجع سابق، المحتسب، (٨٧/١).
[3] ابن المعتز، عبد الله، ديوان ابن المعتز، دار صادر، بيروت، (٤٤٣)، وللبيت رواية أخرى في ديوان ابن المعتز، وهي:
لم يُحْسِنِ الرُّمَّانُ جَمْعَ أحبةٍ في قِشْرِهِ إلا كَمَا نَحْنُ
[4] ابن جني، مرجع سابق، المحتسب، (٨٧/١-٨٨).

من(الرَّمِّ) وهو أصل مستعمل؛ "لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب"[١].

وفي الجانب الآخر رجَّح ابن مالك، وغيره[٢] أصالة النون وقوّى رأي الأخفش بأن الاشتقاق إذا عدم احتكم إلى النظير، قال في الكافية الشافية:

والاشتقاقُ فاصلٌ، فإنْ عُدِمْ فكثرةُ النَّظِيرِ حُكمٌ في الكلِمْ

وكما هو معلوم أن نظير (الرمان) من أسماء النبات التي على زنة (فِعَّال) كثير.

وقواه من جهة التصريف أيضًا، فحكم بأصالتها؛ لثبوتها في الاشتقاق "في قولهم: مرمنة للبقعة الكثيرة الرمان"[٣]، وقال المرادي: "ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمَّة"[٤].

ورجّحت المعاجم اللغوية أصالة الميم؛ بدلالة جعل المفردة تحت مادة (ر م ن)، في حين ورد ذكرها في المادتين (ر م ن)، و(رم م) عند: ابن سيدة، وغيره[٥]، وعلل ابن سيدة لإعادة ذكرها في رمن؛ بأنه رأي الأخفش؛ لأن أصل الكلمة عنده ثلاثي لا ثنائي.

ولم تتحد الآراء في الدراسات الحديثة على رأي واحد، بل جاءت بنسب متساوية في الحكم على النون من حيث الأصالة والزيادة، حيث مال الحربي إلى القول بالزيادة، ولم يستبعد أن يكون قولهم (مرمنة) مبني على توهم أصالة الحرف الزائد، كما توهموا أصالة ميم تمسكن وتمدرع[٦]. وفي رأيي أن بناء الفعل في (تمسكن) إذا كان حاصلا بسبب توهم أصالة الحرف؛ فإنه لا يكون في (مرمنة)؛ لأن ميم (تمسكن) زائدة بلا خلاف مشهور، في حين نجد الخلاف في نون رمان قائم بين المحققين من علماء الصرف.

---

[١] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٨٨/٢).
[٢] السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٧٨/٥).
[٣] ابن مالك، مرجع سابق، الكافية الشافية، (٣٥٢/٢).
[٤] المرادي، مرجع سابق، توضيح المقاصد، (١٥٤٢/٣).
[٥] ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ر م م: ٢٥٦/١٢)، (ر م ن: ١٣/ ١٨٦). والفيروزآبادي، مرجع سابق، القاموس المحيط: (ر م م: ٢٥٩/٤)، (ر م ن: ١٣٨/٤).
[٦] الحربي، مرجع سابق، تداخل الأصول، (٥٢٣/١).

وضعّفت العجلان القول بأصالة النون؛ لأن "رَمِنَة مأخوذة من الرمان وليس العكس"[١]، وهذا قول من غير دليل، ولم يشر إليه أحد في معاجم اللغة، ولا نستطيع الجزم بأن الألفاظ المهملة لم تستعمل في اللغة قديمًا، بل ربما أهملت لأسباب صوتية؛ حيث "أهمل العرب كل لفظ تقاربت حروفه"[٢] والراء والميم والنون مما تقاربت حروفه، وإذا استعمل في أحد تصاريف الكلمة فقد يثقل في التصاريف الأخرى.

وفي المقابل رجَّحت عدد من الدراسات الحديثة أصالة نون (رمان)، ومنها: دراسة قباوة في تصريف الأفعال[٣]، والنيجيري في كتاب الحصن الرصين في علم التصريف.[٤]،والقرني في نقد ابن عصفور آراء الصرفيين.[٥]

ونظرًا لقوة الاحتمال في هذه المفردة وتكافؤ أدلة العلماء فيها؛ نجد المفسرين يغفلون الحديث عن سبب تسمية الرمان، وعن ذكر جذره اللغوي، مع أنه خلاف مشهور بين أهل اللغة قديمًا وحديثًا؛ ويكتفون بالحديث عن فوائده وأجزائه، وأرى أن سبب هذا الإغفال راجع إلى غموض الدلالة فيه عندهم.

وفي ختام هذه المسألة، يظهر لي أن الراجح في نون رمان الأصالة، وأنها على زنة (فِعَّال)، وذلك للأسباب الآتية:

١- خفاء الاشتقاق في المفردة جعل القائلين بالزيادة يحكمون بها مستندين على غلبة زيادة الألف والنون في أواخر الأسماء عمومًا بدون مراعاة ضبط أحرف البنية المختلف فيها، والأقوى من ذلك استناد القائلين بالأصالة على الغلبة من وجه خاص وهو الحكم عليها

---

[١] العجلان، البندري بنت عبد العزيز، الأسماء المختومة بألف ونون زائدتين لغير إعراب، بحث قصير، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، العدد:٢٦، ٢٠٠٩م.، (٤١-٤٢).

[٢] الكفاوين، عمر فارس، بحث قصير، ظاهرة المهمل في معاجم اللغة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، (٥٠).

[٣] قباوة، مرجع سابق، تصريف الأسماء والأفعال، (٥٤).

[٤] النيجيري، عبد الله بن فودي، الحصن الرصين في علم التصريف، تحقيق: محمد صالح حسين، دار الأمة، نيجيريا، ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م، ٢٠٠٧م، (٦٤٦).

[٥] القرني، عبد الله بن سرحان، نقد ابن عصفور آراء الصرفيين، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٥هـ، (٢١٢)

مع نظائرها في النباتات؛ لأن الغالب في النباتات (فعَّال) لا (فعْلان)، وهذا رأي يراعي ضبط أحرف البنية، وبالتالي فإن القول بالأصالة يعضده دليلان هما: الغلبة ومراعاة النظير.

٢- اعتماد جميع أصحاب المعاجم الجذر (ر م ن) وإدراج المفردة فيه، والقول بالزيادة يلغي هذا الجذر.

٣- وردت لفظة (رُمَّانة) للدلالة على معانٍ أخرى، غير (الرُّمَّان) المعروف، ذكرها الزمخشري في الأساس، ومنها : السُّرَّة، قالوا: "أكل حتى نتأت رمَّانته: وهي السرة وما حولها"[١]. ومنها قولهم: "ملأت الدابة رمَّانتها، وهي موضع العلف من جوفها"[٢]. وليس في هذه المعاني ما يدل على التضام الذي في الرمان.

٤- لم أقف على قولٍ في أمهات كتب التفسير يشير إلى أن الرمان مأخوذ من (الرَّمِّ)، في تأويل هذه المفردة.

٥- ورود الأصل (رمَّ) في القرآن الكريم للدلالة على العظام البالية في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨﴾ يس: ٧٨. وهي صورة مغايرة لورود كلمة (الرمان) الدالة على إحدى النعم التي أعدها الله في الجنة لعباده المؤمنين.

** **

[١] الزمخشري، مرجع سابق، أساس البلاغة، (١٣٨٨).
[٢] المرجع السابق، (١٣٨٨).

النون في ﴿سِكِّينًا﴾.

لم يرد ذكر (السكين) إلا في قوله تعالى من سورة يوسف:﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ يوسف: ٣١.

والسكين: معروفٌ، آلة للقطع، وهو مذكر على الراجح من أقوال العلماء، وأجاز الكسائي والفراء فيه التذكير والتأنيث[١].

وتحتمل النون في آخره الزيادة والأصالة، وفيما يأتي عرض للآراء الصرفية الواردة فيها:

الرأي الأول: رأي الجمهور أن نون السكين أصلية، وهو القول المشهور في كتب أهل اللغة. ذكر سيبويه (السكين) تحت بناء (فِعِّيل)، وذكر معه من الأسماء: (بِطِّيخ) ومن الصفات (شِرِّيب) و(فِسِّيق)[٢].

ولا تسقط النون مما ورد من تصاريف الكلمة، ففي تكسيره تثبت النون: (سكاكين). وفي تصريفٍ آخر يأتي منه (فعّال)، ذكر الأزهري أن "متخذ السكين يقال له سَكّان، وسكاكينيّ"[٣].

الرأي الثاني : أن النون زائدة واشتقاق المفردة من (السكّ)، وزنة المفردة: (فِعلِين)،أورد هذا الرأي: الصاحب بن عباد، وغيره[٤]، قال ابن عباد: "والسكين: مأخوذ من السَّكِّ وهو التّضبيب وتركيب نصله في مقبضه"[٥].

---

[١] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٣٠٠/٥).
[٢] سيبويه، مرجع سابق، (٢٦٨/٤).
[٣] الأزهري، مرجع سابق، التهذيب، (٤٣١/١٠).
[٤] المطرزي، ناصر الدين، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، (٤٠٥/١). الفيومي، مرجع سابق، المصباح المنير، (س ك ك).
[٥] ابن عباد، مرجع سابق، المحيط، س ك ك، (١٢٦/٦).

وأعاد ذكر (السكين) في مادة (س ك ن)، دون أن يشير إلى سبب التسمية بذلك.[١]

ومن هنا يتبين أن ابن عباد، ومن وافقه يجيزون الأمرين زيادة الحرف وأصالته بلا ترجيح، وباعتباره زائدًا يجعلون نونه مثل نون (غِسْلِين).

ويؤيد مجيء المفردة - في أكثر كتب المعاجم- تحت مادة (س ك ن) القولَ بأصالتها، قال ابن دريد: "السكين: فِعِّيل، من ذبحت الشيء حتى سكن اضطرابه"[٢].

ومن جانب التفسير، عدّد الإمام القرطبي وغيره[3]الألفاظ التي تندرج تحت الجذر (س ك ن)، ومنها: (السكون والسكنى والمسكين والسِّكين والسكينة)، وذلك عند تناول أول آية قرآنية ورد فيها الفعل (اسكن)، قال تعالى: ﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ البقرة: ٣٥.؛ لأن الجامع بين هذه الألفاظ هو السكون، قال القرطبي: "والسكين معروفٌ، سمي به؛ لأنه يُسَكِّنُ حركة المذبوح"[4].

وفي سياق آخر، قاس ابن عاشور (مِسِّيح) على (سِكين)، وهو بذلك يقابل الأصول بالأصول التي جاءت على زِنةٍ واحدة.

ولم أقف على كتاب في التفسير يشير إلى أن اشتقاق السكين من السك؛ وسبب ذلك – فيما أراه- هو اعتماد المفسرين على الرأي الراجح عند علماء اللغة.

ومما سبق يظهر لي أن نون (سكين) أصلية للأسباب الآتية:

- أن الحكم بأصالتها رأي جمهور أهل اللغة.

---

[١] المرجع السابق، (١٨٧/٦).
[٢] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٨٥٦/٢)
[٣] السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٢٧٩/١).
[٤] القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٤٤٥/١).

- كثرة بناء (فِعِّيل)، وقد ذكر منه سيبويه أسماء وصفات، في حين أشار إلى قلة (فعلين) وذكر منه اسمًا واحدًا فقط وهو (غسلين).

- لم أقف على اسم آلة قياسي أوغير قياسي تكون لامه حرفا زائدًا باستثناء الأسماء المختومة بتاء التأنيث.

- جميع كتب المعاجم التي وقفت عليها قامت بإدراج المفردة تحت مادة (س ك ن)، عدا ابن عباد الذي أدرجها تحت الجذرين (س ك ك) و (س ك ن).

- أن المفسرين لم يختاروا إلا المعنى الموافق لأصالة الحرف وهو سكون حركة المذبوح.

** **

النون في آخر ﴿شَيَٰطِينِ﴾.

ورد ذكر (الشيطان) بصيغتي التذكير والجمع في القرآن الكريم: ثمانية وثمانين مرة، منها سبعون موضعًا بصيغة الإفراد، وثمانية عشر موضعًا بصيغة الجمع. ومن جهة التعريف والتنكير: جاءت علمًا لإبليس وأعوانه في ثمانين موضعًا، في حين جاءت اسمًا نكرة في ثمانية مواضع. وأول ذكر لهذه المفردة في القرآن الكريم، هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ البقرة: ١٤.

ويتنازع فيها الأصالة حرفان، هما: الياء في وسطها، والنون في آخرها، وإنما خُصّت النون بالتناول هنا؛ لأنها متقدمة على الياء في ترتيب حروف (سألتمونيها)؛ ولأن المشهور عند علماء اللغة هو الحديث عن احتمال زيادة النون أو أصالتها، وزيادة إحداهما ترجح أصالة الأخرى والعكس بالعكس. وفيما يأتي عرض للآراء الصرفية في احتمال زيادة النون:

الرأي الأول: مذهب الجمهور[١]، ومفاده: الحكم بأصالة النون، وأن اللفظ على زنة (فيعال)، قال سيبويه: "فأما الدهقان[٢] والشيطان فلا تجعلهما زائدتين فيهما؛ لأنهما ليس عليهما ثَبت، ألا ترى أنك تقول: تشيطن وتدهقن، وتصرفهما"[٣]. وأهم ما استدلوا به على أصالة النون:

- اشتقاق اللفظ من (شطن)، بمعنى: بعد[٤].

---

[١] الفراهيدي، مرجع سابق، العين، (٢٣٧/٦). وسيبويه، مرجع سابق، (٣٢١/٤). والأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، (١٤/١).والزجاج، مرجع سابق، معاني القرآن وإعرابه، (١٠٧/١).الفارسي، مرجع سابق، الحجة في علل القراءات السبع، (٤٢٦/١-٤٢٧)، ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (١٢٣)، (١٤٣). وابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (٧٣)، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، إيجاز التعريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (٤٩)... وغيرهم.

[٢] "الدِّهقان والدُّهقان: التاجر، فارسي مُعرَّب"، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: د هـ ق ن، (١٦٣/١٣).

[٣] سيبويه، مرجع سابق، (٣٢١/٤).

[٤] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (٢٣٧/٦).

- ثبات النون في تصريف الفعل منه، يقال: (تشيطن) بمعنى: شابه الشيطان[1]، "ولا يجوز أن تجعل تشيطن تفعلن؛ لأنه ليس في الكلام (تفعلن)"[2]. وثباتها في جمع اللفظ على: (شياطين)[3] ؛ لأنه لو كانت النون زائدة لم تكسّر المفردة على هذه الصيغة. وفي مجيء اسم الفاعل منها، كما في شعر أمية بن أبي الصلت، قال:

أيُّما شاطنٍ[4] عصَاهُ عَكاهُ ثم يُلقى في السجن والأكبالِ[5]

قال أبو علي: "فكما أن شاطن فاعل والنون لام، كذلك شيطان فيعال"[6].

- الحمل على النظير، مثل: (خيتام) و(ديماس) من الأسماء، و(بيطار) و(غيداق) من الصفات[7].

- قولهم: "شيطانة؛ لأن الهاء قلما تدخل على فعلان"[8]. ذكره أبو العلاء ثم نقض استدلالهم بهذا "لأنهم قد قالوا: (رجل سيفان وامرأة سيفانة) وهو: الضامر البطن الممشوق"[9].

---

[1] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (٢٣٧/٦).
[2] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (١٢٣).
[3] سيبويه، مرجع سابق، (٣٢١/٤). والأخفش، مرجع سابق، معاني القرآن، (١٤/١).
[4] ذكر أبو العلاء المعري أن البيت "ينشد على وجهين بالسين والشين... فإذا قيل شاطن فهو في معنى الشيطان وإذا قيل ساطن فهو الذي أعيا خبثًا والمعنى متقارب". المعري، مرجع سابق، رسالة الملائكة، (٢٤٨).
[5] ابن أبي الصلت، أمية، ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، (١٠٦). ومعنى: "عكاهُ عكوًا: شدّه"، ابن منظور، مرجع سابق،اللسان: (ع ك ا)، (٨٣/١٥)، والشاعر يذكر ملك سليمان عليه السلام، ومعنى البيت: أن من يعصيه وإن كان مبتعدًا فهو يشدّه ويلقي به في السجن مكبلاً، وسليمان عليه السلام قد أوتي ملكاً عظيمًا، عمَّ الثقلين وسائر المخلوقات.
[6] الفارسي، مرجع سابق، الحجة في علل القراءات السبع، (٤٢٧/١).
[7] سيبويه، مرجع سابق، (٢٦٠/٤). وابن السراج، مرجع سابق، الأصول في النحو، (١٩٨/٣). "والخيتام: من الحَلْي، كأنه أول وهلة خُتم به"، به"، والدِّيماس: "الحَمَّام... وقيل: هو السَّرَب المظلم"، والبيطار: "معالج الدَّواب".. وغيداق: "ماء غيداق: غزير، وعام غيداق: مخصب"، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (خ ت م)، (١٦٣/١٢). (د م س)، (٨٨/٦). (ب ط ر)، (٦٩/٤). (غ د ق)، (٢٨٣/١٠).
[8] المعري، مرجع سابق، رسالة الملائكة، (٢٤٨).
[9] المرجع السابق، (٢٤٩).

الرأي الثاني: زيادة النون، وهو منسوب إلى الكوفيين[1]، ومفاد هذا الرأي أن النون في آخر (شيطان) زائدة، وبالتالي فإن زنتها على (فعلان)؛ لأنها مشتقة من (شاط يشيط) بمعنى: هلك واحترق، ومن أدلتهم على زيادتها:

- مجيئها ممنوعة من الصرف في قول طفيل الغنوي:

وقدْ مئتِ الحَذواءُ مَدًّا عليهمُ وشيطانُ إذ يدعُوهمُ ويثوِّبُ[2]

- الاحتجاج بالقراءة الشاذة لقوله تعالى:﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ الشعراء: ٢١٠.

حيث قرأها الحسن البصري: (الشياطون)، وعاملها معاملة جمع المذكر السالم ورفعها بالواو؛ لأنها فاعل، فدلَّ على أنها من شاط[3].

ولم تسلم هذه الأدلة من الاعتراض، حيث ردَّ أبو علي الفارسي الدليل الأول بأن منع (شيطان) في قول الغنوي من الصرف قد يكون لعلة أخرى؛ لأنه "يجوز أن يكون: قبيلة، ويجوز أن يكون اسمَ مؤنثٍ؛ فلا يلزم صرفها لذلك، لا لأن النون زائدة"[4].

إلا أن أبا العلاء المعري يرى أن لرواية على غير ما قال الفارسي، ومالَ إلى أن المفردة في البيت من الشيط، قال: "وقد كثر من يقول إن الشيطان يحتمل أن يكون من الشطن ومن الشيط فكأنه في بيت طفيل من الشيط"[5].

---

[1] الزبيدي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، (٩٣).

[2] الغنوي، طفيل، ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، (٦٩)، قال الأصمعي في شرحه للديوان: "الحذواء: اسم فرسه. وشيطان بن الحكم بن جاهمة. ذلك أنهم كانوا أغاروا على خثعم أخوال بني جاهمة فقال: من مسَّ شعرة الحذواء فهو آمن"، (٧٠).

[3] ابن عباد، مرجع سابق، المحيط في اللغة، (٣٥٩/٧).

[4] الفارسي، مرجع سابق، الحجة في علل القراءات، (٤٢٧/١).

[5] المعري، مرجع سابق، رسالة الملائكة، (٢٤٨).

وأما قراءة الحسن، فقد نقل ابن سيدة عن ثعلب: تغليطه لها[1]. وحكم السمين بشذوذ هذه القراءة، وذكر أنها "لُغَيَّة رديئة، وهي إجراؤه إجراء الجمع المذكر السالم ، سمع منهم: (لفلان بستان حوله بساتون)"[2].

الرأي الثالث : جواز الوجهين، الأصالة والزيادة، دون أن تُرجَّح إحداهما في كلا الحرفين، ويظهر هذا عند المبرد وغيره[3].

وتتجه المعاجم اللغوية إلى تعزيز القول بأصالة النون؛ من جانبين:

الأول: ورود المفردة في مادة (ش ط ن) في جميع المعاجم اللغوية؛ في حين وردت في مادة (ش ي ط) على سبيل الاستقصاء في بعضها[4] ، وأغفل ذكرها في هذه المادة عند الخليل في العين والفارابي في ديوان الأدب والأزهري في التهذيب والجوهري في الصحاح...وغيرهم.

الثاني: ترجيح أئمة أهل اللغة لأصالة النون، ومن أولئك: الأزهري، حيث ذكر الخلاف، ثم رجّح القول بأصالة النون؛ مستدلاً ببعض الأدلة الآنفة.[5]

وترجح الدراسات الحديثة في مجملها أصالة النون على زيادتها في آخر (شيطان).

وأبرز الأسباب التي سردوها لترجيحهم:

أ) كثرة ما ورد مستعملاً مشتقًا من مادة (شطن).

ب) أنها لم ترد في القرآن الكريم إلا مصروفة.

---

[1] ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم والمحيط الأعظم، (١٧/٨).

[2] السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (١٤٦/١).

[3] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٣٣٢/٤)، وابن الأنباري، مرجع سابق، الزاهر، (١٥٠١/١). وابن خالويه، مرجع سابق، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، (١٧). والشاطبي، مرجع سابق، المقاصد الشافية، (٤١٥/٨).

[4] كالجمهرة لابن دريد، والمحيط لابن عباد، ومقاييس اللغة لابن فارس، واللسان لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز آبادي... وغيرها.

[5] الأزهري، مرجع سابق، تهذيب اللغة، (٣١٢/١١).

ت) كثرة ما ورد من الشواهد الشعرية التي تستخدم مادة (شطن) وما يشتق منها، وقد جاءت منصرفة بكثرة في هذه الشواهد.

ث) أن هذا الرأي اختيار أكثر العلماء[١].

وتناولت دراسة العجلان[٢] القولين المشهورين في نون (شيطان)، وحكمت بالضعف على اشتقاق المفردة من الثلاثي، ورأت أن القول بأصالة النون فيها ضعيف من وجوه:

الأول: أن شاطن في بيت أمية يُروى: (ساطن) بمعنى الخبيث. والثاني: أن العرب قد استعملت الشاطن بمعنى المنحرف. والثالث: أن القول بزيادة الياء يضعفه ثباتها في تشيطن.

كما حكمت بالضعف أيضًا على زيادتها؛ لأن منع (شيطان) من الصرف سببه الحمل على الأكثر عند التسمية؛ لأن (فعلان) أكثر في الأسماء من (فعْلال).

وخلصت إلى أن الياء والنون في(شيطان) أصلان، وأن المفردة اسم جنس إفرادي جامد لم يشتق من غيره وإنما اشتق غيره منه فقيل (تشيطن)، مستدلة بأمرين:

١- أن بناء (فعلال) ليس مقصورًا على المضاعف مثل زلزال وصلصال، حيث حكى الفراء: ناقة (خزعال)[٣].

٢- أن (شطن) لم يأت بمعنى: فعَل فِعْل الشياطين[٤].

وأرى أن الدليل الأول غير مستقيم؛ لأن قياس (شيطان) على (خزعال)، بعيد؛ لسببين:

---

[١] قباوة، مرجع سابق، تصريف الأسماء والأفعال، (٤٦)، (٥٤). حسن، وداد رجب، آراء سيبويه النحوية والصرفية في كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، رسالة دكتوراة، جامعة الأزهر، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م، (٣٤٧). منصور، عبد الرحيم يحيى، فوعل وفيعل في العربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، (٨٥). أبو عودة، عودة، إبليس والشيطان دراسة في الاشتقاق والدلالة، بحث قصير، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن، المجلد:٢٠، ٢٠٠٦م، (٢٧٧). أبو سمور، زياد، الخلاف الصرفي في باب الأسماء الواردة في سورة البقرة، بحث قصير، مجلة جامعة طيبة، العدد:١٠، ١٤٣٧هـ، (٣٨٦).

[٢] العجلان، مرجع سابق، الأسماء المختومة بألف ونون زائدتين لغير إعراب في القرآن الكريم، (٢٩).

[٣] ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، (٣٩٦).

[٤] العجلان، مرجع سابق، الأسماء المختومة بألف ونون زائدتين لغير إعراب، (٢٩).

الأول: أنه قياس على النادر؛ لأن المطرد في (فَعْلال) هو المضاعف.

الثاني: أن هذا القياس قياس مع الفارق؛ لأن الياء الثانية المحتملة للزيادة في (شيطان) يقابلها الزاي في (خزعال) وهو أصل بلا احتمال.

وأما الدليل الثاني فمردود –أيضًا- بأن حرف الزيادة يضيف معنىً زائدًا في تصريف الكلمة على المعنى الذي في جذره، كما أن هذا الدليل لا يمكن تطبيقه على الكثير من الصيغ المشابهة، فمثل: (تمسكن)، لا يجوز القول بأن ميمها أصلية؛ لأن جذرها (سكن) لا يتأدى فيه معنى المشابهة.

وفي جانب تأويل هذه المفردة نجد للمفسرين فيها أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول: وعليه معظم المفسرين[1]، حيث اتجهوا إلى أن المفردة مأخوذة من (شطن) بمعنى ابتعد عن رحمة الله، أو لامتداده في الشر، قال السمعاني: "وسمي الشيطان شيطانا؛ لامتداده في الشر وبعده عن الخير"[2]، وقال ابن كثير: "فالشيطان مشتق من البعد على الصحيح؛ ولهذا يسمون كل ما تمرَّد من جني وإنسي وحيوان شيطانا"[3].

وبنوا ترجيحهم لهذا المعنى على:

١- أن تحديد هذا المعنى رأي الحذاق من أهل اللغة[4].

٢- تقديمهم هذا المعنى وسرد الأدلة التي تقويه.

---

[1] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (١٠٩/١). الثعلي، مرجع سابق، الكشف والبيان، (١٨٢/١). السمعاني، مرجع سابق، تفسير القرآن، (٥٠/١). البغوي، مرجع سابق، معالم التنزيل، (٨٣/١). ابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (٥٩/١).القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (١٤٠/١). الثعالبي، مرجع سابق، الجواهر الحسان، (١٥٥/١). ابن كثير، مرجع سابق، تفسير القرآن العظيم، (١٧٦/١).

[2] السمعاني، مرجع سابق، تفسير القرآن، (٥٠/١).

[3] ابن كثير، مرجع سابق، تفسير القرآن العظيم، (١٧٦/١).

[4] ابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (٥٩/١). الثعالبي، مرجع سابق، الجواهر الحسان، (١٥٥/١).

٣- اكتفاء بعض المفسرين بذكر هذا الاشتقاق دون غيره[١].

وأشار الزمخشري إلى أن سيبويه أجاز الوجهين في نون شيطان، قال: "وقد جعل سيبويه نون الشيطان في موضع من كتابه أصلية، وفي آخر زائدة"[٢].غير أن المتأمل في عبارة سيبويه يتضح له أنه لا يجيز الوجهين على حد سواء، بل يرجِّح اشتقاقها من (شطن)، وقد صرّح بذلك في موضعين، لكنه لا يمنع أن تشتق من الشيط، على أن يُترك صرفها؛ ليكون الصرف فارقًا بين اشتقاقها من (شطن)، ومن (شيط) .

وذكر الرازي في تفسيره نكتة مستنبطة من الاستعاذة تؤيد أصالة النون، قال: "الشيطان مأخوذ من شطن إذا بعد، فحَكَمَ عليه بكونه بعيدًا وأما المطيع فقريب، قال تعالى: ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾ العلق: ١٩.

ورجَّحت إحدى الدراسات الحديثة هذا المعنى؛ لأن "مهمة الشيطان في الأرض هي إبعاد الإنسان عن عبادة الله... وتزيين أعمال الشر والسوء له ليقع فيها وليبتعد عن طاعة الله ورضاه"[3].

والاتجاه الثاني: أنه من شاط يشيط بمعنى هلك وبطل، ومن أسماء الشيطان الباطل[٤]، وقد رجح الماوردي هذا المعنى المؤيد لزيادة النون، صرّح بذلك في تفسيره بعد ذكره للاشتقاقين، قال: "والقول الفاصل: أنه فعلان من الشيط، وهو: الاحتراق، كأنه سُمِّيَ بما يؤول إليه حاله"[٥].

لكن هذا الرأي مرجوح عند معظم المفسرين.

---

[١] السمعاني، مرجع سابق، تفسير القرآن، (٥٠/١).البغوي، مرجع سابق، معالم التنزيل، (٨٣/١). الثعالبي، مرجع سابق، الجواهر الحسان، (١٥٥/١). طنطاوي، د. محمد السيد، التفسير الوسيط، ط٣، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م، (٣٢/١٤).

[٢] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٣٥).

[٣] أبو عودة، مرجع سابق، إبليس والشيطان دراسة في الاشتقاق والدلالة، (٢٧٦).

[٤] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٣٥).

[٥] الماوردي، مرجع سابق، النكت والعيون، (٧٧/١).

الاتجاه الثالث: اشتقاق اللفظ من المعنيين، ذكر ذلك البقاعي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴾ التكوير: ٢٥.

قال: "ولما كان الشيطان لا ينفك عن الطرد لأن اشتقاقه من شطن وشاط، وذلك يقتضي البعد والإحراق، وَصَفَه بما هو لازم له"[1]. وهذه الآية تتأكد أصالة النون فيها عند الصرفيين؛ لأن (شيطان) جاءت فيها مصروفة، كما أن الطرد الذي ذكره البقاعي يتناسب مع الإبعاد لا مع الاحتراق، وكان الأولى أن يراعي الترجيح عند تعارض الأصالة مع الزيادة، لكن هذا مما انفرد به البقاعي في هذه المسألة وغيرها.

الاتجاه الرابع: أن المفردة غير عربية، وهذا رأي ابن عاشور؛ فقد خرج عن الخلاف في أصالة النون وزيادتها في (شيطان) فذهب إلى أنه "اسم جامد شابه في حروفه مادة مشتقة ودخل العربية من لغة سابقة "[٢]. ودعم هذا الرأي بأدلة منها:

١- أن هذا الاسم يتعلق بالعقائد والأديان.

٢- تقارب الألفاظ الدالة على هذا المعنى في أغلب اللغات القديمة.

لكن هذا الرأي مُعارض بأن علماء اللغة والمفسرين المتقدمين، لم يشيروا إلى عجمة هذا اللفظ، وأن تقارب الألفاظ في اللغات القديمة على هذا المعنى ليس دليلاً قاطعًا على عجمته؛ لأنه قد يكون منقولاً من اللغة العربية إليها.

وفي ختام هذه المسألة يترجح عندي أن نون (شيطان) أصلية في القرآن الكريم، وبالتالي فهو على زنة (فيعال)، مأخوذ من (شطن) بمعنى بعد، وذلك للأسباب الآتية:

١- أن هذا هو قول الجمهور من الصرفيين والمفسرين.

---

[1] البقاعي، مرجع سابق، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (٢٥٤/٢١).
[٢] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (٢٩١/١).

٢- أن القرينة النحوية المتمثلة في صرف الاسم في جميع المواضع من القرآن الكريم تدل على أصالة النون.

٣- أن جميع أصحاب المعاجم ذكروا هذا اللفظ في مادة (شطن).

٤- أن جميع الأدلة التي جعلت (شيطان) من شاط يشيط لم تسلم من الاعتراض.

ورد في القرآن خطاب الله تعالى للشيطان بعبارات تقتضي معنى الإبعاد، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ ﴾ الأعراف: ١٨. وفي آية أخرى قال تعالى:﴿وَإِنَّ عَلَيۡكَ ٱللَّعۡنَةَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ الحجر: ٣٥. وعلى هذا فالإخراج إبعاد، ودَحَرَه: "دَفعَه وأبعَدَه"[1]. واللعنة: "الإبعاد والطرد"[2]، كما أنهم إذا قالوا (تشيطن) انصرف الذهن إلى أنه شابه الشيطان، في حين لا تقودنا (تشيط) إلى هذه المشابهة.

٥- أن القياس يرد قراءة الحسن البصري (الشياطون)؛ لأن ابن جني نقل عن العرب قولهم في جمع (عثمان) جمع مذكر سالم على (عثمانون)[3]، وليس (عثامون).

** **

(١) ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (د ح ر: ٢٧٨/٤).
(٢) المرجع السابق، (ل ع ن: ١٣/ ٣٨٧).
(٣) ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٢٠٤).

النون في ﴿كَٱلۡعُرۡجُونِ﴾.

ذكر الله تعالى(العرجون) مرة واحدة في كتابه العزيز، قال جل شأنه: ﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ يس: ٣٩.

والعرجون عند أهل اللغة: "أصل العذق وهو أصفر، عريض، يشبه الهلال إذا انمحق"[١].

وتحتمل النون في آخره الزيادة والأصالة، وفيما يأتي عرض لآراء علماء اللغة فيها:

الرأي الأول: رأي ابن جني[٢]، ومن وافقه[٣]، ومفاده: أن نون (عرجون) أصلية، وأنها على زنة: (فعلول). واستدل على ذلك بأدلة منها:

١) قول رؤبة: في خِدْرِ ميَّاسِ الدُّمَى مُعَرْجَنِ[٤]

٢) أن المفردة رباعية الأصل قريبة من لفظ الثلاثي؛ كسِبَطْر من سَبِط، ودِمَثْر من دَمِث.

٣) أن (فعلن) بناء خاص بالأسماء، مثل: (علجن)[٥]، و(خلبن)[٦]، وليس في الأفعال (فعلن).

الرأي الثاني: رأي الزجاج، ومفاده: أن نون (عرجون) زائدة وأن زنة المفردة: (فعلون)[٧]؛

---

[١] الخليل، مرجع سابق، كتاب العين، (٣٢٠/٢).

[٢] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٢٨٤). ابن جني، مرجع سابق، المحتسب، (٨٠/١).

[٣] ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم، (٤٣١/٢). والعكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٣٢١). والسمين، مرجع سابق، الدر المصون (٢٧٠/٩).

[٤] ابن العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (١٦١).

[٥] ناقة علجنٌ: "صلبة كناز اللحم... وامرأة علجن: ماجنة". انظر: ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ع ل ج: ٣٢٨/٢)، (ع ل ج ن: ٢٨٩/٣).

[٦] خلبن: "وامرأة خلباء وخلبنٌ: خرقاء، والنون زائدة للإلحاق، وليست بأصلية". ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (خ ل ب: ٣٦٥).

[٧] الزجاج، مرجع سابق، معاني القرآن وإعرابه، (٢١٧/٤). ورد في كتاب الزجاج: "وتقدير عرجون فعلول من الانعراج" ويبدو أنه تصحيف؛ تصحيف؛ لأنه فعلون من الانعراج، وقد راجعته في طبعة عالم الكتب فوجدته مطابقًا لطبعة دار الحديث التي اعتمدتها في هذا البحث.

لأنه من الانعراج. وهذا يعني أن المفردة عند الزجاج ومن وافقه من أهل اللغة[1] ذات أصل ثلاثي: (عرج). وقد يحتج أصحاب هذا الرأي بقياسها على (زيتون) على اعتبار زيادة النون فيها، وهو ما ألمح إليه ابن جني[2]، لكن المفردتين– في رأيي- متباينتان من وجهين:

الأول: أن فاء (زَيتون) مفتوحة، وأما فاء (عُرجُون) فمضمومة في القراءة المشهورة، وبالتالي فإن البنية الصرفية تختلف في الضبط.

الثاني: أن عين (زيتون) هو حرف الياء، وهو محتمل للزيادة، وللأصالة، والنون في آخرها كذلك، وباعتبار أي الحرفين زائدًا فإن الكلمة تكون ثلاثية الوضع. في حين نجد حرف الراء عينًا لـ(عرجون)، وهو ليس من حروف الزيادة المطردة، وبالتالي فإن المفردة تحتمل أن تكون ذات أصل ثلاثي أو رباعي.

وحكم العكبري في التبيان على الرأي القائل بزيادة النون في (عرجون) بأنه "صحيح في المعنى شاذ في الاستعمال"[3].

وجعل معظم أصحاب المعاجم (عرجون) تحت الجذر الرباعي: (ع رج ن)، وفي هذا دلالة على أن الراجح عندهم أصالة النون، ولم أجد من وضعه في الثلاثي (ع ر ج) إلا الزمخشري في أساس البلاغة، والفيومي في المصباح المنير.

وللمفسرين في هذه المفردة ثلاثة اتجاهات:

---

[1] السيوطي، مرجع سابق، المزهر، (١٨/٢).
[2] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٢٨٤).
[3] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٣٢١).

الأول: وهو ما عليه أكثر المفسرين[١]، حيث أغفلوا ذكر الجذر الاشتقاقي للكلمة، واكتفوا بتأويلها، قال الطبري: "العرجون: من العذق من الموضع النابت في النخلة إلى موضع الشماريخ[٢]".

وفي إغفال أصحاب هذا الاتجاه – رغم اهتمامهم بالجانب اللغوي- لاحتمال زيادتها ما يقوِّي القول بأصالتها؛ لأن الأصل عدم الزيادة.

الثاني: ذكر بعض المفسرين[٣] الاحتمال في هذه المفردة، ولم يرجح أغلبُهم أحدهما؛ لكنَّهم يقدمون رأي الزجاج الذي حكم بزيادتها؛ وفي ذلك ما يدل على أنهم يتجهون إلى هذا الرأي، قال الواحدي مرجحًا احتمال الزيادة: "والعرجون على ما ذكر أبو إسحاق من الثلاثي؛ لأنه جعل النون زائدة"[٤].

الثالث: الحكم بزيادتها عند بعضهم[٥]؛ مستندين على رأي الزجاج، ومن أولئك البيضاوي، حيث جعل (العرجون): "فعلون من الانعراج وهو الاعوجاج"[٦]. وعلق شيخ زاده على هذا الرأي في

---

[١] كالطبري في جامع البيان، والسمرقندي في بحر العلوم، والثعلبي في الكشف والبيان، والسمعاني في تفسير القرآن، وابن عطية في المحرر الوجيز، وأبو حيان في البحر المحيط، وابن كثير في تفسير القرآن العظيم، والثعالبي في الجواهر الحسان، والقاسمي في محاسن التأويل، وابن عاشور في التحرير والتنوير... وغيرهم.

[٢] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٤٣٦/١٩). والشماريخ: جمع شمروخ، وهو "العثكال الذي عليه البسر"، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ش م ر خ: ٣١/٣).

[٣] كالواحدي في البسيط، (٤٨٥/١٨)، والزمخشري في الكشاف، (١١١٥)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، (٤٤٨/١٧)، والشوكاني في فتح القدير، (٤٦٣/٤)، والألوسي في روح المعاني، (٢٠/٢٣)، والقنوجي في فتح البيان (٢٩٥/١١)... وغيرهم.

[٤] الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (٤٨٦/١٨).

[٥] كالزمخشري في الكشاف، والنسفي، عبد الله بن أحمد، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف بديوي، ومحيي الدين ديب، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، (١٠٥/٣)، والبيضاوي في أنوار التنزيل، (٢٦٢/٤)، وأبي السعود في إرشاد العقل السليم، (١٦٨/٧)، وابن عجيبة، أحمد بن محمد بن المهدي، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي، الناشر: حسن عباس، القاهرة، ١٤١٩هـ، (٥٧٠/٤)، وطنطاوي، محمد سيد، التفسير الوسيط، دار نهضة مصر، القاهرة، ط١، (٣٤/١٢) .

[٦] البيضاوي، مرجع سابق، أنوار التنزيل، (٢٦٨/٤).

حاشيته على تفسير البيضاوي، فحكم بأن اشتقاق (العرجون) من الانعراج "حسن من جهة المعنى ولكنه ضعيف من جهة أنه لا نظير له في كلام القوم"[1].

ويتضح من عرض اتجاهات المفسرين تورع أصحاب الاتجاه الأول في القول بالزيادة، وتردد أصحاب الاتجاه الثاني، واستناد أصحاب الاتجاه الثالث على رأي الزجاج.

ونسب البقاعي القول بأصالة النون إلى أهل اللغة، والقول بزيادتها إلى المفسرين[2]، وفي هذا إيهام بأن هناك خلافا بين اللغويين والمفسرين، ولا أرى في ذلك ما يدعو إلى هذا الفصل؛ لأن المفسرين القائلين بالزيادة مستندون على رأي الزجاج، وهو علم من أعلام أهل اللغة، فالخلاف في أصله وارد عند أهل اللغة.

وفي ختام هذه المسألة يظهر لي أن نون (عرجون) أصلية، وأن المفردة على زنة (فعلول)؛ للأسباب الآتية:

١) أن الراجح عند أهل اللغة أصالة النون.

٢) عدم النظير، فليس في كلام العرب (فعلون).

٣) ثبات النون في تصاريف الكلمة: في الجمع (عراجين)، وفي اسم المفعول (مُعَرجَن)، وفي الفعل (عرجَنه).

---

[1] شيخ زادة، محيي الدين، حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، (٧٨/٧).

[2] البقاعي، مرجع سابق، نظم الدرر، (١٦/ ١٣٢).

٤) قياس (عرجون) على كلمات ترتبط بها لفظًا ومعنىً، ومنها: (عنقود)، (شمروخ)، (عرجود)[١]، وكما هو ملاحظ أن هذه الكلمات تنتهي بحروف لا خلاف في أصالتها؛ فالنون إذن تكون بمنزلة تلك الحروف.

٥) أن القول بزيادتها يُلغي جذرًا من الجذور الرباعية، وهذا لا يتوافق مع صنيع أصحاب المعاجم، فقد أجمعوا على إثباته.

٦) إغفال أكثر المفسرين القول بزيادة النون، دليل على أن جعل الكلمة رباعية ليس له أثر على المعنى الذي من أجله حَكمَ بأنها ثلاثية آخرون.

** **

[١] العرجود: "أصل العذق من التمر والعنب حتى يُقطفا"، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ع ر ج د: ٢٨٩/٣).

الياء في آخر ﴿صَيَاصِيهِمْ﴾.

ورد ذكر (الصياصي) بصيغة الجمع مرة واحدة في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ ﴾ الأحزاب: ٢٦

قال الفراء: "من صياصيهم: من حصونهم"[١].

وجاءت في الشعر لمعانٍ أخَر، منها: شوكة الحائك التي يستعملها في النسيج، قال دريد[٢]:

غَدَاةَ دَعَانِي والرِّمَاحُ يَنُشْنَهُ كَوَقع الصَّيَاصِي في النَّسِيج المُمَدَّدِ

ومنها قرون الثور، قال سحيم[٣]:

فأصْبَحَتِ الثِّيرَانُ غَرْقى وأصْبَحَتْ نِسَاءُ تَمِيم يلتَقِطْنَ الصَّيَاصِيَا

وتُطلق أيضًا على مِحْلبٍ في رِجل الديك[٤].

ويجمع بين هذه المعاني دلالتها على ما يُحتمى به، قال ابن دريد: "وكل شيء احتميت به فهو صيصية، وبه سميت الحصون الصياصي"[٥].ومفرد الصياصي (صيصية)، قال الفراء: "وصيصية غير مهموز"[٦]. واستدل ابن جني بالآية الكريمة السابقة على أن الياء فيها غير منقلبة عن واو؛ إذ "لو كانت من الواو لقال (صواصيهم)، لزوال كسرة الصاد، كما ترجع الياء في جميع (ميزان) إذا قلت موازين"[٧].

---

[١] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٢١٠/١).
[٢] ابن الصمة، دريد، ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، (٦٣).
[٣] عبد بني الحسحاس، سحيم، ديوان سحيم، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، (٣٣).
[٤] ابن سيدة، مرجع سابق، (٣٤٨/٨).
[٥] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٢٤١/١).
[٦] الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن، (٨٦٦/٢).
[٧] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (٤٢٧).

ونقل ابن سيدة وجهين في ضبط يائه الأخيرة في المفرد، قال: "والصَّياصِي شَوْكُ النسَّاجينَ واحدتُه صِيصِيَّة وقيل صِيصِيَة"[1]. وفيما يأتي عرض لتصريف المفردة، ومناقشة احتمال الزيادة فيها:

الاحتمال الأول: أنها أصلية، و(صيصية)على زنة (فِعْلِلة)، وبالتالي فإن (الصياصي: فعالل).

هذا ما قاله المحققون في علم الصرف[2]، حيث دفعوا شبهة الزيادة فيها؛ وتتمثل تلك الشبهة في أن الياء تقع في موضع تزاد فيه بكثرة؛ ولذلك حكموا بأصالة الياءين فيها للأسباب الآتية:

أ- "أن الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا في التضعيف"[3]، فهي تأخذ حكم الرباعي الرباعي المضاعف، فالياء في (صيصية) بمنزلة الزاي في (زلزل).

ب- "أن الكلمة مركبة من صي مرتين فالياء الأولى أصل، لئلا تبقى الكلمة على حرف واحد، وهو الصاد. وإذا كانت الياء الأولى أصلاً كانت الثانية أيضاً أصلاً لأنها هي الأولى كررت"[4].

ت- "لاتَجْعَل الياء الثانية زائدة ويكون وزن الكلمة (فِعْلِيَة) نحوعِفْرِيَة؛ لأن في ذلك دخولا في باب(قِلِقَ) وهوقليل"[5].

---

[1] ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم، (٣٤٨/٨).

[2] سيبويه، مرجع سابق، (٣١٤/٤).السيرافي، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه، (٣١٢/٥)، الفارسي، مرجع سابق، التعليقة، (١٠١/٥). ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (١٢٤). الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م. (٢٣٦).ابن يعيش، مرجع سابق، شرح المفصل، (١٤٩/٩)، ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (٣٧٤). الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٦٨/٢).

[3] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (١٢٤).

[4] ابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (١٢٤).

[5] ابن عصفور، مرجع سابق، (٣٧٤).

ث- ليست إحدى الياءين أولى من الأخرى بالأصالة، وكذلك لا يمكن الحكم بزيادتهما معًا[١]. وإذا انتفى ذلك تقرر كونهما أصليتين؛ لأن الأصل عدم الزيادة.

الاحتمال الثاني: أن الياء في آخر الكلمة زائدة و(الصيصية) على زنة (فِعْلِيَة)، والصياصي (فعالي). وهذا احتمالٌ لم يصرح به أحد من علماء اللغة القدامى لكنه قد يُفهَمُ من حذف الياء في مفرد (الصياصي)؛ حيث ظهر ذلك عند أبي عبيدة في مجاز القرآن، قال: "يُقال: جذ الله صيصة فلان أي أصله"[٢].

وفي كتب المعاجم أمران موهمان بزيادتها:

أحدهما: أن أغلب المعاجم[٣]وضعت المفردة تحت الجذر (ص ي ص) فقط.

وثانيهما: استعمال بعض أصحاب المعاجم – كالأزهري- (الصيصة)، بدون الياء الثانية كما مر عند أبي عبيدة، قال الأزهري: "وكل قرن صيصة؛ لأن ذوات القرون يتحصن بها"[٤].

وقد أخذ ابن بري على المعاجم وضعهم للصيصية في غير موضعها الصحيح، نقل عنه ابن منظور في اللسان: "حـ ق صيصية: شوكة الحائك أن تُذكر في المعتل؛ لأن لامها ياء وليس لامها صادًا"[٥].

وحمل الزبيدي استعمال صاحب القاموس للمفردة بدون ياء على الخطأ في نسخ الكتاب، أو أنه حذفها للتخفيف[٦].

---

[١] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٦٨/٢).
[٢] أبو عبيدة، مرجع سابق، مجاز القرآن، (١٣٦/٢).
[٣] كالعين للخليل، والتهذيب للأزهري، والصحاح للجوهري، والمفردات للراغب، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، وتاج العروس للزبيدي. أما ابن دريد فقد أوردها تحت جذرين ثلاثي ورباعي، وكذلك فعل ابن منظور، وجعلها ابن عباد، وابن فارس، وابن سيدة في الرباعي فقط.
[٤] الأزهري، مرجع سابق، التهذيب، (٢٦٥/١٢).
[٥] ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ص ي ص)، (٥٢/٧).
[٦] الزبيدي، مرجع سابق، تاج العروس، (٢٥/١٨).

وربما كان لهذا الاضطراب في كتب المعاجم أثرًا على بعض الدراسات الحديثة التي صرّحت بزيادة الياء الأخيرة، قال الصافي: "ووزن صيصية فِعلِية بكسر الفاء واللام وفتح الياء المخففة، ووزن صيصة فعلة بكسر الفاء، وفتح اللام، ووزن صياصي فعالي بفتح الفاء"[١].

ومعظم كتب التفسير استعملت (الصيصية) بإثبات الياء، واستعملتها البعض[٢] منها بدون ياء. و لم يقف المفسرون عندها طويلاً؛ لأنها وردت بصيغة الجمع؛ ولا أثر في دلالتها بهذه الصيغة على اختلاف المعنى.

وفي ختام هذه المسألة تتأكد أصالة الياء في آخر (الصياصي) استنادًا على:

١) تأكيد المشتغلين بالصرف على أصالتها؛ لرفع إيهام الزيادة، والتنبيه إلى أن المفردة من المضاعف.

٢) أنها لا تحذف من الجمع إلا لقرينة نحوية، وهي كون الكلمة في موقع رفع أو جر (صياصٍ).

٣) لا مسوغ لحذفها بداعي التخفيف في المفرد؛ لأن الياء محركة بالفتح وهي غير مستثقلة.

٤) أن حذفها قد يلتبس مع معانٍ أخرى في مادة (ص ي ص).

٥) أن قياس جمع (فِعْلة) يكون على (فِعَل)، مثل قيمة وقيم وسيرة وسير، وهي جموع ثلاثية، في حين تجمع فعللة في المضاعف على فعالل نحو سلسلة وسلاسل، وبالتالي فإن الصياصي جمعًا لمفرد رباعي لا ثلاثي.

٦) أن وضع المفردة في الثلاثي معترضٌ عليه من قبل علماء اللغة كما مر بنا عند ابن بري والزبيدي.

---

[١] الصافي، مرجع سابق، الجدول في إعراب القرآن الكريم وبيانه، (١١/١٥١-١٥٢).
[٢] مثل تفسير الطبري، والقرطبي، والثعالبي وغيرهم.

٧) أن غالبية كتب التفسير لم تسقط الياء الثانية عند ذكر مفرد الكلمة.

** **

(الفصل الثاني)

رجحان زيادة الحرف المحتمل للزيادة بين الصرفيين والمفسرين:

المبحث الأول: رجحان زيادة الحرف في أول المفردة:

- **السين في:** ﴿ٱسۡتَكَانُواْ﴾.
- **الميم في:** ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾.
- **الياء في:** ﴿ٱلۡيَهُودُ﴾.

السين في ﴿ٱسۡتَكَانُواْ﴾.

جاء الفعل (استكانوا) بصيغة الماضي، مسندًا إلى واو الجماعة مرتين في القرآن الكريم، أولاهما في قوله تعالى: ﴿ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسۡتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ آل عمران: ١٤٦.

والأخرى في قوله جل شأنه: ﴿ وَلَقَدۡ أَخَذۡنَٰهُم بِٱلۡعَذَابِ فَمَا ٱسۡتَكَانُواْ لِرَبِّهِمۡ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴾ المؤمنون:٧٦.

ويتنازع الأصالة في هذه المفردة حرفان هما: السين في أولها والألف في وسطها، وفيما يأتي عرض لآراء الصرفيين فيها:

الرأي الأول: أصالة السين وزيادة الألف، نقله ابن الأنباري في الزاهر عن الفراء، ومفاد هذا الرأي: أن (استكان) على زنة (افتعل)، من السكون، والأصل (استكن)، فأشبعت فتحة الكاف، فصارت ألفًا. ويُستدل لهذا الرأي بورود الإشباع في الشعر، كقول عنترة:

ينباعُ من ذِفرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مثلَ الفَنِيقِ المُكْدَمِ[1]

أشبع الشاعر (ينباع)، والأصل (يَنبَعُ).

الرأي الثاني: زيادة السين وأصالة الألف التي تحتمل وجهين:

أحدهما: أن (استكان) (استفعل) مشتق من (الكين)، وهو: لحم باطن الفرج، حكاه ابن جني[2] عن أبي علي الفارسي[3] ، والألف في المفردة منقلبة عن الياء، ومعنى (ما استكانوا) بناءً على

---

[1] العبسي، عنترة، ديوانه، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، (٢٢). ومعنى: "الذفرى من القفا هو الموضع الذي يعرق منه البعير خلف الأذن" ، "وناقة جسرة ومتجاسرة: ماضية"، "والزيَّافة من النوق: المختالة"، "وفنيق: أي جمل فحل"، "وفنيق مكدم: أي فحل غليظ"، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ذ ف ر:٣٠٦/٤)، (ج س ر:١٣٦/٤)، (ز ي ف:١٤٣/٩) (ف ن ق:٣١٣/١٠) (ك د م: ٥١٠/١٢).

[2] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨٥١).

[3] صرّح أبو علي الفارسي في (المسائل الحلبيات) بأن استكانوا: استفعلوا مثل استقاموا، ولكنه لم يبين أصل الألف؛ وما نقله ابن جني تتمة لهذا الرأي وفيه بيان الأصل الاشتقاقي عند أبي علي الفارسي. انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. (١١٥).

هذا الرأي: "ما ذلوا وما خضعوا، وذلك لذل هذا الموضع ومهانته"[١].

ثانيهما: أن (استكان) (استفعل)، نقله الأنباري، وأبان أن المفردة مشتقة من (الكون)، ثم قال: "يكون أصله (استكونوا)، فحولت فتحة الواو إلى الكاف وجعلت الواو ألفا لانفتاح ما قبلها وتحركها في الأصل كما قالوا: استقام وأصله استقوم"[٢]. وأضاف الرضي: "والسين للانتقال، كما في استحجر: أي من العزة إلى الذلة"[٣]، أي: انتقل من كونٍ إلى كونٍ آخر.

واختار أبو العلاء المعري، وغيره[٤]، الوجه الثاني من الرأي الثاني، وهو اشتقاق المفردة من (الكون) باعتبار زيادة سينها، واعترضوا على الرأي الأول بعد أن حكموا عليه بالخطأ والضعف من وجوه:

١. أن العرب لم يجعلوا الإشباع أصلاً يقاس عليه[٥].
٢. ثبات عين الكلمة في جميع تصاريفها حيث قالوا: استكان يستكين ومستكين استكانة، والإشباع لا يكون على هذا الحد[٦].
٣. أن الإشباع لا يكون إلا في الشعر.[٧]
٤. مجيء المصدر على (استكانة) يدل على أن الفعل وزنه (استفعل)؛ لأن له نظائر كـ (استقام استقامة)[٨].

وردَّ السمين الاعتراض الثالث بأن الإشباع واقعٌ حتى في القراءات السبع[٩]. ودعمت إحدى الدراسات الحديثة -التي بحثت هذه الظاهرة- هذا الرأي وجاءت عليه بالعديد من الأمثلة

---

(١) ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨٥١).
(٢) الأنباري، مرجع سابق، الزاهر، (٣٠٩-٣١٠).
(٣) الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٦٩/١-٧٠).
(٤) العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٨٩). أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٨٠/٣).
(٥) المعري، مرجع سابق، رسالة الملائكة، (٢١٣-٢١٤).
(٦) العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٨٩). أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٨٠/٣).
(٧) أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٨٠/٣)
(٨) المرجع السابق، (٣٨٤/٦).
(٩) السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٤٣٢/٣).

الشعرية والنثرية، وتوصلت إلى أن الإشباع "لغة من لغات العرب الفصيحة، لوروده في القراءات السبع المتواترة، والأحاديث النبوية الصحيحة، وفي كلام العرب المنثور، والمنظوم"[١].

وتأثرت المعاجم اللغوية بهذا الاحتمال، حيث تناولتها على النحو الآتي:

١. جعل السين زائدة؛ ولذلك وضعها الأزهري في (ك ا ن)، وابن عباد في (ك ي ن) والجوهري في (ك و ن).

٢. جعلها أصلية، حيث وضعها صاحب المصباح في (س ك ن)، وتبعه الفيروز آبادي في القاموس، والزبيدي في التاج.

٣. وروعي الرأيان في معاجم أخرى، حيث جاءت عند ابن سيدة في المحكم تحت (س ك ن)، و(ك ي ن). وكررها ابن منظور في لسان العرب تحت ثلاثة جذور(س ك ن)، و(ك و ن)، (ك ي ن). وتكررت أيضًا في المعجم الوسيط ثلاث مرات، مع دوران العبارة التفسيرية ذاتها في جميع الجذور، وهي أن معناها: "خضع وذل"[٢].

وذكر الحربي أنَّ تداخل الأصول في هذه المفردة أدى إلى ظهور أبنية غريبة بعيدة عن القياس، منها: حَمْل (استكان) على (سكن)، وقد أدَّى هذا إلى بناء غريب: (افتعال- يفتعيل- مفتعيل)[٣].

وفي جانب تأويل المفردة نجد المفسرين يسيرون في اتجاهين:

<u>الأول</u>: تأكيد أصالة السين في (استكانوا) بإيراد المعاني التي تشير إلى أصالتها، ومن الأمثلة على ذلك:

١. نقل الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير (استكانوا) بـ (تخشَّعوا)[٤]، والسكون والخشوع مترادفان.

---

[١] الجيل، عبد العزيز صافي، بحث قصير، ظاهرة الإشباع في العربية بين الضرورة والاختيار، جامعة القصيم، مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، المجلد(٣)، العدد(١٠)، ٢٠١٣م. (٧٢٧).

[٢] مصطفى، إبراهيم وآخرون، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، استانبول، ط٢، (س ك ن: ٤٤٠/١)، (ك و ن: ٨٠٦/٢)، (ك ي ن: ٢٨٠٨).

[٣] الحربي، مرجع سابق، تداخل الأصول، (١٠١٨/٢).

[٤] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (١١٩/٦).

٢. يرى الثعلبي أن كلمة (المسكين) –التي لاخلاف في أصالة سينها- و(استكانوا) من اشتقاق واحد[١] .

٣. أن أصله طلب السكون، وأن المستكين: هو مَن سكن لصاحبه ليفعل به ما يريد.[٢]

٤. ذكر القرطبي أن اشتقاقها من (سكن) أشبه بمعنى الآية[٣].

٥. الذي يخضع يقطع الحركة أمام من خضع له، وفيه دلالة على تمكن السكون وقوته[٤].

٦. أن حمل السين والتاء على معنى الطلب في هذه المفردة غير واضح[٥].

الثاني: تأكيد زيادة السين في (استكانوا) بإيراد المعاني المحتملة والأغراض التي تشير إلى زيادتها:

١. ترجيح المعنى الموافق للتصريف قال ابن عطية: "ويُعطِي التصريف أنه مِن (كان)، وأن وزنه استفعل...وكونه من (كان) أبين، والمعنى: فما طلبوا أن يكونوا لربهم أهل طاعة وعبيد خير"[٦].

٢. الاستكانة فيها معنى الانتقال من كون إلى كون[٧]، قال الرازي: "والاستكانة: هي الانتقال من دينهم إلى دين عدوهم"[٨]. وهذا يتفق مع ما ذكره أهل اللغة من مثل: "استحجر الطين: أي: انتقل إلى كون آخر"[٩].

٣. ذكر الألوسي أن السين إذا كانت زائدة فهي "للتأكيد، كأنه طلب من نفسه أن يكون لمن قهره، وقيل: لأنه كالعدم فهو يطلب لنفسه الوجود"[١٠].

---

[١] الثعلبي، مرجع سابق، الكشف والبيان، (١٨٢/٣).
[٢] الواحدي، مرجع سابق، البسيط، (٥٧/٦).البغوي، مرجع سابق، معالم التنزيل، (٤٢٥/٥).
[٣] القرطبي، مرجع سابق، جامع البيان، (٣٥٤/٥).
[٤] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (١٠١/١٨).
[٥] المرجع السابق، (١٠١/١٨).
[٦] ابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (١٥٢/٤).
[٧] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٨٧١).
[٨] الرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (٢٨/٩).
[٩] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٦٩/١-٧٠).
[١٠] الألوسي، مرجع سابق، روح المعاني، (٨٤/٤).

ويلاحظ مما سبق تأثر كثير من المفسرين بالرأي الأول القائل بأصالة السين؛ لقوة دلالة معنى السكون والخضوع في الآية، لكنهم مع ذلك لم يغفلوا إيراد الاحتمال الآخر وترجيح أحدهما على الآخر من جهة المعنى كما مرّ.

ويظهر لي في ختام هذه المسألة أن سين (استكانوا) زائدة وأن المفردة على زنة (استفعلوا) وذلك مراعاة للاعتبارات الآتية:

٤. أن زيادة السين مطّردة في بناء (استفعل).

٥. أن مجيء المصدر منه على (افتعالة) دليلٌ على زيادة السين؛ إذ لو أن أصله (افتعل)؛ لجاء المصدر تبعًا للأصل (افتعالا) أي: استكائا. لكنه جاء (استكانة)؛ ولهذا فإن الأولى أن تقاس على نظائرها: استقام استقامة واستعاذ استعاذة واستفاد استفادة...إلخ

٦. أن اشتقاق المفردة من الكون رأي أكثر علماء اللغة، ولم يسلم الرأي القائل بزيادة السين من الاعتراض بالتجهيل[١]، والتخطئة[٢]، والتضعيف[٣].

٧. أنَّ حمل اللفظ من كلام الله تعالى على المطرد في الاستعمال عند العرب أولى، لاسيما إذا كان المعنى متوافقًا.

** **

---

[١] يظهر ذلك من قول أبي العلاء المعري: "لا يجوز أن يذهب إليه ذاهب عرف أصول العربية". انظر: المعري، مرجع سابق، رسالة الملائكة، (٢١٣-٢١٤).

[٢] العكبري، مرجع سابق، التبيان في إعراب القرآن، (٢١٣-٢١٤).

[٣] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٣٨٣/٦).

الميم في ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

ورد ذكر (الملائكة) بصيغة الجمع على هذه الصورة مقترنة بـ (ال) في اثنين وسبعين موضعًا من القرآن الكريم، وجاءت بهذه الصيغة من غير (ال) في موضع واحد، وأول ذكر لها في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ البقرة: ٣١.

ووردت بصيغة أخرى يشترك فيها المفرد والجمع وهي (مَلَكٌ) في ثلاثة عشر موضعًا حيث دلت على المفرد في آياتٍ منها قوله تعالى: ﴿ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ ﴾ الأنعام: ٥٠.

ودلت على الجمع في آياتٍ أخرى منها قوله عز وجل: ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ الحاقة: ١٧. كما جاءت بصيغة المثنى في موضعين أحدهما:

﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ﴾ البقرة: ١٠٢.

والثاني: ﴿ وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ أَوۡ تَكُونَا مِنَ ٱلۡخَٰلِدِينَ ﴾ الأعراف: ٢٠

وبالتالي فإن ورود الصيغ السابقة في القرآن الكريم بلغت ثماني وثمانين مرة. وفيها موضع احتمال لحرف الميم في أولها، حيث تحتمل الأصالة أو الزيادة، وفيما يأتي عرض لآراء علماء الصرف فيها:

الرأي الأول: أصالة الميم، وهذا رأيٌ منسوب لابن كيسان، قال الرضي نقلاً عنه، (الملأك): "فعأل من المِلك، لأنه مالك للأمور التي جعلها الله إليه"[1].

وتضاف أدلة أخرى على ما ذكره ابن كيسان، منها:

---

[1] نقله الرضي، مرجع سابق، في شرح الشافية، (٣٤٧/٢).

١- جواز أن يكون الاشتقاق من (المَلكة)، وهي القوة والقدرات التي شرفهم الله بها عن سائر خلقه.[١]

٢- ما ذكره ابن دريد من أن (ملك) يجوز أن تُجمع على (أملاك).

٣- قول الشاعر: غدا مالِك يرمي نسائي كأنّما نسائي لسَهْمَي مالِك غَرَضَانِ

الرأي الثاني: رأي الجمهور، ومفاده: زيادة الميم، ولكنهم اختلفوا في أصل الكلمة إلى قولين:

أحدهما: أن أصل (مَلك: مَلأك)[٢] ، على زنة (مَفعَل)، وبالتالي فإن (ملائكة) (مفاعلة) و(مَلك) (مَفل)، لسقوط الهمزة في المفرد تخفيفًا، واستدلوا على ذلك بـ:

١. أنها جاءت على الأصل في قول الشاعر[٣]:

فلسْتَ لإنسيٍّ ولكن لمَلأكٍ تنزَّلَ من جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

٢. أن جمع (مَلك: ملائكة وملائك)، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها.

٣. أن "هذا هو الأكثر، وعليه تصرف الفعل. قال الشاعر:

ألِكْنِي إلى قومي السَّلامَ رسالة بآيةِ ما كانوا ضِعَافًا ولا عُزْلا

---

[١] العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م. (٢٥٩/٢).

[٢] ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، (٧٠-٧٢)، ابن جني، مرجع سابق، المنصف، من قول المازني في المتن، (٣٦٤). ابن السراج، مرجع سابق، الأصول في النحو، (٣٣٩/٣). وابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨١٨). والجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: أحمد بن عبد الله الدويش، مطبوعات جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، (١٢٤٦/٢). ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، (٢٠٣/٢).

[٣] الفحل، علقمة، ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م، ط١، (٨٣).

فأصل (أَلِكني: أَلئِكنِي)، فخفّفَ الهمزة بأن طرح كسرتها على اللام"[١].[٢]

ثانيهما: للخليل[٣]، ومن وافقه[٤] ، ومفاده: أن أصل (مَلك: مَألك) من (الألوكة): وهي الرسالة، حيث حدث في المفردة قلب مكاني؛ نظرًا لاجتماع الهمزتين في الجمع (مآلكة) وعلى هذا الرأي يكون وزن ملائكة (مَعَافِلة)، و(مَلك: مَعَل)، قال المعري: "فكأنهم فروا في الملائكة من ابتدائهم بالهمزة، ثم يجيئون بعدها بالألف فرأوا أن مجيء الألف أولا أخف، كما فروا من شأى إلى شاء"[٥]، واستدلوا على ذلك بـ:

١) قول الشاعر[٦]:

أبْلِغ النُّعْمانَ عنّي مألُكاً أنّه قد طالَ حَبسي وانتظاري

٢) أن اشتقاقه من (الألوكة)، والهمزة في الألوكة فاء، وأصل (ملك): "مَألك فقدّموا اللام وأخّروا الهمزة".[٧] و"القلب في الهمزة وحروف العلة معروف عند أهل المقاييس"[٨].

المقاييس"[٨].

وجمع سيبويه بين القولين، قال: "اجتمع أكثرهم على ترك الهمز في ملك وأصله الهمز... وقالوا: (مألكة) و(ملأكة)، وإنما يريد رسالة"[٩].

---

[١] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (٣٦٥).
[٢] ابن شأس، عمرو، ديوان عمرو بن شأس، تحقيق: يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، (٧٢).
[٣] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (٣٨٠/٥).
[٤] منهم: يونس بن حبيب، نقله عنه: ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨١٨).والكسائي، نقله عنه الرضي: مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٤٧/٢). والأنباري، أبو بكر، الزاهر، (٢٦٧/٢). والسيرافي، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه، (٣٦١/٤-٣٦٢). وأبو علي الفارسي، مرجع سابق، التعليقة، (٨٣/٥-٨٥). وابن القطاع، مرجع سابق، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (٣٦٤).
[٥] المعري، مرجع سابق، رسالة الملائكة، (٧-٨).
[٦] العبادي، عدي بن زيد العبادي، ديوان عدي بن زيد، تحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر، بغداد، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م، (٩٣).
[٧] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (٣٨٠/٥).
[٨] المعري، أبو العلاء، رسالة الملائكة، (٦).
[٩] سيبويه، مرجع سابق، (٣٧٩/٤-٣٨٠).

ويرى الجرجاني أن هناك "مزية تدل على أن نظم (لأك) أولى بأن يكون أصلاً: وهي أن (ملأكا) اسم جنس يدل على النوع المعلوم كالإنسان، وألوكة، وإن كانت اسم جنس، فإنا نعلم أن ما يعقل مقدم في الرتبة"[١].

واعترض علماء الصرف على الرأي الأول القائل بأصالة الميم، وأبطلوه. من ذلك ما أورده ابن جني في الخصائص في باب (أغلاط العرب) وهو قول الشاعر[٢]:

غدا مالِك يرمي نسائي كأنّما نسائي لسَهْمَي مالِك غَرَضَان

ثم قال ابن جني: "هذا رجل مات نساؤه شيئًا فشيئًا، فتظلم من ملك الموت عليه السلام. وحقيقة لفظه غلط وفساد"[٣].

وقال الرضي - في الرد على رأيهم في جواز اشتقاق (مَلك) من (المِلك) وقياس: (ملأك)على (شمأل)- هذا "اشتقاق بعيد و(فعْأل) قليل لا يُرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق، كما في شمأل"[٤]

ورد العكبري القول الذي مفاده: أن (مَلك) مأخوذ من (المَلكة) وهي القوة، قال: "وهذا بعيد لأن الجمع يبطله"[٥] أي أن (المَلكة) تُجمَعُ على (مَلكات) لا على (ملائكة).

وأكثر من توسع في الردّ على الرأي الأول هو الجرجاني في كتابه المقتصد في شرح التكملة حيث تناول–بالتفصيل- أدلة القائلين بهذا الرأي ثم تعقبها بالرد، وموجز تلك الاعتراضات:

١- لا يسوغ أن يوصف الذي يكون إليه أمر الموت بأنه مالك له.

---

[١] الجرجاني، مرجع سابق، المقتصد في شرح التكملة، (١٢٤٤/٢).
[٢] البيت غير منسوب، وهو في الخصائص منقول عن ثعلب، (٨١٧). وعند ابن سيدة في المحكم، (٥٨/٧).
[٣] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص،(٨١٧).
[٤] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٤٧/٢).
[٥] العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (٢٥٩/٢).

٢- أن ذِكر ابن دريد للمفردة في تركيب (ملك) لا يُعتدُّ به؛ لأن هناك مفردات يضعها في غير موضعها، مثل وضعه (لِثة) مع (ثَهْلان) و(رَعَةٍ) مع (عَاهِر)، وأما روايته (أملاك) فإنه شيء لم يرد به التنزيل، ولا وُجد في كلام أو شعر يُعرف، وإنما هو من الشواذ[١].

وأضيفُ أن جمع (مَلَك) على (أملاك) يؤدي إلى الاشتراك اللفظي مع جمع (مِلْك) التي تجمع على (أملاك).

والعجيب في الأمر أن ابن دريد وضع المفردة في (م ل ك)، وأجاز أن تجمع على (أملاك)، لكنه نصَّ على أصالة الميم فيها؛ قال "أصل الملائكة الهمز، الواحد ملأك... واشتقاق ذلك من (المألكة) وهي الرسالة والجمع (مآلك)"[٢].

والمتتبع للمفردة في المعاجم اللغوية يلحظ تأثرها بهذا الاحتمال، حيث نجدها تضع(الملائكة) في أصول مختلفة، وفيما يأتي عرض لتباين المعاجم في التعامل مع المفردة:

١) معاجم اكتفت بإيرادها في مادة واحدة فقط كمادة (م ل ك) عند ابن دريد –كما مر- في الجمهرة، والفارابي في الديوان، وابن عباد في المحيط، والجوهري في الصحاح، وكمادة (ألك) عند الفيومي في المصباح المنير.

٢) معاجم أوردتها في مادتين: فالخليل في العين والراغب في المفردات أورداها في (ألك) و (ملك)، والأزهري أوردها في (لأك) وفي (ملك)، وابن سيدة في المحكم جعلها في (أ ل ك) و(ل أ ك).

٣) وجاءت عند الفيروز في القاموس في ثلاث مواد: (ألك) و (ل أ ك) و (م ل ك).

---

[١] الجرجاني، مرجع سابق، التكلة عبد القاهر، (١٢٥٢/٢).
[٢] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٩٨٢/٢).

٤) وجاءت في أربع مواد (ألك) (ل أ ك) (ل و ك) (م ل ك) عند ابن منظور في اللسان، والزبيدي في التاج.

ولا يعني هذا أن وضع أصحاب المعاجم لها في (م ل ك) فيه دليل على حكمهم بأصالة ميمها، بل إنهم نصوا جميعاً على أن أصل (ملك) (مفعل)، وحكموا بزيادة ميمها، إلا أنهم راعوا الإشكال والخلاف الحاصل في زيادة الميم في أولها، فأعادوا ذكرها في (م ل ك)؛ كي يجد من توهم أصالتها مظنة بحثه في المعجم، ولعل هذا يدحض رأي من استدل على أصالتها بوضع ابن دريد لها تحت الجذر (م ل ك).

وناقشت الدراسات الحديثة هذا الخلاف، فرجّح الأكثرون زيادة الميم، وإدخال المفردة تحت الجذر (أ ل ك) أولى من (ل أ ك)، عند جبل بسبب "كثرة ورود ألك ومألك بمعنى رسالة، ولم يرد من التركيب الآخر إلا ملأك"[١]. ورجح فوزي الشايب زيادة الميم أيضًا لكنه ذكر أن "الرأي الأقرب إلى الصواب... أنه في الأصل ملأك"[٢]، للأدلة السابقة التي احتج بها أصحاب هذا الرأي.

ووافقت دراسة الحموز رأي ابن كيسان في القول بأصالة الميم في (ملائكة)، ودعمته بدليلين[٣]:

الأول: أن مادة (م ل ك) أصل قديم في اللغات السامية.

الثاني: أن (مَلأك) لم ترد إلا شذوذا في قول الشاعر[٤]: (فلستَ لإنسيٍّ ولكن لمَلأكٍ). وردّ فوزي الشايب ما استدل به الحموز من أن (ملأك) لم ترد إلا في بيت واحد شذوذا بأن الأنباري

---

[١] جبل، محمد حسن، مرجع سابق، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، (١٩٩٦).

[٢] الشايب، فوزي، خواطر وآراء صرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٧، ١٤١٤هـ/ (٣٤).

[٣] الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني، مؤسسة الرسالة، عمان، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م. (٣٨).

[٤] هذا الدليل عند الواحدي في تفسيره، قال: "وأما البيت الذي أنشد في (الملأك) فليس فيه حجة قاطعة، فإنه شاعر واحد، ولم يسمع (الملأك) إلا في ذلك البيت الواحد". انظر: الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (٣١٤/٢).

قد ذكر في اثنين من كتبه[١] شاهدًا آخر وهو قول الشاعر[٢]:

كلُّ أهلِ السَّماء يدعو عليكم من نـبـيٍّ ومَـلأك ورسـول

واعترض جبل على هذا الرأي؛ لاختلاله من جهة المعنى؛ لأن (الملك) لا "يُناسب الملائكة الذين هم أعلم الخلق بأن المَلِك الحق لله الواحد القهار"[٣]. لكنه رأي غير سديد؛ لأن (المُلك) وغيره من الصفات كالرحمة والحكمة يشترك فيها الخالق والمخلوقين، إلا أن هناك تفاوت، فالملك لله عمومًا، وهو للبشر والملائكة وغيرهم على ما فضل الله به بعضهم على بعض وعلى ما يوكل به بعضهم دون بعض.

والمفسرون مجمعون على أن اشتقاق الملائكة من الألوكة، وهي الرسالة، فقد جعل الله الملائكة "واسطة بينه وبين رسله في تبليغ الوحي والشريعة"[٤].

ونقل بعض المفسرين عن النضر بن شميل[٥] أنه قال في (المَلَك): "إن العرب لا تشتق فعله ولا تصرفه، وهو مما فات علمه"[٦] . لكن هذا القول مُعَارَض بما ورد في هذه المسألة من شواهد دلت على تصرّف هذا اللفظ لا سيما في الشعر. ولم أقف على مثل هذا القول عند علماء اللغة المحققين في مصنفاتهم. كما أن الجواليقي لم يذكره في المُعرَّب.

---

[١] الأنباري، مرجع سابق، الزاهر، (٢٦٧/٢)، والمذكر والمؤنث، (٣٢٩/١).

[٢] البيت بلا نسبة عند الأنباري في كتابيه المذكورين آنفًا، وهو في اللسان وفي التاج في (أ ل ك) بلا نسبة أيضًا، والشاعر فيه يتهكم بقتلة الحسين بن علي رضي الله عنه، وقبل هذا البيت:

أيها القاتلون ظلماً حسينًا أبشروا بالعذاب والتنكيلِ

[٣] جبل، مرجع سابق، المعجم المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، (١٩٩٦).

[٤] النيسابوري، مرجع، تفسير غرائب القرآن، (٢١٣/١).

[٥] أبو الحسن النَّضْر بن شميل البصري، أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعين سنة، وكان من رواة الحديث، صنّف: غريب الحديث، الجيم، الشمس والقمر، المدخل إلى كتاب العين... مات سنة ٢٤٣هـ وقيل ٢٤٤هـ. انظر ترجمته في : السيوطي، مرجع سابق، بغية الوعاة، (٣١٧/٢).

[٦] الواحدي، مرجع سابق، تفسير البسيط، (٣١٥/٢). والقرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، والشوكاني، مرجع سابق، فتح القدير، (٨١/١).

أما البقاعي فيرى أن المفردة منحوتة من كلمتين، وهذا يقتضي الحكم بأصالة حروفها، فالملائكة عنده اسم جامع للمعنيين الرسالة والمُلك وهو إحكام الأمر، قال: "فكثيرًا ما يوجد ذلك في أسماء الذوات الجامعة كلفظ إنسان بما ظهر فيه من أنه من الأنس والنسيان معًا"[1]، وفي هذا النحت جمع بين معانٍ راجحة وأخرى مرجوحة مُعترَضٍ عليها، وهو اجتهاد لا يقوم –فيما أراه- على أساسٍ متين؛ لأن النحت من كلمتين يقتضي أن يكون المنحوت زائدًا عن أصول الكلمتين لا أن يكون مماثلا، ومثال ذلك نحت (جلمود) من أصلين (جلد و جمد)، ويتضح زيادة حروفه على ثلاثة.

وعلق ابن عاشور على ما نُقِل عن النضر بن شميل بقوله: "وليس وجود كلمة متقاربة اللفظ والمعنى في لغتين بدالٍّ على أنها منقولة من إحداهما الأخرى إلا بأدلة أخرى"[2]، والراجح عنده أن ميم (الملائكة) زائدة، وأن أصل المفردة (ملأك) لا (مألك)؛ لأن القلب خلاف الأصل[3].

وأما أصالة الميم فمردود عنده؛ لأن "دعوى زيادة حرف بلا فائدة دعوى بعيدة"[4]. ويُفهم من هذا: أنا إذا حكمنا بأصالة الميم كانت الهمزة في ملائكة زائدة بلا فائدة؛ إذ المعلوم في الصرف أن الياء أو الواو أو الألف قد تقلب همزة في الجمع، ولكنها لا تُجتلب زائدة لتدل على الجمع.

وفي ختام هذه المسألة يظهر لي بعد تتبع ميم (الملائكة) في كتب التصريف، والمعاجم، والتفسير، أن الراجح زيادتها، بغض النظر عن جذرها اللغوي (أ ل ك) أم (ل أ ك)؛ لأن ظاهرة القلب ليست معنية في هذا البحث، وأسباب ترجيح الزيادة تعود إلى:

---

[1] البقاعي، مرجع سابق، نظم الدرر، (٢٣٤/١).
[2] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (٣٩٨/١).
[3] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتوير، (٣٩٢/١).
[4] المرجع السابق (٣٩٢/١).

١) أكثر النحويين على أن ميم (الملائكة) زائدة ولم يختلفوا إلا في أصلها الثلاثي. ويقابل هذا إطباق المفسرين على أنها مأخوذة من (الألوكة) وهي الرسالة، ما يدل على تضافر الأدلة الصرفية والدلالية في ذلك.

٣) ورود المفردة في المعاجم اللغوية تحت ثلاث مواد تدل على زيادتها (أ ل ك + ل أ ك+ ل و ك)، وفي مادة واحدة تدل أصالتها: (م ل ك).

٤) أن أصحاب المعاجم الذين أدخلوها تحت مادة (م ل ك) أشاروا إلى زيادتها، والتمس الباحث لهم في هذا الصنيع مراعاتهم للوهم الحاصل بسبب هذا الاحتمال.

٥) ورد جمع (ملك) في القرآن على ملائكة في ثلاثة وسبعين موضعًا، بينما لم تُجمع على (أملاك) في القرآن الكريم.

٦) أن القول بأصالتها فيه خرق لإجماع النحويين؛ ولذلك لم يسلم من اعتراضات العلماء قديمًا وحديثا.

** **

الياء في ﴿ٱلۡيَهُودُ﴾.

وردت كلمة (اليهود) بهذه الصيغة في سبعة مواضع من القرآن الكريم، وأول ذكر لها في سورة البقرة، قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۗ﴾ البقرة: ١١٣.

ووردت جمعًا بصيغةٍ (هود) في ثلاثة مواضع جميعها في سورة البقرة[1]، وبصيغة المفرد مرة واحدة في قوله تعالى:﴿ مَا كَانَ إِبۡرَٰهِيمُ يَهُودِيّٗا وَلَا نَصۡرَانِيّٗا ٦٧ ﴾ آل عمران: ٦٧.

والخلاف في أصل هذه المفردة يتمثل في جانبين:

الأول : أن (يهود) "أعجمي معرَّب. وهم منسوبون إلى يهوذا بن يعقوب، فسموا اليهود وعُرّبت بالدال"[٢]. وعقب ابن سيدة –في المحكم- على هذا الرأي بقوله: "وليس هذا بقوي"[٣].

ونتجاوز هذا الرأي دون الدخول في تفاصيله؛ لأن المفردة إن لم تكن عربية فإن حروفها لا تخضع لضوابط الزيادة في التصريف.

الثاني: أن (يهود) عربية الأصل، وإن صح هذا القول فإن حرف الياء في أول المفردة تحتمل الأصالة والزيادة، وفيما يأتي عرض لآراء الصرفيين فيها:

الرأي الأول: أن الياء أصلية، وهذا رأي أبي حيان، ومن وافقه[٤]، حيث نفى أن تكون من مادة (هـ و د) من قوله تعالى: ﴿هودًا أو نصارى﴾ ، وحجته في ذلك: "ثبوتها في التصريف، (يهَّدَهُ)، وأما (هَوَّدَهُ) فمن مادة (هود)"[٥].

---

[١] سورة البقرة: (١١)، (١٣٥)، (١٤٠).
[٢] الجواليقي، مرجع سابق، المعرب، (٦٥٠).
[٣] ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم، (هـ د و)، (٤١١/٤).
[٤] السمين ، مرجع سابق، الدر المصون، (٧٤/٢).
[٥] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٤٨٧/١).

وفيما استدل به من التفريق بين (يهّده) بمعنى صيره يهوديًا، و (هوّد) اضطراب من وجوه:

الأول: أن المشهور في كتب المعاجم اللغوية (هوَّده) إذا حوله يهوديًا[1]، وأما (يهَّدَ) فلم أجدها مستعملة في التصريف، ولم أقف عليها في كتب اللغة بهذا اللفظ.

الثاني: أن هناك نصوصًا تبطل هذا الرأي، منها قول الرسول صلى الله عليه وسلم في البخاري: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه..."[2].

الثالث : أن جعل (يهَّد) بمعنى دعا إلى اليهودية فيه إسقاط للواو، مما يوهم أن أصل الكلمة (ي هـ د)، ولا يوجد جذر ثلاثي في اللغة لهذا المعنى.

وقد يستدلُّ القائلون بأصالة الياء –أيضًا- بأن الكلمة جُمِعت على (يُهْدَان)، كما في قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

أتحِبُّ يُهْدانَ الحجازِ ودينَهم كبدَ[3] الحِمارِ ولا تُحِبُّ مُحمَّدَا؟[4]

لكن البيت الذي يليه يبطل هذا الوهم، قال حسان:

وإذا نشا لك ناشئٌ ذو غِرَّةٍ فهُّ الفؤادِ أمرْتهُ فتهوَّدا

الشاهد: أنه قال: (فتهوَّدا) أي صار يهوديا ولم يقل: (فتيهَّدا).

الرأي الثاني: أن الياء زائدة، ويهود على زنة (يَفعُل)، وهذا رأي الفراء؛ إذ حكم بزيادة الياء من وجهين:

---

[1] ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم ، ابن منظور، مرجع سابق، لسان العرب (هـ و د).

[2] البخاري، محمد بن إسماعيل، صيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت ، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، كتاب الجنائز، باب إذا إسلم الصبي، رقم الحديث: (١٣٥٨)، (٣٢٧/١).

[3] قال البرقوقي: "وقوله: كبدَ الحمار إما وصف لدينهم أو مفعول لفعل محذوف تقديره: أعني كبد الحمار، ولم أقف على هذه الكناية لغير حسان، ولعله يريد البلادة، أي: بلادة أهل هذا الدين"، البرقوقي، عبد الرحمن، شرح ديوان حسان بن ثابت، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (٢٠٠).

[4] الأنصاري، حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبد أ.مهنَّا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، (٩٢).

أحدهما: أن معنى (هود) من قوله تعالى: (وَقالوا لن يَدْخُلَ الجَنَّة إلا مَن كانَ هُودًا أوْ نَصَارَىٰ) [البقرة:١١١] :يهوديٌّ، قال في معانيه: "فحَذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية"[١]. واستدَلَّ على هذا بمجيء الياء في المفرد في قراءة أبَيٍّ وعبد الله: ﴿إلا مَنْ كانَ يَهُودِيًا أو نَصرانيّا﴾.

ثانيهما: أن (اليهود) جمع (هائد) مثل: (حائل وحول) و (عائط وعوط)[٢] ،

وذكر ابن دريد أن (يهود) مشتقة من السكون ولين الجانب، قال: "التهويد التسكين، تقول: هوّدت الرجل من نفاره، إذا سكنته"[٣].

وذكر ابن القطاع أن وزن (يهود): "(يفعل)؛ لأنهم سموه بالفعل المستقبل من هاد يهود أصله (يَفعُلْ)، استثقلت الضمة على الواو فنقلت على الهاء"[٤]. واستحسن السمين هذا الرأي ثم قال: "ويؤيده قولهم: سموا يهودًا لاشتقاقهم من هاد يهود إذا تحرك"[٥]، ومما يقويه: منع الكلمة من الصرف، وسبب المنع من الصرف إما أن يكون للعلمية - لكونها اسم قبيلة- والتأنيث، وهو الثابت عند النحاة[٦]، وإما للعلمية ووزن الفعل، قال الشاعر:

أولئك أولى من يهودَ بمدحةٍ إذا أنت يومًا قلتها لم تُؤثبِ[٧]

أما المفسرون فقد عللوا لتسمية اليهود بهذا الاسم بما يأتي:

---

[١] الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن، (١/١٠٦-١٠٧).
[٢] المرجع السابق، (١/١٠٦-١٠٧).
[٣] ابن دريد، مرجع سابق، الاشتقاق، (٥٤٩).
[٤] ابن القطاع، مرجع سابق، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (٣٦٨).
[٥] السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٢/٧٥).
[٦] سيبويه، مرجع سابق، (٣/٢٥٤).
[٧] البيت لـ "كعب بن مالك الأنصاري يؤنب فيه العباس بن مرداس السلمي في مدحه قريظة وبكائه عليهم، ويشير إلى أن مدحه الأنصار كان أولى أولى به". انظر: الجريري، المعافى بن زكريا، الجليس الصالح الكافي، تحقيق: د. إحسان عباس، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، (٤/١٧٢).

١. أن تسمية اليهود مشتقة من (هادوا) بمعنى تابوا، ومعنى (هدنا إليك): تبنا إليك من عبادة العجل.

٢. سُمُّوا يهودًا لميلهم إما لبعضهم البعض من المودة، وإما لميلهم عن الحق إلى الضلال.

٣. لأنهم يتهوّدون أي يتحركون عند قراءة التوراة.

٤. التهويد والهوادة بمعنى الوقار والسكون واللين[١].

٥. نسبة إلى يهوذا، حيث عُرِّبَ إلى يهود، وقد فصّل ابن عاشور القول في هذا التعليل وذكر سلسلته التاريخية[٢].

وتعتبر هذه التعليلات -التي تناولها المفسرون في كتبهم- مدعمة للرأي الثاني القائل بزيادة الياء؛ لأن جميع المعاني التي ذكروها –عدا القول بنسبتهم إلى يهوذا- تؤكد اشتقاق اليهود من (هاد يهود).

وفي ختام هذه المسألة أقول: إن صحت نسبة (يهود) إلى العربية فياؤها زائدة بناء على ما يأتي:

١- أن الياء تزاد بكثرة في أول الكلمة.

٢- اعتماد الرأي الأول القائل بأصالة الياء على تصريف فعلٍ لم يستعمل.

٣- توافق آراء معظم المتقدمين والمتأخرين من علماء اللغة والتفسير الذين حكموا بزيادتها.

٤- إدراج (يهود) في كتب المعاجم تحت الجذر الثلاثي (هـ و د).

---

[١] الثعلبي، مرجع سابق، الكشف والبيان، (٢٠٨/١)، الواحدي، مرجع سابق، تفسير البسيط، (٦٠٩/٢)، البغوي، مرجع سابق، معالم التنزيل، (١٠٢/١)، ابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (١٥٧/١)، القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (١٥٨/٢).

[٢] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (٥٣٣/١).

٥- أن السياق يربط بين (هادوا – هدنا – اليهود - كونوا هودًا) ، ويدل على التطابق اللفظي والمعنوي بينها.

٦- أن ادّعاء أصالة الياء يجعلها إلى العجمة أقرب لعدم تصرف الكلمة إلا في المفرد فقط.

** **

(الفصل الثاني)

رجحان زيادة الحرف المحتمل للزيادة عند الصرفيين والمفسرين:

المبحث الثاني: رجحان زيادة الحرف وسطًا:

- **الميم في:** ﴿سَـرۡمَدًا﴾.
- **النون في:** ﴿خِنزِيرٖ﴾.
- **النون في:** ﴿سُـنۢبُلَةٖ﴾.
- **الألف في وسط** ﴿ٱلنَّـاسِ﴾.

الميم في ﴿سَرۡمَدًا﴾.

جاءت المفردة (سرمد) في موضعين من القرآن الكريم كلاهما في سورة القصص على التوالي، مرة مع الليل، ومرة مع النهار، قال تعالى:﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمُ ٱلَّيۡلَ سَرۡمَدًا إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ القصص: ٧١.

والسرمد هو: الدائم الذي لا ينقطع، بإجماع أهل اللغة والتفسير.

والميم في وسطها، تحتمل الزيادة، والأصالة، وفيما يأتي عرض لآراء علماء اللغة فيها:

الرأي الأول: منسوب للنحاة[١]، ومفاده: أن الميم في (سرمد)، أصلية، ووزنها (فعلل)؛ لأنه قد تقرر عند النحاة قلة زيادة الميم وسطا، ولا تنقاس زيادتها إلا إذا كانت أولا قال سيبويه: "فأما الميم فإذا جاءت ليست في أول الكلام فإنها لا تزاد إلا بثبت لقلتها وهي غير أولى زائدة"[٢]. ثم استدل على ما ثبتت زيادته مع القلة بزيادة ميم (دلامص).

وذكر ابن عصفور أنها "لم توجد زائدة إلا في أماكن محصورة، تحفظ ولا يقاس عليها"[٣]، وجاء بمثالين للميم التي تزاد وسطا أولاهما: (دلامص) الآنفة الذكر، و(قمارص)لأن الأولى مشتقة من (الدليص)، وهو البريق، وقالوا في الثانية: "لبن قمارص، بمعنى قارص"[٤].

ورجح السمين الحلبي هذا الرأي، فقال عن (سرمد): "والظاهر أن ميمه أصلية ووزنه فعلل كجعفر"[٥].

---

[١] هذه النسبة شائعة في كتب التفسير، انظر: الألوسي، مرجع سابق، روح المعاني، (١٠٦/٢٠). ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (١٦٩/٢٠).

[٢] سيبويه، مرجع سابق، (٣٢٥/٤).

[٣] ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (١٦١).

[٤] المرجع السابق، (١٦١).

[٥] السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٦٩٢/٨).

وبناء على هذا الرأي نجد علماء اللغة من أصحاب المعاجم يضعون المفردة تحت الجذر الرباعي (س ر م د)، ولم أقف على معجم وضعها في الثلاثي (س ر د)؛ حتى ابن فارس الذي حكم على ميمها بالزيادة أدرجها مع الجذور الرباعية.

الرأي الثاني:

رأي جماعة من أهل اللغة[١]، ومفاده: زيادة ميم (سرمد)، والمفردة عندهم على زنة (فعمل)، ودليلهم في ذلك: الاشتقاق من سرد، التي تعني التتابع، قال أبو هلال العسكري: "السرمد: هو الذي لا فصل يقع فيه، وهو إتباع الشيء بالشيء والميم فيه زائدة، والعرب تقول: (شربته سرمدًا مبردًا) كأنه إتباع"[٢].

وأضافها أبو حيان إلى الألفاظ المذكورة في كتب التصريف التي تحفظ ولا يقاس عليها، باعتبار ميمها زائدة بدليل الاشتقاق.[٣]

وسارت كتب التفسير في ثلاثة اتجاهات حول هذه المفردة:

<u>الأول</u>: ذكر الخلاف بدون ترجيح[٤].

<u>الثاني</u>: ذكر الخلاف مع ترجيح الأصالة، قال الشوكاني: "وقيل: إن ميمه أصلية، ووزنه فعلل لا فعمل، وهو الظاهر"[٥].

---

[١] العسكري، أبوهلال الحسن بن عبد الله، الفروق في اللغة، تحقيق: جمال عبدالغني، دارالرسالة العالمية، دمشق، ط٢، ١٤٣٥هـ /٢٠١٤م، (١٨٩). ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (٤٣٩). أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (١٢٦/٧).الكفوي، أبو البقاء موسى الحسيني، الكليات، تحقيق: محمد تامر، وأنس الشامي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، (٦٦).

[٢] العسكري، مرجع سابق، الفروق في اللغة، (١٨٩).

[٣] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (١٢٦/٧).

[٤] الألوسي، مرجع سابق، روح المعاني، (١٠٦/٢٠). ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (١٦٩/٢٠).

[٥] الشوكاني، مرجع سابق، فتح القدير، (٢٣١/٤).القنوجي، مرجع سابق، فتح البيان، (١٤٤/١٠).

الثالث: ذكر الخلاف مع ترجيح الزيادة[1]، وهو رأي الأغلبية، ومن أدلتهم: دلالتها على الزمان، وما يحدث فيه من تتابع لياليه وأيامه، قال الزمخشري، "ومنه قولهم في الأشهر الحرم: ثلاثة سرد وواحد فرد"[2]. وذكر الرازي دليلين يؤيد بهما زيادتها:

١. أن "ذلك التعاقب والتلاحق مسمى بالسرد أدخلوا عليه الميم الزائدة؛ ليفيد المبالغة في ذلك المعنى"[3].

٢. أن المعنى الذي تكون فيه زائدة يستحيل أن يكون في حق الله تعالى فلا يُطلق عليه لفظ (السرمدي) إلا مجازًا؛ لأن معنى التعاقب وحدوث أجزاء الزمان تباعًا لا يليق به جل شأنه[4].

وبعد استعراض الرأيين السابقين يظهر لي أن الميم في وسط (سرمد) زائدة، وأن الكلمة على زنة (فعمل)، وذلك للأسباب الآتية:

١. اعتماد أصحاب هذا الرأي على الاشتقاق، وهو أقوى الأدلة في معرفة الأصلي من الزائد.

٢. تطابق دلالة التعاقب الزمني مع الجذر الثلاثي (س ر د) الذي يدل على التتابع.

٣. غالبية المفسرين قالوا بزيادة الميم؛ لوضوح الدلالة المعنوية.

٤. لم أقف على اعتراضٍ من علماء اللغة أو التفسير على من قال بزيادة الميم، سوى ما ذكروه من أن الميم لا تزاد وسطا إلا في كلمات قليلة تحفظ ولا يقاس عليها، ولا يمنع أن تكون (سرمد) إحدى تلك الكلمات.

---

[1] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٩٩٧).أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (١٢٦/٧).النيسابوري، مرجع سابق، غرائب القرآن، (٣٩٥/٥)، أبو السعود، مرجع سابق، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، (٢٣/٧)... وغيرهم.

[2] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٩٩٧).

[3] الرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (١٣٥/١).

[4] الرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (١٣٥/١).

٥. أن الزيادة تتوافق مع القرينة الشرعية المتمثلة في استحالة إطلاق لفظ (السرمدي) على الله تعالى؛ لأن الله تعالى منزه عن معنى السرد الدال على التتابع.

** **

النون في ﴿خِنزِيرٍ﴾.

ورد ذكر (الخنزير) خمس مرات في القرآن الكريم[1]، منها قول الله تعالى: ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ﴾ الأنعام: ١٤٥.

والحرف المحتمل للزيادة في هذه المفردة هو حرف النون في وسطها، وقد اشتهر فيه قولان:

القول الأول: أن النون أصلية، و(خنزير) (فعليل)، وهذا رأي سيبويه[٢]، وابن جني وغيرهم[٣].

ويحتج أصحاب هذا الرأي بالاشتقاق، وقد أورد ابن القطاع هذه المفردة في كتاب الأفعال تحت باب الرباعي الصحيح ثم قال: "والخنزرة: الغِلظ ومنه اشتق الخنزير"[٤].

القول الثاني: زيادة النون، و(خنزير) (فنعيل)؛ لدلالة الاشتقاق –أيضًا- عليه، وهذا رأي الخليل ومن وافقه[٥]، قال: "والخنزير مأخوذ من الخزر لأن ذلك لازم له"[٦].والخزَرُ: "ضيقُ العين وصِغَرُها"[٧]

والمراد بقول الخليل (لأن ذلك لازم له): أي لأنّ صِغَر العين ثابت في خَلق الخنزير.

---

[١] البقرة: (١٧٣)، المائدة: (٣)

[٢] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، (٢٦٤/٤).

[٣] ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع الكبير، (١٧٩). أبو حيان، مرجع سابق، المبدع في التصريف، (١٣٤). السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٢٣٧).

[٤] ابن القطاع، علي بن جعفر، كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، (٣٣٤/١).

[٥] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (٢٠٧/٤). كراع النمل، مرجع سابق، المنتخب، (٦٧٤). ابن دريد، مرجع سابق، الاشتقاق، (٤٩٨/١). ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم والمحيط الأعظم، (٩٤/٥).

[٦] الفراهيدي، مرجع سابق، العين، (٢٠٧/٤)..

[٧] الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (خ ز ر).

ونسب ابن جني[1] إلى ثعلب القول بزيادة النون في كلمة (خُرّر) من قول جرير[2]:

لا تفخَرُنّ فإنَّ الله أنزَلكمْ يا خُرّرَ تغْلِبَ دارَالذلِّ والعارَ

حيث جعل (خُرّر) جمعًا لـ (خنزير) على حذف الزوائد: النون والياء.

وخطأ ابن جني رأي ثعلب في جمع (خنزير) على (خزر) في قول جرير.

وحكم ابن عصفور بفساده؛ "لأنه ليس قياس خنزير أن يُجمع على خزر، فمهما أمكن أن يحمل على المطرد كان أولى"[3].

أي أن قياس (أخزر) أن تجمع على (خزر) مثل: أحمر وحمر وأعرج وعرج...

وتبعًا لهذا الخلاف فقد تباينت كتب المعاجم في إدراج هذه المفردة، وعَرَضَتها وفق الآتي:

أ) إدراجها تحت الجذر الثلاثي (خزر)، وهذا صنيع الخليل في العين، والزمخشري في الأساس، والمجد في القاموس.

ب) إدراجها تحت الجذر الرباعي (خنزر)، كما عند الأزهري في التهذيب، وابن عباد في المحيط ، والراغب في المفردات.

ج) إدراجها تحت الجذرين الثلاثي والرباعي كما فعل ابن دريد في الجمهرة، والجوهري في الصحاح، وابن سيدة في المحكم، وابن منظور في اللسان، والزبيدي في التاج.

وفي الدراسات الصرفية الحديثة أبحاث ترجح زيادة نون (خنزير) للأسباب الآتية:

---

[1] ابن جني، مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، (٤٤٦/١).

[2] القائل: ابن عطية، جرير، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، (٢٤٢).

[3] ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (١٧٩).

١- أن النحاة حكموا بزيادة نون (جندب)[١]؛ حيث ذكروا أن اشتقاقه من (الجدب)؛ ولذلك ربط القرني في دراسته بين نون (جندب) ونون (خنزير)، وذهب إلى أن جعل نون (خنزير) زائدة أقرب من جعلها زائدة في جندب[٢]؛ نظرًا للتلازم المعنوي المتمثل في صغر عيني الخنزير، والجذر (خزر) الذي يشير إلى ذات المعنى.

٢- أن لفظ الخنزير مشترك بين اللغات السامية، وقد عدّه برجشتراسر من ضمن الأسماء التي تعود إلى أصل ثلاثي[٣]، وبالتالي فإن سقوط النون في كثير من هذه اللغات يؤكد زيادتها. وفي القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم ما يؤكد ذلك؛ حيث ورد الخنزير في الأكادية (خزيرم) والأنثى (خزرت) وفي الآرامية والسريانية (خزيرا) وفي المندائية (هيزورا). ولم تظهر النون إلا في الأوجارتية والحبشية[٤] والعربية[٥].

وأغفل المفسرون الحديث عن زيادة النون في خنزير، واكتفى بعضهم[٦] بالإشارة إلى الخلاف الصرفي فيها مرجحين أصالة النون لأنه رأي أكثر علماء اللغة.

ويظهر لي بعد تتبع هذه المسألة أن النون في (خنزير) زائدة؛ وذلك للأسباب الآتية:

١) أن احتجاج ابن جني وابن عصفور على ثعلب في جمع (خنزير) على (خزر) يتعلق بمخالفة القياس، وهو احتجاج صحيح؛ لأن (خُزر) جمع (أخزر)، لكن السياق يؤيد رأي ثعلب؛ لأن الشاعر في مقام الهجاء الذي تناسبه لفظة (خنازير) في التشبيه، وقد عدل عنها إلى (خزر) مخالفًا القياس بارتكابه ضرورة شعرية لإقامة الوزن، فأسقط النون

---

(١) سيبويه، مرجع سابق، (٣٢١/٤).

(٢) القرني، عبد الله بن سرحان، نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع، أطروحة دكتوراة، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ، (٢٣٣).

(٣) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، (٩٨).

(٤) للتعريف باللغات السامية السابقة، يُنظَر: ظاظا، حسن، الساميون ولغاتهم، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٠هـ/١٩٩٠، (٢٥-١٦٤).

(٥) علي، خالد إسماعيل، القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم، دار الكتاب العربي، ودار المتقين، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

(٦) القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٣٢/٣). أبو حيان، مرجع سابق، تفسير البحر المحيط، (٦٥٢/١).

لكونها زائدة وكذلك الياء والألف، وجاء بالكلمة على أصلها، وقد صرّح جرير في موضع آخر بذكر (الخنزير) في هجائه للأخطل، وفي هذا دلالة على ملاحقته الأخطل وقومه تغلب وتشبيههم بالخنازير :

إن القرزّدَقَ قد أصِيبَ بسهمِهِ فضَغَا وأسلمَ تغلبَ الخنزيرُ[1]

٢) اعتماد كل رأي على الاشتقاق، والاشتقاق من الثلاثي أقرب، ويشهد له التلازم المعنوي بين (الخنزير) ومادة (خ ز ر)؛ لأن كل خنزير أخزر.

٣) إثبات سقوط النون في كثير من اللغات السامية.

٤) أن ما ذكره المفسرون من أن القول بأصالة النون رأي الأكثرية مُعارَضٌ بما حكاه الزبيدي[2] من اتفاق علماء اللغة على أنه مشتق من الخزر.

** **

[1] جرير، مرجع سابق، ديوانه، (٢٣٤).، و"ضغا الثعلب والسنّور يَضْغُو ضَغْوًا وضُغاءً، أي: صاح. وكذلك صوتُ كلِّ ذليلٍ مقهور". الجوهري، الصحاح (ض غ ا).

[2] الزبيدي، مرجع سابق، تاج العروس، (١٥٦/١١).

النون في ﴿سُنۢبُلَةٍ﴾.

ورد ذكر (السنبلة) مع صيغ أخرى: (سنابل- سنبلات- سنبله)، خمس مرات في القرآن الكريم، وأول ذكر لها في سورة البقرة، قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ﴾ البقرة: ٢٦١

ولم ترد هذه المفردة بجميع صيغها في القرآن الكريم إلا اسمًا.

وموضع احتمال الزيادة فيها هو حرف النون في وسطها، حيث اشتهر في هذه المسألة رأيان:

الرأي الأول: أصالة النون في (سُنْبُلة)، وميزانها الصرفي (فُعْلُلة)، واحتج القائلون بهذا الرأي بما يأتي:

١- أن (فنعل) لم تثبت، وهذا رأي ابن عصفور الذي ذكره بعد أن عدد بعض الكلمات التي منها (سنبل- دنقع- كنثأت لحيته)، قال: "فلا حجة في شيء من ذلك على إثبات (فنعل)، بل تكون النون أصلية وهي على وزن (فعلل) كـ (دحرج)، ويكون (سنبل) من (أسبل) كـ (سبط) من (سبطر)"[١].

٢- أن النون جاءت زائدة في لغة الحجاز لأنهم يقولون (أسبل)، وأصلية في لغة تميم لأنهم يقولون:(سنبل)، ذكر ذلك السهيلي في الروض[٢]، وبعض أصحاب المعاجم، ولكن هذه الحجة مردودة عند الصرفيين[٣] ؛ لأنهم يحكمون بزيادة الحرف إذا ثبت في لغةٍ زائدًا وفي الأخرى أصليًا، حملاً على النظير؛ ولأن "الأصل اتحاد المادة"[٤].

---

[١] ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (١١٨).

[٢] السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عمر السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (٢٧٠/٦).

[٣] مر بنا هذا الضابط في مسألة النون في وسط (عنكبوت).

[٤] الأشموني، مرجع سابق، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٧٩٥/٣).

الرأي الثاني: زيادة النون، والميزان الصرفي لـ(سُنبلة) (فنعلة)، وهذا هو المشهور عند علماء اللغة[1]؛ وأدلتهم في ذلك:

١) الحمل على النظير:(أسبل الزرع إذا خرج سنبله)، وقد رجح الخليل زيادة النون في (سنبل) بعد أن حملها على زيادة نون (حنظل) من (حظل)، وهو بذلك يرى أن النون "أحق بالطرح؛ لأنها أخف الحروف، وهم الذين يقولون: قد أسبل الزرع، بطرح النون من السنبل."[2]

٢) إسقاط النون في بعض تصاريف الكلمة (أسبل- السّبل-السَّبُولة[3]-إسبال الزرع...)

٣) إسقاط النون من الفعل، فيما رواه ابن الأثير، قال: "وفي حديث مسروق: "لا تُسْلِمْ في قرَاح حَتّى يُسْبِل"[4].

٤) وتركت النون أيضًا في لغة الحجاز -كما مر-وفي لغة بني همدان، قال السهيلي: "وأما بنو همدان فيسمون السنبل سبولا والواحدة سبولة فقياس لغتهم أن يقال: أسبل"[5]

وإذا كانت النون زائدة على هذا الرأي فإن النون في الفعل (سَنْبَلَ) تزاد للإلحاق بـ (دَحرَج)، وفي الاسم (سُنْبُل) تزاد للإلحاق بـ (بُرْثُن).

وأكثر أصحاب المعاجم اللغوية يدرجون هذه المفردة تحت جذرين ثلاثي ورباعي: (سبل) و (سنبل)؛ وعلل ابن الأثير لذلك بقوله: "وكلهم ذكروه في السين والنون حملاً على ظاهر

---

[1] ابن السراج، مرجع سابق، الأصول في النحو(٣٧١/٢). العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (٢٦١/٢). ابن مالك، مرجع سابق، إيجاز التعريف، (٥٨)، قباوة، مرجع سابق، تصريف الأسماء والأفعال، (٥٣).

[2] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (س ب ل)، (١٩٧/٣).

[3] "السَّبُولة والسُّبُولة والسُّنبُلة: الزرعة المائلة" ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (س ب ل)، (٣٢١/١١)

[4] ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الأثر، تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٤١٧).

[5] السهيلي، مرجع سابق، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، (٢٧٠/٦).

لفظه"[1]، ويضاف إلى ذلك- أيضًا- تأثرهم بالخلاف القائم بسبب احتمال زيادة النون.

وليس كل أصحاب المعاجم - كما ذكر ابن الأثير- قد ذكروها تحت الجذرين، بل إن منهم من اكتفى بإدراجها في (سبل)[2] ، فيما أوردها الباقون في (سنبل) مكررة بشيء من الاقتضاب.

وأكد المفسرون زيادة النون في (سنبلة) مغفلين القول بأصالتها، وذلك من خلال الربط المعنوي بين إسبال الزرع وإسبال الثوب، قال ابن عطية: "وسنبلة فنعلة من أسبل الزرع أي أرسل ما فيه، كما يسبل الثوب، والجمع سنابل"[3]

وأضاف القرطبي إلى هذا المعنى معنى جامعًا بينهما وهو الستر، قال: "وقيل: معناه صار فيه حب مستور كما يستر الشيء بإسبال الستر"[4].

وفي ختام هذه المسألة، يظهر لي أن النون في (سنبلة) زائدة للإلحاق؛ وذلك للأسباب الآتية:

١) اعتماد الرأي الثاني -الذي يرى زيادتها- على الاشتقاق وهو أقوى الأدلة في معرفة الأصلي من الزائد.

٢) أن النون إذا وقعت ثانية تزاد إذا دل على زيادتها دليل من اشتقاق أو غيره، وقد ذكر علماء اللغة نظائر لذلك[5].

٣) أن جعل (أسبل وسنبل) أصلين مثل (سبط وسبطر) يرده اتفاق علماء اللغة على أن

---

[1] ابن الأثير، مرجع سابق، النهاية في غريب الأثر، (٤٠٦/٢).

[2] مثل: ديوان الأدب للفارابي، والصحاح للجوهري، ومقاييس اللغة لابن فارس، والمفردات للراغب الأصفهاني، وغيرها....

[3] ابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (٣٥٦/١).

[4] القرطبي، مرجع، الجامع لأحكام القرآن، (٣١٩/٤).

[5] ابن السراج، مرجع سابق، الأصول في النحو، (٣٧١/٢)، ابن القطاع، مرجع سابق، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (٢٠١)، اللبلي، أحمد بن يوسف، بغية الآمال، تحقيق: سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، (١٤٤). ابن مالك، مرجع سابق، إيجاز التعريف، (٥٨).

٤) (أسبل وسنبل) سواء[١]، وسبط وسبطر ليستا كذلك، ثم إن المزيد على سبط حرف الراء، وهو ليس من حروف سألتمونيها.

٥) اضطراب رأي ابن عصفور في إثبات (فنعل)، حيث حكم بزيادة النون الثانية في (كنثأو) قال: "وزنها (فنعلو) والنون زائدة"[٢]، وقال في موضع آخر يحكم فيه بأصالتها: "وما حكاه أبو عبيد من قولهم: كنثأت لحيته وكثأت، فلا حجة في شيء من ذلك على إثبات فنعل بل تكون النون أصلية وهي على وزن (فعلل)"[٣].

** **

[١] ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (س ب ل)، (٤٢٨)، ابن القطاع، مرجع سابق، كتاب الأفعال (١٣٠/٢).
[٢] ابن عصفور، مرجعسابق، الممتع، (٤٩).
[٣] المرجع السابق، (١١٨).

الألف في وسط ﴿ٱلنَّاسِ﴾

ذكر الله تعالى لفظ: (الناس) بهذه الصيغة في مئتين وواحد وأربعين موضعًا من كتابه العزيز، وأول ذكر لها في سورة البقرة، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ البقرة: ٨.

وجاءت مع الهمزة في أولها من غير (ال) في خمسة مواضع[1]، أولها في قوله تعالى: ﴿ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ ﴾ البقرة: ٦٠

والناس: اسم جنس جمعي لا مفرد له من لفظه، ومذهب سيبويه أن أصله (أناس)، وحذفت الهمزة تخفيفًا[٢]، وقال الكسائي: "هما لغتان ليست إحداهما أولى من الأخرى"[٣]. وكونها جمع "إنسان" مسألة خلافية في كتب النحاة[٤].

والحرف المحتمل للزيادة في هذه المفردة هو الألف في وسطها، وللصرفيين فيه رأيان:

الرأي الأول: أن الألف في وسط (ناس) منقلبة عن أصل، والمفردة مشتقة من ناس ينوس بمعنى (تحرَّك)، وميزانها الصرفي على هذا الرأي (فعْل). قال بذلك الكسائي، وغيره[٥]، محتجًّا بأنها تُصَغَّر على (نُوَيس) – وهو ما أثبته سيبويه سماعاً عن العرب- ولو كانت مشتقة من الأنس لكان تحقيرها (أنيس).

---

(١) البقرة: (٦٠)، الأعراف: (٨٢)، (١٦٠)، الإسراء: (٧١)، النمل: (٥٦).
(٢) سيبويه، مرجع سابق، (١٩٦/٢).
(٣) النحاس، مرجع سابق، إعراب القرآن، (١٨٧/١).
(٤) الفارسي، مرجع سابق، الحلبيات(١٦٣- ١٦٦). النحاس، مرجع سابق، إعراب القرآن، (١٨٧/١).
(٥) منهم سلمة بن عاصم، من أصحاب الفراء، انظر: ابن الجزري، مرجع سابق، الأمالي،(١٨٩/١).

وردّ الكسائي على القائلين بأن الأصل في (الناس) هو (أناس) بقوله: هما "لغتان ليست إحداهما أولى من الأخرى"[١].

ويعضد هذا الرأي ما أشار إليه الفراء في معاني القرآن من أن (الناس) لفظ يطلق على الجن وعلى الإنس؛ لأن الجامع بينهما في ذلك: الحركة والتذبذب، قال الفراء: "وقد قال بعض العرب وهو يحدث: جاء قوم من الجن فوقفوا، فقيل: من أنتم؟ فقالوا أناس من الجن"[٢] كما أشار الفراء أيضًا إلى أن الله تعالى جعل بين الإنس والجن ألفاظًا مشتركة، مثل: (نَفَر) وكذلك (رِجَال).[٣] لكن هذا القول لا يلغي هذا رأي الفراء القائل باشتقاق الناس من الإنس؛ لأن إطلاق (الناس) على (الإنس والجن)، قد يكون من باب التغليب، كما قالوا: (القمرين) للشمس والقمر، و(الأبوين) للأب والأم.

الرأي الثاني: أن الألف أصلية منقلبة عن الياء التي هي لام الكلمة، وقد حدث في المفردة إعلال بالنقل والقلب، وذلك بنقل لام الكلمة إلى موضع العين فصارت(نيسًا)، ثم قلبت ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها؛ لأن الكلمة مشتقة من النسيان[٤]، وهي على هذا الرأي فإن (ناس) على زنة (فلع).

الرأي الثالث: رأي البصريين، ووافقهم الفراء[٥]، ومفاده: أن الألف في وسط (ناس) زائدة؛ وبناءً على ذلك فإن (ناس) محذوفة الفاء للتخفيف، وهي على زنة (عال)، والأولى عند سيبويه وعند غيره[٦] أن تُصَغَّر على (أُنَيِّس)، لكنه ذكر في تصغيرها: "أنه ليس من العرب أحدٌ إلا يقول: نُوَيْس"[٧]، وفي تعارض السماع والقياس تنطق بالمسموع ولا تقيس في غيره[٨].

---

(١) النحاس، مرجع سابق، إعراب القرآن، (١٨٧/١). ابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (٣٦٢).
(٢) الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن، (١٢٩٢/٣).
(٣) المرجع السابق، (١٢٩٢/٣).
(٤) ابن قتيبة، مرجع سابق، أدب الكاتب، ٤١٠.
(٥) النحاس، مرجع سابق، إعراب القرآن، (١٨٧/١).
(٦) السيرافي، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه، (١٩٨/٤).
(٧) سيبويه، مرجع سابق، (٤٥٧/٣).
(٨) ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (١٢٢).

وأكد القائلون بهذا الرأي أن الحكم بزيادة الألف في وسط (أناس) دليل على أصالة الهمزة في أولها، حيث إن (إنس) إذا كانت بمعنى (أناس) ، فإن الألف في (أناس) زائدة، وفي هذا دلالة على أن الهمزة فاء، "وإذا ثبتت فاء في (أناس) وكان (الناس) بمعناه ثبت أن الفاء من الناس همزة أيضًا"[١]. ومن هذا يتضح ربطهم بين (إنس) و (أناس) من جهة، وبين (أناس) و(الناس) من جهة أخرى؛ لأنهم ينظرون إلى أن المفردتين مشتقان من أصل واحد (أ ن س).

وعللوا لتحقير (ناس) على (نويس)، بأن الألف الزائدة في (ناس) وقعت ثانية فأشبهت ألف (فاعل) الزائدة والتي أجمع الصرفيون على قلبها واوًا في التحقير، وأشبهت كذلك الكلمات التي على ثلاثة أحرف مثل (باب) التي تصغر على (بويب) فقيست عليها لموافقتها إياها في عدد الحروف وكون الثاني ألفًا[٢].

وتجاهلت معظم المعاجم اللغوية[٣] إعادة (الناس) في مادة (ن و س)؛ بل أكدت على أنها مشتقة من الأنس وأصلها (أناس) محذوفة الهمزة للتخفيف.

وأعيدت في كتاب العين في (ن و س)، مع التنبيه إلى أن أصلها (أناس) حُذِفت همزتها فصات (ناسًا).

وبيَّن الحربي أن سبب تداخل الأصول بين ثلاثة جذور في هذه المفردات (أ ن س)، و (ن و س)، و (ن س ي)، هو حذف الفاء في (ناس)[٤].

وقد انتقد الدرويش المعاجم التي أوردت المفردة في مواد مختلفة وعدّ ذلك من الخلط الذي يضيع

---

[١] الفارسي، مرجع سابق، الحلبيات، (١٦٢).
[٢] الفارسي، مرجع سابق، الحلبيات، (١٧١).
[٣] ابن دريد في جمهرة اللغة، والأزهري في التهذيب، وابن سيدة في المحكم، وابن فارس في المقاييس..إلخ
[٤] الحربي، مرجع سابق، تداخل الأصول اللغوية، (٦٨٩/٢).

الطالب ويدخله في المتاهات[١].

وبحث المفسرون المعنى المراد من كلمة (الناس) في القرآن الكريم، هل هو خاص بالآدميين أم يشمل الجن والإنس؟

فجاء عند بعضهم مثل الذي مر بنا عند الفراء من أن المراد بالناس: الجن والناس معًا[٢].

وأكد الزمخشري أن (الناس) مشتقة من الإيناس ثم ردّ القول السابق؛ لأنه يراه غير مناسب لفصاحة القرآن الكريم، ولما فيه من التصنع، ويرى أن القول بأن المراد بالناس (الناسي) أجود من جعل (الناس) لفظا مشتركا بين الناس والجن.

وقال ابن عاشور: "لا يُطلق اسم (الناس) على ما يشمل الجن ومن زعم ذلك فقد أبعد"[٣]

وأغفل معظم المفسرين اشتقاق (الناس) من (ناس ينوس) بمعنى تحرّك، لكن البقاعي كعادته يرى أن المفردة مشتقة من شيئين (الأنس والحركة)..

ومن جانب آخر قوّى في تفسيره[4] رأي الكسائي في اشتقاق (ناس) حين نقل عن الحرالي ربط هذا المعنى(الحركة والتذبذب) في قوله تعالى (ومن الناس من يقول) بسياق الآيات التي قبله فذكر أن الله " سبحانه لما ذكر طرفي الإيمان والكفر وأحوال المؤمنين وأحوال الذين كفروا ذكر المنافقين المترددين بين الاتصاف بالطرفين بلفظ (الناس) لظهور معنى (النوس) فيهم لاضطرابهم بين الحالين، لأن (النوس) هو حركة الشيء اللطيف المعلق في الهواء كالخيط المعلق الذي ليس في طرفه الأسفل ما يثقله فلا يزال مضطربا بين جهتين، ولم يظهر هذا المعنى في الفريقين لتحيزهم إلى جهة واحدة". وهذا الرأي مردود؛ لأنه يتعارض في السياق

---

[١] الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة- ابن كثير- دار الإرشاد، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، (٣٠/١).
[٢] البغوي، مرجع سابق، معالم التنزيل، (٦٠٠/٨). الشوكاني، فتح القدير، (٦٤٩/٥).
[٣] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (٦٣٤/٣٠).
[٤] البقاعي، مرجع سابق، (١٠٠/١).

ذاته مع قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ البقرة: ١٣. ، والمراد بالناس هنا أهل الإيمان.

ويظهر لي أن الراجح في هذه المسألة أن الألف المنقلبة عن واو في (ناس) زائدة، وأن الهمزة المحذوفة هي فاء الكلمة، وبالتالي فإن المفردة على زنة (عَال)، وذلك لاعتبارات أهمها:

١- أن هذا رأي البصريين، ووافقهم الفراء في ذلك، وقد سلم هذا الرأي من الاعتراض، في حين لم يسلم رأي الكسائي.

٢- أن اشتقاق (الناس) من جذر آخر يخرجها من دائرة المفرادات التي توافقها لفظا ومعنى (الإنسان- الإنس- أناس- أناسي).

٣- كثرة ورود (الناس) في القرآن الكريم دليلٌ على أن أصله (أناس)، واستدعت كثرة الاستعمال التخفيف بحذف الهمزة.

٥- أن إشراك الجن مع الإنس تحت اسم الجمع (ناس)، مدعاة لتسمية كل ما ينوس ويتحرك من الدواب تحت هذا المسمى، وفي تخصيص ذلك بالإنس المقارب له لفظا ومعنى إغلاق لباب الوهم فيه.

** **

(الفصل الثاني)

رجحان زيادة الحرف المحتمل للزيادة عند الصرفيين والمفسرين:

المبحث الثالث: رجحان زيادة الحرف آخرًا:

- **التاء في:** ﴿ٱلۡعَنكَبُوتِ﴾.
- **الميم في:** ﴿ٱلۡحُلۡقُومَ﴾.
- **النون في:** ﴿بُرۡهَٰنَكُمۡ﴾.
- **الهاء في:** ﴿أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾.

التاء في ﴿ٱلۡعَنكَبُوتِ﴾.

مرّ بنا الحديث عن احتمال زيادة نون (عنكبوت)، وانتهت الدراسة إلى أن الراجح فيها أصالة النون في وسطها[١].

وهنا سيتم تناول المفردة من جانبٍ آخر، وهو: احتمال زيادة تائها آخرًا. ونعرض في هذه المسألة ثلاثة آراء عند الصرفيين فيها:

الرأي الأول: أصالة التاء، ويظهر عند الفارابي؛ إذ أدرج المفردة تحت بناء (فنعلول أو فعللول)، ويتضح من ذلك أن الاحتمال عنده قائم في النون دون التاء لتكرار البناء بدون تاء، وظاهر هذا أصالة التاء عنده.

ويُحتج لهذا الرأي بدليل من السماع، حكاه الأصمعي وهو جمع الكلمة على (عناكبيت)، وتصغيرها على (عُنيكبيت)[٢]. والتكسير والتصغير كما هو معلوم في التصريف يرد الأشياء إلى أصولها.

الرأي الثاني: رأي الجمهور، وهو زيادة التاء في آخر (عنكبوت)، وسردوا العديد من الأدلة ليؤكدوا زيادتها:

أولاً: سقوطها في الاشتقاق؛ لأنها من العنكب والعنكباء، قال سيبويه: "ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذفها في الجميع"[٣] . وردَّ ابن جني ما حكاه الأصمعي من جمعها وتصغيرها على (عناكبيت) و(عنيكبيت)؛ لأنه "من الشاذ الذي سبيله أن يُطرح ولا يستعمل هو نفسه، فضلا عن أن يقاس عليه؛ لأنه قد اجتمع بعد ألف جمعه أربعة أحرف"[٤].

ثانيًا: سقوطها في جمع التكسير (عناكب[٥]، وعناكيب)، وفي التصغير (عنيكب، وعنيكيب). لكن السيرافي –مع أنه حكم بزيادتها- لا يرى أن جمع الكلمة على (عناكب) دليل قاطع على زيادة التاء؛ "لأنا نقول في جمع (عضرفوط) (عضارف)، والطاء غير زائدة"[٦]، فسقوط الطاء -مع أن الكلمات ذات الأصول الخمسة تُجمع على (فعالل)- مشابه لسقوط التاء الزائدة في

---

[١] انظر المسألة: (٩٨).
[٢] سيبويه، مرجع سابق، (٣١٦/٤)، ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (٥٧٣).
[٣] المرجع السابق، (٣١٦/٤).
[٤] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (٥٧٣).
[٥] سيبويه، مرجع سابق،(٣١٦/٤).
[٦] السيرافي، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه، (١١٧/٥).

(عنكبوت)، وردّ الخوارزمي في التخمير على هذا الرأي بما مفاده: أن الكلمات ذات الأصول الخمسة لها صورتان في الجمع، واستدل على ذلك بـ (فرزدق)، يجوز جمعها على (فرازق)، و(فرازد)، بينما لا يجوز أن تُجمع عنكبوت على (عناكت)[١]. وبالتالي فإن (عضرفوط) التي استدل السيرافي بسقوط حرفها الخامس، يجوز أن تُجمع أيضًا على (عضافيط)[٢]؛ فيتحقق فيها ما لا يتحقق في (عنكبوت).

وقال ابن عصفور: "أنهم كسروا عنكبوتًا من غير استكراه. أعني: من غير أن يُكلفوا ذلك، ولو كانت التاء أصلية لكان من بنات الخمسة. وهم لا يكسرون بنات الخمسة إلا بعد استكراه"[٣]. وهذا الدليل على زيادتها تتمة لسابقه؛ إذ إن جمع ما كانت أصوله خمسة فيه تكلف من حيث جمعه مكسّرًا على صور مختلفة، وهذا لا نجده في تكسير (عنكبوت).

ثالثًا: حكموا بزيادة التاء حملا على النظير، وهو زيادة التاء آخرًا في (تخربوت)[٤].

الرأي الثالث: جواز الأمرين: الأصالة والزيادة، وهو رأي الفراء فيما نقل عنه، قال: وزن عنكبوت فعللول، وإن شئت لقبت العنكبوت فنعلوتًا؛ لأن الواو والنون والتاء مما قد يزاد".[٥]

وأما المفسرون، فكما وافقوا الصرفيين في تقرير أصالة النون، فقد وافقوهم–أيضًا- في الحكم بزيادة التاء فيها، قال القرطبي: "وقال النحاة: إن تاء العنكبوت في آخرها مزيدة؛ لأنها تسقط في التصغير والجمع"[٦]. وجعل البيضاوي"التاء فيه كتاء طاغوت"[٧]، أي: زائدة. وعَقْدُ المشابهة بينهما لا يعني أنهما متشابهتان في كل وجه، بل إن هناك فرقًا في الغرض من زيادتهما؛ لأن تاء(العنكبوت) زيدت للإلحاق بـ (عضرفوط) كما قرر الصرفيون، وتاء (طاغوت) زيدت لأن اللفظ "بني للمبالغة كالرّحموت والعظموت"[٨].

---

[١] الخوارزمي، مرجع سابق، التخمير، (٣١٨/٤).
[٢] "العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة، ويقال العضرفوط ذكر العِضاء"، ابن منظور، مرجع سابق، لسان العرب، (ع ض ر ف ط)، (٣٥١/٧).
[٣] ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (١٨٤).
[٤] السيرافي، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه، (١٨٨/٤).
[٥] الأنباري، أبوبكر، مرجع سابق، المذكر والمؤنث، (٤٢٨/١).
[٦] القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٣٦٤/١٦).
[٧] البيضاوي، مرجع سابق، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (١٩٥/٤).
[٨] المرجع السابق، (٨٩/٨).

ونبه حقي في تفسيره إلى أن التاء الزائدة في عنكبوت "ليست للتأنيث"[1]. وهذا موافق لما قرره علماء اللغة؛ لأن هذا اللفظ يطلق على المفرد والجمع والمذكر والمؤنث.

وفي ختام هذه المسألة فإن القول بزيادة التاء هو الراجح؛ وأن الغرض من زيادتها هو الإلحاق ببناء (عضرفوط)، وأسباب الترجيح تتلخص فيما يأتي:

١) أن هذا قولُ جمهور أئمة اللغة.

٢) أن تصغير (عنكبوت) على (عنيكبيت) خارجٌ عن أبنية التصغير الثلاثة (فُعَيل) و(فُعَيْعِل) و(فُعَيْعِيل)، وأن تصغيرها على (عُنَيْكِب) أو (عُنَيْكِيب) موافق لتلك الأبنية.

٣) أن القول بأصالتها مُعترَضٌ عليه. ولا اعتراضات تُذكر على القائلين بالزيادة.

٤) لا يوجد معجم لغوي وضعت فيه (العنكبوت) تحت جذرٍ خماسيٍّ.

** **

[1] حقي، مرجع سابق، تفسير روح البيان، (٤٧٠/٦).

الميم في ﴿ٱلۡحُلۡقُومَ﴾.

ورد ذكر (الحُلقوم) في موضع واحد من القرآن الكريم، قال تعالى : ﴿ فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ ﴾ الواقعة: ٨٣.

والحُلقومُ: "مجرى النفس والسعال من الجوف، وهو أطباق غراضيف، ليس دونه من ظاهر العنق إلا جلد، وطرفه الأسفل في الرئة، وطرفه الأعلى في أصل عكدَة اللسان، ومنه مخرج النَّفس والريح والبصاق والصوت"[١].

وللصرفيين في هذه المفردة رأيان:

الرأي الأول: رأي أبي عثمان المازني، ومفاده أن ميم (حلقوم) أصلية، على زنة (فعلول) من أصلين ثلاثي ورباعي: (ح ل ق وح ل ق م)، وقد استنبط ابن جني هذا الرأي من حكم أبي عثمان بأن (دلامص) رباعي "وافق أكثره حروف الثلاثي كسبط وسبطر"[٢].

ويبدو أن ابن جني يميل إلى هذا الرأي حيث عرض العديد من المفردات المختومة بالميم ومن بينها (حلقوم)، ثم قال: "وينبغي أن يكون جميع هذا من أصلين ثلاثي ورباعي، وهو قياس قول أبي عثمان"[٣]

وأكد ابن عصفور على أصالة الميم في (حلقوم)، مبيئا أنه لا يوجد اشتقاق بينها وبين الحلق، ومن الأدلة التي سردها لتقوية هذا الرأي:

١- قالوا حلقمَه حلقمة فأثبتوا الميم في تصريفه.

٢- أن زيادة الميم غير أول قليلة، ولا يحكم بزيادتها إلا بدليل قاطع.

---

[١] ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم والمحيط الأعظم، (ح ل ق م)، (٤٤/٤). ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ح ل ق م) (١٥٠/١٢).
[٢] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص (٣٤٠)
[٣] المرجع السابق، (٣٤٠).

٣- إذا كان بمعنى الحلق فإن ذاته مخالفة لذات (حلق).

الرأي الثاني: للخليل ومن وافقه[١]، ومفاده: أن الكلمة مشتقة من الحلق، والواو والميم في آخرها زائدتان، وهي على زنة (فعلوم)، وقد استنتج ابن جني هذا الرأي من حكم الخليل بزيادة الميم في (دلامص)[٢]، قال ابن جني: "وإذا جاز للخليل أن يدعي زيادة الميم حشوًا وهو موضع عزيز عليها فزيادتها آخرًا أقرب مأخذا؛ لأنها لما تأخرت شابهت بتطرفها أول الكلمة التي هو معانٌ لها ومِظنة منها"[٣]

واستند أصحاب هذا الرأي على أقوى الأدلة التي يعرف بها الأصلي من الزائد، وهو الاشتقاق؛ لأن (حلقوم) يتحد مع الجذر الثلاثي لفظيًا في اشتمالهما على (ح ل ق) ومعنويًا في دلالتهما على موضع واحد.

أما أبو حيان فقد اضطرب رأيه في ميم (حلقوم)، حيث نفى–في المبدع- أن تكون زائدة، ثم نقض رأيه في الارتشاف وعدّ (حلقوم) مع المفردات التي تزاد الميم في آخرها، ثم اعترض على ابن عصفور –الذي يرى أصالتها- بقوله: "ولابن عصفور خلاف في بعضها بلا دليل واضح"[٤].

وفي المعاجم اللغوية نجد ذِكرَ (حلقوم) يتردد تحت بابي (ح ل ق) و (ح ل ق م)، والمتأمل في تناول أهل اللغة لها يلاحظ أنهم إلى القول بزيادتها أقرب، يشير إلى ذلك:

---

[١] ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (ح ل ق م)، (٢٤١). العكبري، مرجع سابق، اللباب في إعراب في علل البناء والإعراب، (٢٥٨/٢).

[٢] سيبويه، مرجع سابق، (٢٧٤/٤).

[٣] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٣٤٠).

[٤] أبو حيان، مرجع سابق، ارتشاف الضرب (٢٠٠/١).

١- تفسير الحلقوم بالحلق، ويظهر ذلك عند الجوهري في الصحاح في باب (ح ل ق): "والحلق الحلقوم والجمع الحلوق"[١] ، وقال في باب (ح ل ق م) : "الحلقوم: الحلق"[٢].

٢- تشبيه أحدهما بالآخر، قال ابن سيده في المحكم: "والحلقوم كالحلق"[٣].

٣- تصريح عدد من أصحاب المعاجم بزيادتها كابن فارس في المقاييس والمناوي في التعاريف[٤]والكفوي في الكليات[٥]، قال ابن فارس عن (الحلقوم): "وليس ذلك منحوتًا ولكنه مما زيدت فيه الميم والأصل الحلق" [٦].

وأوضحت الدراسات الحديثة –التي ترجح زيادة الميم- أن الغرض من زيادتها هو المبالغة والتكثير وتقوية المعنى، وقد حكم منصور العياصرة على الرأي الثاني –وهو أن المفردة من أصلين ثلاثي ورباعي- بأن فيه بعد وجدل، وأن هذا "الرأي يجنح إلى افتراضات نظرية يصعب إثباتها أو الأنس إليها"[٧]، ويرى أن الحكم بزيادة الميم وهو حرف واحد، أخف من زيادة صيغة صيغة كاملة[٨].

وأشار السامرائي إلى أن زيادة الميم في (حلقوم) قد تكون للتصغير؛ وذلك بعد أن عقد مشابهة بين صوتي الميم والنون، فكما أن الأسماء: خلدون وسحنون وعبدون... يفهم من زيادة النون فيها التصغير، كذلك فإن الأسماء: حلقوم وبلعوم ... يفهم منها زيادة الميم لهذا الغرض[٩].

---

[١] الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (١٤٦٢/٤).
[٢] المرجع السابق، (١٩٠٥/٥).
[٣] ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم، (٥/٣).
[٤] المناوي، مرجع سابق، التوقيف على مهمات التعاريف، (٣٤٧).
[٥] الكفوي، موسى الحسيني، الكليات، تحقيق: د. محمد محمد تامر، د. أنس الشامي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، (٣٤٧).
[٦] ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، (ح ل ق م) (٢٤١).
[٧] العياصرة، منصور، المبالغة والتكثير في العربية نحوًا وصرفًا، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٤م، (٦٧).
[٨] المرجع السابق، (٦٧).
[٩] السامرائي، دراسات في اللغة، جامعة بغداد، ١٩٦١م. (١١٣).

ويؤيد هذا الرأي أن الحلق بجذره الأصلي قد يشمل الأعضاء الهضمية والتنفسية، ويمثل مجرى النفس فيه (الحلقوم) جزيئة معينة؛ فأفادت زيادة الميم معنى التصغير، وهو المفهوم من قول الشاعر[1]:

حَتّى إذا بُلّتْ حَلاقيمُ الحُلق أهوى لأدنى فقرةٍ على شَفَق

يريد بالحلق: الحلوق، وقد أضاف إليها (الحلاقيم)، إضافة الجزء إلى الكل.

وأما المفسرون فلم أجد عندهم ذكراً لأصالة الميم أو زيادتها سوى ما نقله النيسابوري في تفسيره نقلاً عن علماء اللغة، قال: " والحلقوم الحلق وهو مجرى النفس، والواو والميم زائدان، ووزنه فعلوم"[2]

وفي تأويل بعضهم للحلقوم بالحلق ما يشير إلى اعتبارهم إياها زائدة.

وتردد في كثير من كتب التفسير أن (الحلقوم): مجرى الطعام والشراب، وهذا يتعارض مع ما ورد في كتب أهل اللغة أنه مجرى النفس، وأن المريء مجرى الطعام والشراب، وربما كان في ذلك إيماءة إلى زيادة الميم لنظرتهم العامة للحلق دون أجزائه: الحلقوم والمريء والحنجرة...

وذكر البقاعي في تفسيره ما يشير إلى زيادة الميم، قال في بيان معنى (الحلقوم): "وهو مجرى الطعام في الحلق، والحلق مساغ الطعام والشراب معروف، فكان الحلقوم أدنى الحلق إلى جهة اللسان لأن الميم لمنقطع التمام"[3] وواضح من قول البقاعي أن الميم زيدت لغرض، وهو منقطع منقطع التمام.

---

[1] البيت غير منسوب، ذكره الفراء في معاني القرآن (٩٩٦/٣)، وابن جني في الخصائص، (٧٢٢)، وفي اللسان: مادة (ح ل ق)، (١٥٥/٩).. (١٥٥/٩)..

[2] النيسابوري، مرجع سابق، (٢٤٦/٦).

[3] البقاعي، مرجع سابق، نظم الدرر، (٤٢٧/٧).

وفي ختام هذه المسألة يظهر لي أن الراجح في ميم (حلقوم) الزيادة، وهي على زنة (فعْلوم) وذلك لأمور منها:

١) أن القول بزيادتها رأي الخليل، وقد اشتهر عنه هذا القول في كتب علماء اللغة، ورأي الخليل مقدم على غيره.

٢) تعدد آراء المحدثين في تبيين الغرض من زيادة ميم (حلقوم).

٣) أن قياس (حلق- حلقم) على سبط وسبطر، قياس مع الفارق؛ لأن الميم من حروف (سألتمونيها)، وليست الراء كذلك.

٤) أن زيادتها هو المفهوم من تناول اللغويين والمفسرين لها.

** **

النون في ﴿بُرۡهَٰنَكُمۡ﴾.

ورد ذكر (البرهان) في القرآن الكريم ثماني[1]مرات، أولاها في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ البقرة: ١١١.

والبرهان عند أهل اللغة والمفسرين: الحجة والبيان والدليل القاطع.

وتحتمل النون في آخره الأصالة والزيادة، وفيما يأتي عرض لآراء علماء اللغة في الجانب الصرفي:

الرأي الأول: رأي ابن جني[٢]، ومفاده: أصالة النون، وبالتالي فإن (بُرهان) (فعلال)، واستدل ابن جني على ذلك بدليلين:

الأول: السماع عن العرب: (بَرْهَنتُ له على كذا): أي أقمت الدليل عليه.

الثاني: ليس في الكلام (فعْلَنَ).

الرأي الثاني: رأي الأزهري[٣] ، ومفاده: أن نون (برهان) زائدة، والمفردة على زنة (فعلان)، واستدل بـدليلين أيضًا:

الأول: الاشتقاق من (ب ر هـ)، وفي ذلك سماع عن العرب فيما حكاه ثعلب: "أبره الرجل: غلب الناس وأتى بالعجائب"[١].

---

[١] البقرة: (١١١)، النساء: (١٧٤)، يوسف: (٢٤)، الأنبياء: (٢٤)، المؤمنون: (١١٧)، النمل: (٦٤)، القصص: (٣٢) ، (٧٥).

[٢] ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق: أ. د. حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، (١٩-٢٠).

[٣] الأزهري، مرجع سابق، التهذيب، (٢٩٤/٦).

الثاني : يجوز أن تكون النون في البرهان نون جمع على (فعْلان) ثم جعلت كالأصلية كما جمعوا (مصيرًا) على (مصران) ثم جمعوا مصران على مصارين على توهم أصالة النون

والملاحظ أن الأزهري قابل السماع بالسماع، وردَّ اشتقاقها من البرهنة، لأنها على حد تعبيره "مولدة، والصواب أن يقال أبْرَه"[٢].

وانقسم أصحاب المعاجم في تناول هذه المفردة إلى أربعة اتجاهات:

١) الأكثرون جعلوها تحت الجذر الثلاثي (ب ر هـ)[٣].

٢) الجوهري فقط جعلها تحت الجذر الرباعي (ب ر هـ ن)[٤].

٣) وردت عند بعض أصحاب المعاجم المتأخرين في المادتين؛ لأن منهج هذه المعاجم قائم على استقصاء جميع الآراء[٥].

٤) أهملها الفارابي في ديوان الأدب، وكذلك ابن فارس في مقاييس اللغة؛ ولعل هذا الإغفال نتيجة الأثر الحاصل بالاحتمال الذي عبر عنه العسكري بقوله: "والبرهان لا يُعرف له اشتقاق وينبغي أن يكون لغة مفردة"[٦].

---

[١] الأزهري، مرجع سابق، التهذيب، (٢٩٤/٦).

[٢] الأزهري، مرجع سابق، التهذيب، (٢٩٤/٦).

[٣] الخليل، مرجع سابق، كتاب العين، (٤٩/٤). وذكرها ابن دريد في باب ما جاء على (فُعلان)، (١٢٣٨/٣)، والأزهري في التهذيب، (٢٩٤/٦)، وابن عباد في المحيط، (٤٨٣/٣)، وابن سيدة في المحكم والمحيط الأعظم، (٣١٤/٤)، والراغب في المفردات، (١٢١)، والزمخشري في الأساس، (٥٨/١).

[٤] الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (ب ر هـ ن: ٢٠٧٨/٥).

[٥] ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ب ر هـ :٤٧٦/١٣)، (ب ر هـ ن: ٥١/١٣)، والمصباح المنير، مرجع سابق، كلتا المادتين في ص (١٨)، والفيروز آبادي، مرجع سابق، القاموس المحيط، (ب ر هـ: ٣١٩/٤)، (ب ر هـ ن: ٢٢٨/٤)، والزبيدي، مرجع سابق، في تاج العروس: (ب ر هـ :٣٤١/٣٦)، (ب ر هـ ن: ٢٥٠/٣٤).

[٦] العسكري، مرجع سابق، الفروق، (٩٧).

واستعرضت الدراسات الحديثة هذه المفردة مرجحة زيادة النون فيها لأمرين:

١- توافق المعنى بين (البَرْه) بمعنى: القطع، و(البرهان) بمعنى: الدليل القاطع[١].

٢- اشتقاق البرهان من "(بَرَهَ)، وهي تنوب في الحبشية عن: (بَهَرَ) في معنى: النور والضوء. فأصل معنى (برهان) هو النور والتنوير"[٢].

كما ضعَّفت أن يكون البرهان (فعلالا) من وجهين:

الأول: أن فعلان في الأسماء أكثر من فعلال.

الثاني: أن جمعه على براهين ليس دليلاً على أصالة النون فيه؛ لأن له نظائر ليست النون فيها أصلاً نحو (سلاطين: جمع سلطان) و (قرابين: جمع قربان) و(سراحين: جمع سرحان)[٣].

وذكرت العجلان: "أن الألف والنون زيدتا على المصدر (بَرْه)؛ لإفادة معنى زائدٍ على القطع، هو المبالغة في قوة الحجة، فأصبحت (برهان) اسمًا مختصًا بمعنى أكثر من المعنى الذي دلَّ عليه البره"[٤].

وتبعًا لهذا الاحتمال وردت اللفظة عند قباوة في موضعين من كتابه تصريف الأسماء، حيث عد النون في (برهان) مع الأسماء التي تزاد رابعة[٥]، ثم حكم في موضع آخر بأصالتها[٦]؛ لأن الاسم إذا كان رباعيًا وجب أن يقع قبل الألف أربعة أصول، وفرّق بينها وبين نون زعفران الزائدة. وهذا التناقض كثيرًا ما يرد في الحروف المحتملة للزيادة.

---

[١] العجلان، مرجع سابق، الأسماء المختومة بألف ونون زائدتين لغير إعراب في القرآن الكريم،(١٨). برجشتراسر، مرجع سابق، التطور النحوي، (٢١٨). أبو سمور، مرجع سابق، الخلاف الصرفي في باب الأسماء الواردة في سورة البقرة، (٤٢١).

[٢] برجشتراسر، مرجع سابق، التطور النحوي، (٢١٨).

[٣] المراجع السابقة.

[٤] العجلان، مرجع سابق، الأسماء المختومة بألف ونون زائدتين في القرآن الكريم، (١٨).

[٥] قباوة، مرجع سابق، تصريف الأسماء، (٥٣).

[٦] المرجع السابق، (٥٥٥).

والراجح عند المفسرين أيضًا زيادة النون، حيث رجَّح الزمخشري[1] وغيره[2] ذلك من خلال ربط المفردة بالمعنى الذي تدل عليه، فأرجعوا سبب تسمية برهان إلى:

١- بياض الحجة وإنارتها، وذلك من قولهم امرأة برهاء وبرهرهة أي: بيضاء.

٢- حمل (برهان) على نظيره: (سلطان)؛ فكلاهما بمعنى الحجة قال تعالى (ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسطان مبين)، واشتقاق السلطان من السليط وهو الزيت؛ لإنارته.

ونقل البقاعي عن الحرالي أن (البرهان): "علم قاطع الدلالة غالب القوة بما تُشعر به صيغة الفعلان ضم أولها وزيادتا آخرها"[3]. ويفهم مما قال به: أن الزيادة في المبنى يشعر بالزيادة في المعنى من حيث تقوية الحجة والقطع بها.

وفي ختام هذه المسألة يظهر لي أن نون (بُرهان) زائدة، وأن المفردة على زنة (فعلان)؛ للأسباب الآتية:

١) أن هذا الرأي هو الراجح عند علماء اللغة والتفسير المتقدمين والمتأخرين.

٢) يعضد هذا الرأي دليل من القياس: وهو الحمل على الأكثر؛ لأن الألف والنون تزاد بكثرة في آخر الأسماء، ودليل من السماع عن أئمة العربية كما مر.

٣) ورود اللفظ في معظم كتب المعاجم تحت الجذر الثلاثي (ب ر هـ).

٤) التوافق اللفظي والمعنوي بين (برهان) و (سلطان) التي لا خلاف في زيادة نونها.

---

[1] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٩٨٦).

[2] النيسابوري، مرجع سابق، غرائب القرآن (٣٤١/٥). أبو السعود، مرجع سابق، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، (١٢/٧). الألوسي، مرجع سابق، روح المعاني، (٧٦/٢٠). وغيرهم...

[3] البقاعي، مرجع سابق، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (١١٢/٢).

٥) أن الحروف الأصلية (ب ر هـ) تدل على ذات المعنى الذي في (برهان)، سواء كانت الدلالة على القطع أو الإنارة والوضوح، وعلى هذا فإن النون زيدت للمبالغة.

** **

النون في ﴿وَٱلزَّيۡتُونِ﴾.

ورد ذكر لفظ (الزيتون) في ستة مواضع من القرآن الكريم[1]، وأول ذكر له في سورة الأنعام، قال تعالى: ﴿ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۗ ﴾ الأنعام: ٩٩.

وقد اختلف الصرفيُّون حول زيادة النون في آخر (زيتون) إلى رأيين:

الرأي الأول: أنه (فَيْعُول)، ومقتضى ذلك أن النون أصلية، واللفظ مشتق من (زت ن). ونسب ابن جني هذا الرأي - شاكًا- إلى ابن كيسان، أو إلى ابن دريد[٢]، وقد رجّح الأعلامُ من متأخري النحاة هذا الرأي، واستدلوا على صحة هذا المذهب بدليلين:

١- دليل من السماع، حيث سُمِعَ عن العرب قولهم: (أرضٌ زتِنَة)، أي: كثيرة الزيتون.

٢- الحمل على النظير، وهو: (قَيْصُوم)[٣] التي على زنة (فَيْعُول) [٤].

الرأي الثاني: أنه (فَعْلون)، ومقتضى ذلك أن النون زائدة واللفظ مشتق من (الزَّيت)، ولم يذكر سيبويه (فعلون) ضمن الأبنية في كتابه؛ ولهذا أدرج ابن السراج[٥] في كتابه الأصول (زيتون) مع أمثلة أخرى تحت باب (ما ذكر أنه فات سيبويه من الأبنية) ، وصنع السيرافي والزبيدي[٦] مثل ذلك، وفي هذا دلالة على أن هؤلاء يرون زيادة النون في زيتون.

---

(١) ومن مواضع ذكره في القرآن غير الآية المذكورة: سورة الأنعام (١٤١)، وسورة النحل (١١)، وسورة النور(٣٥)، وسورة عبس (٢٩)، وسورة التين(١)، ولم يُصرّح بلفظه في سورة المؤمنون، قال تعالى: ﴿ وَشَجَرَةً تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ وَصِبۡغٖ لِّلۡأٓكِلِينَ﴾ حيث ذكر المفسرون أن الشجرة المعنية في هذه الآية هي شجرة الزيتون [المؤمنون: ٢٠].

(٢) يبدو أن الرأي لابن كيسان لأن ابن دريد لم يذكره في جمهرة اللغة ولا في كتاب الاشتقاق.

(٣) (القيصوم): "نبتٌ، وهو صنفان: أنثى وذكر، النافع منه أطرافه، وزهره مُرّ جدًا" الفيروزآبادي، مرجع سابق، القاموس المحيط، (ق ص م)، (١٨٧/٤).

(٤) ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (٩٠). ابن مالك، مرجع سابق، الكافية الشافية، (٧٩/١). أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (١٨٨/٤). السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٧٨/٥).

(٥) ابن السراج، مرجع سابق، الأصول في النحو، (٣٨٤/٢)

(٦) السيرافي، مرجع سابق، شرح كتاب سيبويه، (٥/ ٣٨١)، الزبيدي، محمد بن الحسن، الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات، عناية: أغناطوس كويدي، طبعة روما، ١٨٩٠م. (٢٢). الهسكوري، مرجع سابق، تتمة شرح كتاب سيبويه، (٣٦٥/٤)

وقد أيّد ابن جنّي هذا الرأي، ودعمه بقياسه على زيادة نون (عرجون)[1]، وزيادة نون (ميسون)، باعتبار أنها من (م ي س)[2].

إلا أن هذا القياس يَرِد عليه أن نون (عرجون) محتملة للأصالة إذا كانت ذات أصل رباعي من (عرجن)، وكذلك نون (ميسون) تحتمل أن تكون أصلية من (م س ن)؛ وعلى ذلك فإن النون في المفردات الثلاث محتملة للأصالة، والحكم بزيادتها غير مسلم به.

ونسب أبو العلاء المعري إلى الزجاج عقد مشابهة بين زيد التي جَمْعُها (زيدون)، و (زيت) التي قد تُجمَع على (زيتون)[3]، وفي هذا الرأي غرابة؛ لأن الملحق بجمع المذكر السالم ليس له مفرد من لفظه.

ونظرًا لكون (الزيتون) مختومًا بالواو والنون، وهو مُعرَبٌ بالحركاتِ، فقد أجرى بعض النحاة نون (ياسِمُونَ[4] البَر) وكذلك (المَاطِرون) برواية الجر في قول الشاعر:

طال ليلي وبتُّ كالمجنون واعترتني الهمومُ بالماطِرون[5]

مجرى (زَيْتُون) و(عَرَبُون) فأعربوها بالحركات رفعًا ونصبًا وجرّا[6].

لكن ابن مالك يرى أن الصواب أن تُجرى مجرى (عَرَبون) "لأن نون عربون زائدة بلا ريب؛

---

[1] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٢٨٤).
[2] المرجع السابق، (٧٦٩).
[3] المعري، مرجع سابق، رسالة الملائكة، (٢٥٣).
[4] الياسمون: الياسمون : "الواحد: ياسم، (كصاحب أو عالم) ، ولا نظير له سوى عالَمون، جمع عالَم، أو معرب فلا يجري مجرى الجمع، وهو أبيض وأصفر"، آبادي، مرجع سابق، القاموس المحيط: (ي س م)، (٢١٨/٤).
[5] الماطرون: اسم موضع، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (م ط ر)، (١٨٠/٥). والبيت منسوب لأبي دهبل الجمحي، ديوان أبي دهبل، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة الفضاء، النجف/العراق، ط١، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧١م، (٦٨). ومنسوب كذلك للأنصاري، عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ديوان عبد الرحمن الأنصاري، تحقيق: سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م، (٥٩).
[6] ابن سيده، مرجع سابق، المخصص، (١٩٧/٥).

لقولهم: (أعرب المشتري) إذا أعطى العَرَبون"[1] ولا يرى أن تجرى مجرى (الزيتون)؛ لأن نونها تحتمل الأصالة والزيادة.

واعترض ابن عصفور وغيره من المتأخرين على الرأي الثاني القائل بزيادة النون، وردوه من وجهين:

١- أن (فعْلُونَ) بناء لم يستقر في كلام العرب.

٢- أن الزيت مادةٌ مغايرة للزيتون وإن كان مُعتصرًا منه[2].

وفي المعاجم اللغوية نجد هناك تبايئًا في وضع زيتون تحت الجذر المناسب لها؛ نظرًا لتأثير احتمال زيادة النون فيها:

حيث أدخلت بعض المعاجم المفردة تحت الجذر (ز ت ن) فقط، كالخليل في العين، والأزهري في التهذيب والجوهري في الصحاح.

وعلى الرغم من إدخالها تحت هذا الجذر إلا إنهم حكموا بزيادة النون، قال الأزهري: "الزيتون معروف، والنون فيه زائدة، ومثله قيعون"[3].

ومنها ما أدخلتها تحت الجذر(زي ت) فقط، كالراغب في المفردات، والزمخشري في الأساس، والمجد في القاموس، قال الزمخشري: "الزيتُ مُخُّ الزَّيتُونِ والحَواشِي مِخَخَة المُتون"[4].

ومنها ما أدخلتها في المادَّتين السابقتين معًا مرجحة زيادة النون، كابن سيدة في المحكم، وابن منظور في اللسان، والزبيدي في التاج. ومن أصحاب المعاجم من أغفل ذكر هذه المفردة كابن دريد في الجمهرة، وابن فارس في المقاييس، والفارابي في ديوان الأدب.

---

[1] ابن مالك، مرجع سابق، الشافية الكافية، (٧٩/١).

[2] ابن عصفور، مرجع سابق، الممتع، (٩٠). ابن مالك، مرجع سابق، الكافية الشافية، (٧٩/١). أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (١٨٨/٤). السمين، مرجع سابق، الدر المصون، (٧٨/٥).

[3] الأزهري، مرجع سابق، تهذيب اللغة (ز ت ن)، (١٨٥/١٣).

[4] الزمخشري، مرجع سابق، أساس البلاغة، (ز ي ت)، (٤٢٨/١).

ورغم تفاوتهم في وضع المفردة تحت الجذر المناسب لها إلا إنهم مجمعون على أن الأكثر زيادة النون، وهذا يعني أن جاعليها في (ز ت ن) – رغم ترجيحهم لزيادتها- يدركون أثر اللبس وقوة الاحتمال- الذي عبّر عنه الشاطبي بقوله: "وكلاهما دليلٌ قوي، فالأول من الاشتقاق والثاني من التصريف"[١]. ويقصد بالاشتقاق: اشتقاق الزيتون من الزيت، وهذا ما يقوي زيادة النون، ويقصد بالتصريف: مجيء زيتون على بناء (فيعول)، وهو بناء معلوم، وهذا ما يقوي أصالتها.

وقد تناولت بعض الدراسات الحديثة[٢] الرأيين السابقين، ويبدو أنها مع الرأي الثاني؛ لتأكيدها على أن (فعلون) بناء فات سيبويه.

وردّ الحربي في تداخل الأصول استدلال أصحاب الرأي الأول بقول العرب: (أرض زتنة) بأنه يمكن حمله على توهّم أصالة النون، وردّ استدلالهم بـ (أن فعلون أصل مهمل) بأنه استدلال في غير محله؛ لأن الجمهور أثبتوه وعدّوه مما فات سيبويه[٣].

وأما المغايرة فلا أراها دليلاً دامغًا للقائلين بالأصالة؛ لأن المغايرة تحصل بالزيادة على أي جذر، فالحرف الزائد لابد أن يفيد دلالة جديدة ومعنى ليس في أصل الكلمة.

وقد أقرّ المجمع اللغوي في القاهرة بأن صيغة (فَعْلُون) مثل (مَيْسُون) و(حَمْدُون) و(خَلْدُون) لها أمثلة منذ أقدم العصور العربية[٤].

وأضافت الباحثة خديجة الحمداني رأيًا ثالثًا مفاده: أن لفظ الزيتون قد يكون منتميًا إلى الجذر

---

[١] الشاطبي، مرجع سابق، المقاصد، (٤٦٨/٨).

[٢] قباوة، مرجع سابق، تصريف الأسماء والأفعال (٥٣). الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م، (١٨٦)، الحربي، مرجع سابق، تداخل الأصول، (٤٦٧/١).

[٣] الحربي، مرجع سابق، تداخل الأصول، (٤٦٧/١).

[٤] حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٥، (١٥٥/١).

الرباعي (زيتن) فيكون (زيتون) على زنة (فعْلول) وقاست ذلك على مفردات منها: (صَعْفوق)، و(بُرشُوم)، (وعُرنُوق) [1].

وأرى أنه لا حاجة لنا في توسيع دائرة الاحتمال وطرح فرَضيات لم تدُر في أذهان حذاق علماء النحو والصرف، كما إن قياس (زيتون) على (صَعْفوق) – مثلا - يَرِدُ عليه أن الياء والنون محتملان للزيادة في (زيتون) لأنهما من حروف (سألتمونيها)، ولا نجد ذلك في (صَعفوق) و(عُرْنُوق)؛ لأن العين والقاف في الأولى، والراء والقاف في الثانية ليست منها.

كما أن القياس على (بُرشوم)، و(عُرنوق) لا يصح؛ لأنهما على صيغةِ (فعْلول) بضمِّ فاء الكلمة لا بفتحها؛ ولأن نون (عُرنوق) تحتمل الأصالة والزيادة، وتقابلها التاء في (زيتون) وهي أصلية في الصيغتين المحتملة.

أما المفسرون فقد أغفلوا الحديث عن احتمال أصالة الحرف وزيادته في هذا اللفظ[2]، ولعل قوة الاحتمال فيه كان سببًا لهذا الإغفال، لكنهم اهتموا بالحديث عن الزيت والزيتون معًا؛ وذلك للارتباط الوثيق بينهما، فلا يكاد يمر بهم الزيتون إلا ويسهبون في الحديث عن بركة زيته المستخلص منه، قال الواحدي في تفسيره عن الزيتون: " أما الزيتون فإنه يُعتصر منه الزيت الذي يدور في أكثر الأطعمة مع الاصطباح به، والادِّهان"[3].

ولسائل أن يسأل: إذا كان الزيت يُستخلص من العديد من الثمار، فلماذا نجعله أصلاً للزيتون دون غيره؟

---

[1] الحمداني، خديجة زبار، أبحاث صرفية، دار صفاء، عمان، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، (٢٥٦). والصَّعفوق: "هو الذي لا مَالَ له، وكذلك كل من ليس له رأس مال". والبُرشوم: "ضربٌ من النخل، واحدته بُرشومة، بالضم لا غير". والعُرنوق: "الناعم المنتشر من النبات". ابن منظور، مرجع سابق، اللسان: (ص ع ف ق)،(١٩٩/١٠). (ب ر ش م)، (٤٧/١٢). (غ ر ن ق)،(٢٨٦/١٠).

[2] لم أجد في كتب التفسير ما جرت به العادة من ذكر الخلافات الصرفية ونقل أقوال النحاة فيما يتعلق بالأصالة والزيادة في هذه المفردة، سوى ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط من ترجيح الرأي الثاني وقد أشرت إليه هناك.

[3] الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (١٤٥/٢٤).

ويجيب المفسرون عن ذلك مشيرين إلى خصوصية هذه الشجرة المميزة بزيتها عن سائر الأشجار والنباتات، قال السمعاني عن شجرة الزيتون في تفسيره: " والشجرة المباركة هاهنا هي الزيتون، وفيها من الخير ما ليس في سائر الأشجار، فإنه دهن وإدام وفاكهة تؤكل ويستصبح به، وبفضله يغسل به الثياب وهي شجرة تورق من رأسها إلى أسفلها، واستخراج الدهن منه لا يحتاج إلى عصار كغيره، بل يستخرجه من شاء من غير عسر"[1].

وفي ختام هذه المسألة أرى أن الراجح زيادة نون (زيتون)، وذلك للأسباب الآتية:

١- القول بزيادتها هو قول الأوائل من النحاة عدا ابن كيسان والقول بأصالتها رأي المتأخرين، والأخذ برأي المتقدمين أولى لأنهم أدقُّ في النظر.

٢- أن علماء اللغة من أصحاب المعاجم مجمعون على كونها زائدة رغم تفاوتهم في وضعها داخل المعجم.

٣- ترجيح الدراسات الحديثة للرأي الأول القائل بالزيادة.

٤- أن لفظ (الزيت) لم يرد إلا مرّة واحدة في القرآن الكريم مقترنًا بالزيتون، حيث اشتمل على ضمير يعود إلى (زيتونة) في قوله تعالى: ﴿...يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ... ﴾ النور: ٣٥.

** **

[1] السمعاني، مرجع سابق، تفسير القرآن، (٥٣١/٣).

الهاء في ﴿أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾.

ورد ذكر (أمهات)، مع الهاء بصيغة الجمع إحدى عشرة[1]مرة في القرآن الكريم، وأول ذكر لها في سورة النساء، قال تعالى:﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ النساء: ٢٣.

والأمهات جمع (أم)، وقد وردت في القرآن الكريم بمعنى الوالدة على صيغة المفرد بدون هاء، والخلاف في هذه المفردة يتمثل في أصل اشتقاقها، وهل الهاء في صيغة الجمع زائدة أم أصلية؟

وفيما يأتي عرض مفصل لآراء علماء الصرف في هذه الهاء من حيث الزيادة والأصالة:

الرأي الأول:

ذكر ابن جني[٢] أن ابن السراج أجاز جعل الهاء في (أمهات) أصلية، وأنّ المفرد (أمَّهة) على زنة (فعّلة). وهذا خلاف لما ثبت عنه في أصول النحو؛ إذ هو مع الجمهور في القول بالزيادة[٣]، وأرى أن الأولى أن ينسب هذا الرأي إلى بعض أصحاب المعاجم الذين حكموا بأن الأصل في أم (أمهة)[٤]، و قد صرّح صاحب كتاب العين بذلك، قال: "والهاء فيه أصلية، ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس"[٥].

وسرد ابن جني بعضًا من الحجج التي تقوي القول بأصالتها:

١- قياس (أمهة) على (ترهة)، و(أبهة).

---

[١] ثلاث مرات في آية: (٢٣) من سورة النساء ، سورة النحل: (٧٨)، سورة النور، (٦١) سورة الأحزاب:(٤)+(٦)، سورة الزمر: (٦)، سورة النجم: (٣٢)، ومرتان في سورة المجادلة،(٢).

[٢] ابن جني، مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، (٥٦٤).

[٣] ابن السراج، مرجع سابق، الأصول في النحو، (٤٥٠/٢).

[٤] الفراهيدي، مرجع سابق، كتاب العين، (٤٣٤/٨)، ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (١٣٠٨/٣)، الجوهري، مرجع سابق، الصحاح، (١٣٦٣/٥).

[٥] الفراهيدي، مرجع سابق، العين، (٤٣٣/٨).

٢- نقل صاحب كتاب العين (تأمَّهت أمًّا)، وتأمّهت: تفعَّلت، بمنزلة (تفوَّهت) و(تنبَّهت).

٣- ثبت مجيء الهاء مع المفردة في الشعر وهي اسم مفرد، قال الشاعر:

أمَّهَتِي خِندِفُ والياسُ أبي[١]

الرأي الثاني: رأي الجمهور[٢]، ومفاده: أن الهاء زائدة، والمفردة على زنة (فعْلَهَات)، وأبرز ما استدلوا به على زيادتها:

أ- أنها جاءت تالية لطرف الكلمة، وهي في هذا الموضع إلى الزيادة أقرب[٣].

ب- سقوطها من المصدر (الأمومة) في قولهم: (أمَّ بيِّنة الأمومة)، وهذا يقوي زيادة الهاء[٤]، قال الرضي في زنة الأمومة: "هو فعولة بلا خلاف، ولا يجوز أن يكون فعوعة؛ بحذف الهاء التي هي لام، والأصل أمومهة؛ إذ فعوعلة غير موجود"[٥].

ت- سقوطها في تصغير (أم) على (أميمة).

ث- أن الزيادة أفشى من الحذف في حروف (سألتمونيها)[٦].

ج- قوّى ابن جني كونها زائدة بقول الشاعر[٧]:

إذا الأمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوجُوهَ فرَجْتَ الظَّلامَ بأمّاتِكا

---

[١] البيت لقصي بن كلاب، وقبله: عند تناديهم بهالٍ وهَبِي
ذكره ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (١٣٠٨/٣).

[٢] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٣٨/٢)، ابن السراج، مرجع سابق، الأصول في النحو، (٤٥٠/٢)، ابن جني، مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، (٥٦٤)، المنصف، (٥٥)، الثمانيني، مرجع سابق، شرح التصريف، (٢٧٩)، ابن القطاع، مرجع سابق، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (١٠٤+ ٢٤٣) العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (٢٧٥/٢)..

[٣] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (٥٥).

[٤] ابن جني، مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، العكبري، مرجع سابق اللباب في علل البناء والإعراب، (٢٧٥/٢).

[٥] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٨٤/٢).

[٦] المرجع السابق، (٣٠٢/٤).

[٧] ابن جني مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، (٥٦٤/٢). والقائل مروان ابن الحكم، ومعنى البيت: إذا كانت الأمهات في بعض المواطن قد يتسببن في إظلام وجوه أبنائهن فإن لهن من الفضل ما يجلو ذلك الظلام من الوجوه.

ولعل السبب في جعل ابن جني هذا دليلاً على زيادتها هو أن الشاعر هنا استعمل المفردة مرتين، حيث ذكر الهاء في الأولى واستغنى عنها في الثانية؛ فدل ذلك الاستغناء على زيادتها في الأولى، وفي رأيي لو أن الميزان العروضي طاوعه لأعاد اللفظة كما هي؛ لكن الشاعر وجد مندوحة في إعادة اللفظ إلى أصله كي يستقيم البيت.

ح- أنها زيدت لغرض، قال المبرد: "أكثر ما يستعمل أمهات في الإنس، وأمات في البهائم، فكأنها زيدت للفرق، ولو وضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز"[١]. يعني: جواز استعمالها خلاف الغالب بحيث تطلق (أمات) على العاقل، كما في قول الشاعر:

لقد ولد الأخيطلَ أمَّ سوءٍ مقلدةٌ من الأمَّات عارا[٢]

ويجوز أيضًا أن تطلق (أمهات) على غير العاقل كقول الشاعر:

قوَّال معروفٍ وفعَّالهِ عقارِ مثنى أمَّهاتِ الرِّباعْ[٣]

وأضاف الخوارزمي أن الهاء زيدت في جمعها لتفخيم شأنها[٤].

واعترض المتأخرون على الرأي الأول القائل بأصالة الهاء، حيث ضعّفه العكبري من وجهين:

١) أن الواحد لا هاء فيه وهو الأصل.

٢) أن الأصل الذي يوجد منه على القول بأصالة الهاء هو: الأمَه، وهو النسيان، ولا معنى له هنا.

---

[١] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٣٨/٢).

[٢] منسوب لجرير، ولم أقف عليه في ديوانه، انظر: ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (١٣٠٨/٣)، ابن جني، مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، (٥٦٥/٢)، ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم، (٣٣٣/٨).

[٣] منسوب للسفاح بن بكير اليربوعي، انظر: المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (١٣٨/٢).

[٤] الخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الأعراب(التخمير)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، (٣٢٠/٤).

وردّه ابن يعيش من جهتي النقل والقياس[١]:

أما: النقل فإن (الأمومة) قد حكاها ثعلب وحسبك به ثقة، و(تأمهت) إنما حكاها صاحب كتاب العين لا غير، وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يُدفع.

وأما القياس: فإن اعتقاد زيادة الهاء في (أمهات) أولى من اعتقاد حذفها من(أمات)؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف منه، والعمل إنما هو على الأكثر.

واعترض الرضي أيضًا على (تأمهت أما): بمعنى اتخذتها أماً بقوله: (والمشهور تأممتها بالميم).[٢] والمتتبع للمفردة في كتاب العين يجد تناقضًا في الحكم بزيادة الهاء فيها، حيث ورد في العين ما يناقض (تأمهت أما)، وهو: "والأبوة الفعل من الأب، كقولك: تأبيت أبًا، وتبنّيت ابنًا، وتأمَّمت أمًّا"[٣].

الرأي الثالث:

احتمالٌ ذكره ابن الحاجب مع القولين السابقين، ومفاده: أن أم وأمهة "أصلان كدمث ودمثر"[٤].

وردّه الرضي بأن (دمث ودمثر) "من الشاذ النادر. والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ، فالأولى القول بزيادة الهاء في الأمهة والأمهات"[٥].

وأدّى الاحتمال في المعاجم اللغوية إلى شتات المفردة بين جذرين (أ م م)، و (أ م هـ)، وقد أنكر الزبيدي في التاج على صاحب القاموس إعادة المفردة (أمهات) في (أ مَ هـ) مع العلم أن صاحب القاموس قد قال بزيادتها في (أ م م)، قال الزبيدي "إنهم أجمعوا على زيادة هائه فلا معنى

---

[١] ابن يعيش، مرجع سابق، شرح الملوكي، (٢٠٤).
[٢] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٨٤/٢).
[٣] الخليل، مرجع سابق، كتاب العين، (٤١٩/٨).
[٤] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٨٣/٢).
[٥] الرضي، مرجع سابق، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٨٤/٢).

لوروده هنا".[1] ولكنه نهجٌ سارت عليه المعاجم التي تسبق القاموس، فهو بلا شك متأثر بمن سبقه.

وتنفي الدراسات الحديثة نسبة القول بزيادة الهاء في أمهات إلى أبي بكر بن السراج؛ لثبوت ما يخالف ذلك عنه في أصول النحو، وقد أكدت دراسة الجهني أن ابن السراج لا يرى أصالة الهاء لأمور:

أولها: أنه وصف هذا الرأي بالشذوذ.

ثانيها: اشتراطه الصحة في هذا التركيب.

ثالثها : اشتراطه على من أراد جعل الهاء أصلية أن يثبت عنده وزن (فعْلل- جُحْدَب) في الرباعي، وهذا مما زاده الأخفش في أوزان الرباعي، ولم يثبته ابن السراج.[2]

وفي نفي هذا القول عن ابن السراج ما يدل على أن هذه الدراسات تهدف إلى إبعاد شبهة الأصالة عن هاء (أمهات).

وافترضت دراسة القرني حججًا صرفية تؤنس على القول بأصالتها منها:

١) أن زيادة الهاء قليلة جدًا فمهما أمكن جعلها أصلية كان ذلك أولى فيها.

٢) أن بناء (تفعلهت) تأمَّهت معدوم، وبناء (تفعَّلت) موجود.

ثم نقض هذين الدليلين وردّهما بما يأتي:

١) ما ذكر بأن الأولى أن يحمل الهاء على الأصالة لقلة زيادتها مردود بما حكاه الجمهور من سقوطها في المصدر.

---

[1] الزبيدي، مرجع سابق، تاج العروس، (٣٢٧/٣٦).

[2] الجهني، عبد العزيز بن حميد، آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، (٢٠٨).

٢) ما ذكر من أن بناء (تفعلهت) معدوم معارض بعدم (الفعوعة) في الأمومة[١].

والملاحظ أن القرني ردَّ بدليل واحد فقط على الشبهتين التي تؤيد الأصالة، وهو مجيء المصدر (الأمومة)، وتبقى الأدلة المذكورة سابقًا في رأي القائلين بالزيادة سالمة من اعتراض المتقدمين والمتأخرين والمحدثين.

وتأثر المفسرون بالخلاف الصرفي في هذه المفردة فظهرت ثلاثة اتجاهات:

الأول: ما يدعم الأصالة: حيث أكد بعض المفسرين على أن أصل (أم: أمهة)، قال الثعلبي: "الأصل في الأم أمهة، سقطت في التوحيد وعادت في الجمع كقولهم شاه ومياه"[٢] وفي هذا تأثر بما ذكره أصحاب المعاجم.

الثاني: ما يدعم الزيادة: وهو ما قال به أكثر المفسرين من أن أصل (أمهات) في المفرد(أم)، وفي الجمع أمات، قال ابن الجوزي نقلاً عن الزجاج: "الأصل في أمهات أمات، ولكن الهاء زيدت مؤكدة كما زادوها في أهرقت الماء"[٣].

ولابن عاشور رأيان متناقضان:

أحدهما: يدعم القول بأصالتها، وهو ما ذكره من أن العرب أماتوا (أمهة) وأبقوا جمعه، كما أبقوا (أمٍّ) وأماتوا جمعه، فلم يسمع منهم (الأمات).

وهذا القول فيه نظر؛ لأن (الأمات) مسموعة عن العرب، وقد نقلها أئمة اللغة وقالوا إنها تطلق في الغالب على جمع ما لا يعقل، وقد تطلق على جمع ما يعقل، كما مر بنا.

---

(١) القرني، مرجع سابق، نقد ابن عصفور آراء الصرفيين، (١٥٩-١٦١).
(٢) الثعلبي، مرجع سابق، الكشف والبيان، (٥٧٩/١).
٣ ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، زاد المسير، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢، (٢٦٩).

والثاني: يدعم القول بزيادتها، وهو ما ذكره من أن بعض اللغات القديمة التي نطق بها البشر قبل تهذيب اللغة لم تتطور وبقيت على حالها، ومن تلك أعضاء العائلة: (أب وأخ وابن)[1]. وأضيفُ إلى ذلك: (أمّ)؛ لأن جميع الكلمات السابقة مكونة من حرفين، وغير مستبعد البتة أن تكون هذه المفردة من أقدم الكلمات في العربية.

وفي ختام هذه المسألة يظهر لي أن الراجح زيادة الهاء في (أمهات)، وأنها على زنة (فَعْلَهَات)؛ وذلك للأسباب الآتية:

١) أن هذا الرأي هو ما رجحه المتقدمون، والمتأخرون، والمحدثون في الأبحاث الصرفية.

٢) أن أدلة القول بأصالة الهاء لم تسلم من الاعتراضات والتضعيف.

٣) أن (أم) بمعنى (الوالدة) وردت في جميع المواضع في القرآن الكريم بدون هاء في المفرد.

٤) أن (أمهة) لم ترد إلا عند شاعر؛ ولعله أقحم الهاء في المفرد لإقامة الوزن العروضي؛ لأنه لو قال: (أمي خندف والياس أبي) لاضطرب وزن البيت.

٥) أن جميع المعاجم أدرجتها تحت الجذر (أ م م)، في حين أغفلت كثير منها إيرادها في (أ م هـ).

٦) أن هذا الرأي هو ما رجحه المتأخرون والمحدثون في الأبحاث الصرفية.

** **

[1] ابن عاشور، مرجع سابق، التحرير والتنوير، (٤/ ٢٩٤).

(الفصل الثالث: احتمال الزيادة في القراءات القرآنية والدرس اللغوي)

المبحث الأول:

الاحتمال والقراءات القرآنية

- زيادة الحرف في قراءة الجمهور، وأصالته في قراءة أخرى.
- أصالة الحرف في قراءة الجمهور، وزيادته في قراءة أخرى.

أولاً: زيادة الحرف في قراءة الجمهور وأصالته في قراءة أخرى

لاحتمال الزيادة أثر على القراءات القرآنية، يتمثل في تقابل قراءة الجمهور مع قراءة أخرى متواترة أو شاذة، تتأثر بالاحتمال، فيترتب على ذلك تغيير حكم الحرف المحتمل من الزيادة إلى الأصالة، أو تقوية أحد الحكمين، وذلك تبعًا لاشتقاق المفردة من شيء آخر، وتوجيهها إلى دلالة أخرى. وفيما يأتي عرض لأبرز الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾ الكهف: ٧٧. ، هكذا قرئت عند الجمهور.

فالنون في (ينقض) زائدة على الأرجح، ووزن (انقضَّ) (انفعل)، وذكر المفسرون لها معنيان:

الأول: أن (انقض = انفعل) من انقضاض الطائر.

الثاني: من القِضّة وهي الحصى الصغار، والمعنى: يريد أن يتفتت كالحصى.

قال ابن جني: "وفي قراءة عبد الله: ﴿يُرِيدُ ليُنقض﴾ وكذلك روي عن الأعمش"[١]. وقرأها أَبَيٌّ بضم الياء وفتح القاف بدون لام (يُنقض)[٢].

والمعنى هنا: من (النقض)، وبهذه القراءة تكون النون في (ينقض) أصلية.

ويتجلّى أثر الاحتمال هنا في تقوية أصالة النون في القراءة المشهورة، على اعتبار أن النون في (انقضّ) أصلية، وأن المفردة على زنة (افعلَّ)، قياسًا على (احمرَّ).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ البقرة: ١٨٥.

(القرآن): إذا كان مهموزًا فهو (فُعلان) والنون في آخره زائدة لأمرين:

---

[١] ابن جني، مرجع سابق، المحتسب، (٣١/٢-٣٢).
[٢] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٣٤١/٦).

١- أنه مصدرٌ لقرأ؛ لأن المقروء يسمى قرآنًا، والألف والنون فيه زائدتان، وقد قرأ الجمهور بالهمز.

٢- أنه مشتق من القرْء، وهو في اللغة الجمع. قال البغوي: "سمي القرآن قرآنًا لأنه يجمع السور والآي والحروف، وجُمِع فيه القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد"[١].

وخرَّج علماء التفسير قراءة ابن كثير لها: (القرَان) من غير همزٍ على ما يأتي:

الأول: أن إسقاط الهمزة سببه التخفيف، حيث نقلت حركتها إلى الحرف الساكن قبلها وهو الراء، وهذا شائع في بعض القراءات، ومن الأمثلة على ذلك سقوط الهمزة من (أفلح)، ونقل حركتها إلى الدال من (قد) في قوله تعالى: ﴿قَدَ افلَحَ﴾[٢]. وهذا المعنى هو الأظهر عند العلماء، وهو أيضًا الرأي المنسجم مع قراءة الجمهور، وزيادة النون.

الثاني: أنه مشتق من (قرَن) ، فيكون على هذا وزنه (فعَالا)، والمعنى: قرن بعضه إلى بعض، وقرَنَ فيه بين السور والآيات والحكم والمواعظ[٣].

وجعل أبو علي الفارسي القول بهذا من بالسهو، وأرجع الإشكال في ذلك إلى حذف الهمزة للتخفيف[٤]. وضعّفه ابن عطية في المحرر الوجيز[٥].

الثالث : نُقِل عن الفرَّاء قوله: "أظن أن القرآن سمي من القرائن، وذلك لأن الآيات يصدق بعضها بعضًا"[٦]

---

[١] البغوي، مرجع سابق، معالم التنزيل، (١٩٨/١).
[٢] السمين الحلبي، مرجع سابق، الدر المصون، (٢٨٠/٢).
[٣] الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (٥٧٦/٣).
[٤] الفارسي، مرجع سابق، المسائل الحلبيات، (٢٩٧).
[٥] ابن عطية، مرجع سابق، المحرر الوجيز، (٢٤٥/١).
[٦] الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (٥٧٧/٣).

الرابع: نقل الواحدي عن الشافعي أن القرآن "ليس من القراءة ولكنّه اسم لهذا الكتاب كالتوراة والإنجيل"[١]، ويُفهم منه أن اللفظ غير مشتق، وهذا قول غريب؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب فكيف لا تكون هذه المفردة عربية خالصة؟

ويتبين مما سبق مدى تأثير الاحتمال في قراءة ابن كثير لـ (قرآن) بدون الهمز، وانقسام أهل التأويل بشأنه إلى أقوال متباينة، منها ما يشير إلى زيادة النون على اعتبار إسقاط الهمزة للتخفيف، ومنها ما يخرج باللفظ إلى اشتقاق آخر تكون فيه النون أصلية، ومنها ما هو قائم على الحدس والتوهم ويظهر ذلك فيما نقله الواحدي عن الفراء: "أظن أن القرآن سمي من القرائن، وذلك أن الآيات يصدق بعضها بعضًا، ويشبه بعضها بعضًا، فهي قرائن"[٢].

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ النجم: ١٩. واللات صنم لثقيف وكان

بالطائف[3]، وهو من الأصنام التي كانت تعبد في الجاهلية، وتاؤها زائدة عند الصرفيين؛ لأن أصلها عندهم (لوية)، على زنة (فعْلة) قال ابن جني: "وسألت أبا علي عن اشتقاقها فقال: هي من لويت على الشيء: إذا أقمت عليه، وهي من قوله جلَّ شأنه: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾

[الأعراف: ١٣٨]، فكأنها سميت بذلك لإقامتهم على عبادتها وصبرهم عليها"[4]. وأيَّد ابن جني رأي أبي علي في اشتقاقها وذكر أنه "وجه مستقيم، لا خفاء به".[5] وذكر ابن القطاع وجهًا آخر آخر لاشتقاقها، قال: "وقيل: وزنها لوهة (فعلة) من لاهَ الشراب يلوه إذا لمع وبرق، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفوا الهاء لكثرة الاستعمال، واستثقال الجمع بين هاءين"[6].

---

[١] الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (٥٧٥/٣).
[٢] الواحدي، مرجع سابق، التفسير البسيط، (٥٧٧/٣).
[٣] القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٣٠/٢٠)، ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ل و هـ)، (٥٣٨/١٣).
[٤] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (٦٦٥).
[٥] المصدر سابق، (٦٦٦).
[٦] ابن القطاع، مرجع سابق، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (٣٦٨).

وقرأها الجمهور: ﴿اللاتَ﴾، بتخفيف التاء، والتاء فيها عندهم زائدة للتأنيث، قال الطبري: "سمى المشركون أوثانهم بأسماء الله تعالى ذكره، وتقدست أسماؤه، فقالوا: مِنَ اللهِ اللاتُ، ومن العزيزِ العزى، وزعموا أنهن بنات الله، تعالى الله عما يقولون وافتروا"[١].

وقرأها ابن عباس ومجاهد وغيرهم: ﴿اللاتَّ﴾، بتشديد التاء اسم فاعل من لتَّ، قال الطبري: "وقالوا كان رجلاً يلت السويق للحاج؛ فلما مات عكفوا على قبره فعبدوه"[٢]. وبهذه القراءة اكتسبت التاء الأصالة؛ لاختلاف الاشتقاق.

ثم قال الطبري: "وأولى القراءتين بالصواب عندنا في ذلك قراءة من قرأه بتخفيف التاء على المعنى الذي وصفت لقارئه كذلك؛ لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه"[٣]. وذكر القرطبي أيضًا أن القراءة بتخفيف التاء هي الصحيحة[٤]. ويتجلى أثر القراءة المخالفة لقراءة الجمهور في في جانبين:

<u>الجانب الأول</u>: انقسم العلماء في الوقف عليها إلى رأيين:

أحدهما: الوقف عليها هاءً، ومن أولئك الكسائي[٥] إذ وقف عليها هاءً (اللاهَ)؛ لاعتقاده زيادتها؛ لأن الكلمات المختومة بتاء التأنيث في المفرد تنطق تاءً إذا كانت متحركة وهاءً إذا سكنت.

ثانيهما: الوقف عليها تاءً، وإن كانت زائدة عندهم؛ وربما أنهم لم يقفوا عليها هاءً كالكسائي؛ لأنها مختومة بتاء مفتوحة؛ لأن الوقوف عليها شاذ، نقل ذلك ابن جني عن قطرب فيما حكاه من

---

[١] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٤٦/٢٢).
[٢] مرجع سابق، (٤٧/٢٢).
[٣] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٤٨/٢٢-٤٩).
[٤] القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٣٥/٢٠).
[٥] المصدر سابق، (٣٥/٢٠).

لغة "طيء أنهم يقولون: كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه، قال: وذلك شاذ. فأما التابوه فلغة في التابوت"[1].

الجانب الثاني: أن قراءة (اللات) بتشديد التاء تدلُّ على أن التاء أصلية في قراءة الجمهور إلا أنهم قرؤوها مخففة فحرَّكوها بالفتح، وهذا ما فهمه الفراء، ولهذا صرَّح بالوقوف عليها تاءً لاعتقاد أصالتها[2].

** **

[1] ابن جني مرجع سابق، سر صناعة الأعراب، (٥٦٣/٢).
[2] الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن، (١٠٦٥/٣).

ثانيًا: أصالة الحرف في قراءة الجمهور وزيادته في قراءة أخرى

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ۝١٣﴾ الرعد: ١٣.

قرأ العامّة ﴿المِحَال﴾ في الآية السابقة بكسر الميم، وحكم جمهور الصرفيين والمفسرين بأصالة الميم فيها؛ حملاً على اشتقاقها من (المَحْل)، وهو الشدة والقوة والمغالبة.

وقرأ ابن عبَّاس ﴿شَدِيدُ المَحَال﴾[1] بفتح الميم، واستدل على زيادة الميم بهذه القراءة؛ لأنها تزاد مفتوحة أول المفردة بكثرة، نحو (مَكان) من (الكون)، و(مقال) من القول)...إلخ.

ويتجلى أثر الاحتمال على القراءة الشاذة لهذه المفردة في أمرين:

أحدهما: اختلاف أهل التأويل في تحديد دلالة المفردة على المعنى المراد، حيث تعددت وجوه التأويل علاوة على ما ترجح فيها؛ لتحتمل الزيادة. ومن المعاني التي ذكروها: تأويل ابن عباس لها بشديد (الحول)[2]. وتأويل قتادة لها بـ(الحيلة)؛ وهذا يقتضي زيادتها في (مِحال) مكسورة الميم، لكنه لا ينسجم مع المفردة؛ لأن مصدر الحيلة (الاحتيال)[3].

ثانيهما: الجمع بين المعاني في تأويل المفردة، وقد نبَّه الطبري إلى أن ابن عباس وقتادة كانا يقرآن (شديد المَحال)[4] عطفًا على هذه المعاني التي ذكروها من زيادة الميم، كيلا يُفهم من تأويلهما زيادة الميم في (المِحال) بكسر الميم؛ لورود الجمع بين هذه المعاني في بعض كتب التفسير، دون الإشارة إلى زيادة الميم أو أصالتها في المفردة، كما فعل الماوردي في تفسيره،

---

[1] ابن جني، مرجع سابق، المحتسب، (٣٥٦/١).
[2] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٤٨٤/١٣-٤٨٥).
[3] مرجع سابق، (٤٨٤/١٣).
[4] مرجع سابق، (١٣/ ٤٨٤).

حيث سرد تسعة تأويلات لـ (المِحال) مكسورة الميم وذكر من بينها (الحول) و(الحيلة) دون أن يشير إلى القراءة الشاذة فيها[1].

إن المتتبع لمعنى المفردة في كتب التفسير يجد إضطرابًا في وضع المفسرين لقول ابن عباس في غير موضعه؛ نتيجة لأثر احتمال الزيادة على القراءة الشاذة. ومن ذلك ما جاء عند السمعاني في تفسيره، قال: "(وهو شديد المِحَال): قال ابن عباس: شديد الحَول"[2]. ولم يشِر السمعاني إلى قراءة ابن عباس لها (شديد المَحال) بفتح الميم. وتحرير الإشكال أن يُذكر تأويل ابن عباس وقتادة في سياق قراءتهما لها بفتح الميم، لا أن يُذكر في سياق قراءة الجمهور لها.

المثال الثاني: اختلاف الصيغة من الاسمية إلى الفعلية، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ۝٧ ﴾[الفجر:٧].

حيث قرأ الجمهور (إرَمَ) بكسر الهمزة وفتح الراء، وذكر الطبري لها عدة معانٍ منها: (اسم بلدة)، ومنها:(أمَّة)، ومنها: (قبيلة)، ومنها: (اسم الهالك)، ثم رجَّح كونها اسم قبيلة من عاد بدليل منعها من الصرف للعلمية والتأنيث، كما مُنعت أسماء القبائل مثل تميم وبكر[3].

وقُرِئ: "بعادٍ أرمَّ ذات العماد، أي: جعل الله ذات العماد رميمًا"[4] بفتح همزة (أرمَّ) وتشديد الميم، وبهذه القراءة تكون الهمزة في أول المفردة زائدة، لأن (رمَّ) من الثنائي المضاعف، وتختلف الصيغة من الاسمية إلى الفعلية. ويتجلى أثر الاحتمال على القراءة الشاذة هنا في استثمار وقوع الهمزة أولاً في المفردة؛ لأنها تزاد أولاً بكثرة، وتكون الهمزة الزائدة هنا لأحد معنيين:

---

[1] الماوردي، مرجع سابق، النكت والعيون، (١٠٢/٣).
[2] السمعاني، مرجع سابق، تفسير القرآن، (٨٥/٣).
[3] الطبري، مرجع سابق، جامع البيان، (٣٦١/٢٤-٣٦٤).
[4] القرطبي، مرجع سابق، الجامع لأحكام القرآن، (٢٦٥/٢٢).

الأول: التعدية، والتقدير عند المفسرين: (أرمَّ الله ذات العماد)[1].

الثاني: الصيرورة. أشار إلى ذلك السمين، وقاسها على (أرَمَّ العظمُ) أي صار باليًا[2].

المثال الثالث: مجيء الحرف المحتمل للزيادة بعد حرفٍ موهم أنه علامة إعرابية.

قال تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

هكذا قرئت عند الجمهور؛ لأن (شيطان) عندهم (فَيْعَالٌ)، وهو مشتق من (شطن)، ونونه أصلية، وقد أعربت الكلمة بالحركات رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ لأنها جمع تكسير.

وقرأ الحسن البصري (الشياطون) [3]. وهنا يتبين تأثير الاحتمال على هذه القراءة من جهة احتجاج القائلين بزيادة النون فيها على اعتبار اشتقاقه من (شاط يشيط)، بمعنى: احترق. وقد عوملت المفردة في هذه القراءة معاملة جمع المذكر السالم، فرُفعت وكانت الواو علامة رفعها؛ لأنها فاعل. ونصبت وكانت الياء علامة نصبها في مواضع النصب كقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وجُرَّت وكانت الياء علامة جرها في مواضع الجر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ الإسراء: ٢٧.

ونُقِل عن الإمام ثعلب - وهو أحد أئمة أهل الكوفة- تغليط هذه القراءة[4]، وقيل عنها أيضًا أنها لغة رديئة، وجعلوا منها (لفلانٍ بُسْتانٌ حولَه بسَاتون)[5].

---

[1] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٤٦٤/٨)، الرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (١٦٨/٣١).
[2] السمين الحلبي، مرجع سابق، الدر المصون، (٧٨٣/١٠)
[3] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٨٨).
[4] ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم والمحيط الأعظم، (١٧/٨).
[5] الزمخشري، مرجع سابق، الكشاف، (٨٨). السمين الحلبي، مرجع سابق، الدر المصون، (١٤٦/١).

وقد تجلت القراءة الشاذة من خلال الأثر النحوي؛ وفيها تقوية الرأي الذي قال بزيادة النون؛ مع أن القياس يخالف ذلك؛ لعدم حذف النون الزائدة عند جمع (فِعْلان) جمع مذكر سالم، حيث نقل ابن جني عن أبي عبد الله الشجري أنَّ جمع (عثمان)، في حال الرفع على (عثمانون)[1]، ونونها زائدة بلا خلاف، ولم تجمع في حال الرفع على (عثامون)، بل جاءت النونان في الجمع وهما زائدتان.

** **

[1] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٢٠٤).

(الفصل الثالث: احتمال الزيادة في القراءات والدرس اللغوي)

المبحث الثاني:

الاحتمال الزيادة في الدرس اللغوي

- الاحتمال والتصريف.
- الاحتمال والنحو.
- الاحتمال والدلالة.
- الاحتمال والمعجم اللغوي.

أولاً: الاحتمال والتصريف

لاشك أن الصرف هو ميدان هذه الدراسة؛ ولذلك فإن احتمال الزيادة يؤثر على ما يتصل به من الأبواب الصرفية أو القوانين والضوابط التي تعارف عليها الصرفيون وأقروها للاحتكام إليها عند اشتباه الأصلي بالزائد؛ رفعًا للإشكالات المتعلقة بالبنية الصرفية وما يتصل بها دلاليًا، وتتلخص أبرز جوانب أثر احتمال الزيادة على الصرف فيما يأتي:

الجانب الأول: الأثر التقابلي بين الإفراد والجمع:

يتجلى أثر الاحتمال على تصريف المفردة في هذا الجانب من خلال المقابلة بين صورتين للحرف المحتمل في الإفراد والجمع، ويظهر في الكلمات التي في وسطها ياء محتملة؛ لأن أصالتها في المفرد دليل ثباتها على صورتها في الجمع، أما لو كانت زائدة قلبت في الجمع همزة، ومن ذلك:

(مدينة): فمن جعل الميم أصلاً؛ لاشتقاقها من (م د ن) كانت الياء فيها زائدة، وبالتالي فإنها تجمع على (مدائن)، كما تجمع (وديعة) على (ودائع)، ومن جعل ميمها زائدة كانت الياء فيها أصلية من (دان) كمعيشة من (عاش) التي تُجمع على (معايش)، وقد شذ جمع (مدينة) على (مداين)، كما شذ جمع (معيشة) على (معائش).

وتبعًا لهذا الأثر تكثر الأخطاء الشائعة حين يُحمل عين الكلمة على الأصالة وهو زائد، أو العكس؛ لمجيء عينها حرفًا معتلاً، ومن ذلك جمع (مدير) على (مدراء)، قياسًا على (كريم) و(كرماء)؛ وعدم التنبه إلى أن الياء في (مدير) أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل وفي (كريم) زائدة؛ وفي التباس هذه بتلك يقع الخطأ بناء على جعل الزائد بمنزلة الأصلي، ومن ذلك أيضًا جمع (مصيف) على (مصائف)، والصواب أن تُجمع على (مصايف)؛ لأن العين المتوسطة فيها أصلٌ وليست زائدة.

وجعل العكبري في اللباب من ذلك: (معين) وجَمَعَها على (معائن)[1]، ولا أرى ذلك صوابًا؛ لأن (فعالل) و(فعائل) جمع (فعيلة) لا (فعيل)، والصواب في جمع (معين) على اعتبار أصالة الميم (مُعنان).

الجانب الثاني: أثر الاحتمال على القوانين الصرفية:

يحتكم الواهم في أصالة الحرف أو زيادته إلى قانون صرفي به تتبين أصالة الحرف أو زيادته، فيلجأ - مثلا- لو أراد تصغير كلمة أو جمعها جمع تكسير إلى القاعدة الصرفية التي تقول: (التصغير يرد الأشياء إلى أصولها)، فيتناول -مثلا- كلمة (عنكبوت) فيجمعها على (عَنَاكِب)، ويصغرها على (عُنَيْكِب) أو (عُنَيْكِيب)، وبسقوط التاء في آخر المفردة تُعرَف زيادتها.

لكن هذه القاعدة لم تسلم من الخرق، بدليل تصغير العرب لـ (ناس) على (نُويس)، والقياس عند الجمهور أن تُصَغَّرَ على (أُنَيِّس) بناءً على أن القاعدة تطلب إعادة فاء الكلمة المحذوف وهي الهمزة عند التصغير.

ولا يفوت صاحب الرأي المخالف للجمهور أن يستثمر هذا الأثر؛ لأنه يستند على دليل من السماع يثبت به أن فاء الكلمة هي النون في أولها ويزن (ناس) على (فعْل) ويحكم بأصالة ألفها. لكن الجمهور لم يستسلموا لتعارض السماع مع القياس في هذه المسألة التي أدى السماع عن العرب فيها إلى نقض القاعدة التي بنوها، بل قاموا يعللون لتصغير المفردة على هذه الصورة بما يأتي:

١- عقد مشابهة بين ألف (ناس)، وألف (فاعل) كما فعل الفارسي؛ لأن كلتيهما تقع ثانية، وهما زائدتان وتقلبان أيضًا واوًا عند التصغير، فتقول في تصغير (ناس: نويس)، كما تقول في تصغير (عامر: عويمر).

---

[1] العكبري، مرجع سابق، اللباب في علل البناء والإعراب، (٤١٠/٢).

٢- عقد مشابهة بينها وبين الكلمات ثلاثية الوضع، فهي في تصغيرها على هذه الصورة تشابه تصغير (باب) على (بويب) [١].

وهذا توجيه جيد؛ لأن التشابه لا يعني التطابق على كل حال. وأستدلُّ على ذلك بأن نائب الفاعل لا يشابه الفاعل من كل وجه، بل يشابهه في كونه مرفوعًا وتاليًا للعامل، ويخالفه في كونه مفعولاً به في المعنى.

وهذا ما جعل الجمهور يتمسكون بمذهبهم ويحملون ما سُمع عن العرب على الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

وتبعًا لهذا الأثر فإن القاعدة التي تقول: (التصغير يرد الأشياء إلى أصولها)، غير مُسَلَّم بها على إطلاقها؛ لأن كثيرًا من المفردات كانت محلاً للخلاف بين العلماء، ولم يكن تصغيرها دليلاً دامغًا فيها يخرجها من إشكالية الاحتمال.

ومن القوانين الصرفية أيضًا: الحكم بزيادة التضعيف إذا تعارضت مع حروف (سألتمونيها) في كلمةٍ ، ومثال ذلك ورود أحد حروف (سألتمونيها) مضعَّفًا كحرف النون في كلمة (جهنَّم)، فحينئذٍ تتنازع الحرف المحتمل زيادتان:

١- زيادة التضعيف في وسط المفردة.

٢- زيادة الحرف باعتباره أحد الحروف العشرة (سألتمونيها) التي تزاد اطرادًا في الكلمة.

والمعلوم أن الصرفيين يحكمون بزيادة التضعيف إذا تعارضت معه زيادة حرف من حروف (سألتمونيها)؛ لأن التضعيف يشمل حروف الزيادة وغيرها؛ والحمل على الأكثر مقدّم عندهم.

---

[١] الفارسي، مرجع سابق، المسائل الحلبيات، (١٧١).

ومع هذا نجد أبا حيان مضطرب الرأي في إحدى المسائل، فهو يذكر هذه القاعدة في أحد مصنفاته، ثم ينقضها، ويخالفها ويحكم بزيادة نوني (جَهَنَّم) في مصنف آخر؛ إذ بيَّن في المبدع أن النون إذا كانت مدغمة فالأكثر فيها الأصالة[١]. لكنه في البحر المحيط أغفل هذه القاعدة حين لاحت له شبهة اشتقاق المفردة من (الجهامة)[٢].

الجانب الثالث: الاشتراك اللفظي:

يؤدي احتمال زيادة الحرف أحيانًا إلى الاشتراك بين لفظين في إحدى صيغ تلك المفردة، وذلك كالميم في (مَعين)، فإذا قلنا: (عِينَ الماءُ): أي أبصِر بالعين، و(عِينَ الرجل) إذا أصيب بالعين، ظهر الاشتراك اللفظي عند صوغ اسم المفعول من الأولى: (ماء مَعِينٌ: بمعنى معيون إذا رئي بالعين)، ومن الثانية: (رجل مَعِينٌ بمعنى معيون: أي أصيب بالعين).

وتبعًا لهذا الأثر اختار أبو علي الفارسي[٣]، وتلميذه ابن جني[٤]، أصالة الميم في أول (معين)؛ لتكون المفردة من (المعن)؛ وليفترق المعنى بين (ماء مَعِين)، و(رجل مَعِين).

ومن الأمثلة كذلك: (مَدِينة)؛ فإنها على اعتبار أصالة ميمها تتجه دلالتها إلى بلدٍ ما يقيم فيه الناس، وأما على اعتبار زيادة الميم في أولها، فهي الأمَة، قالوا عنها مدينة؛ لأنها تدين بالطاعة لسيدها.

ومنه أيضًا جمع (مَلْك) على (أملاك) عند ابن دريد[٥]، والأملاك جمع (مِلْك)، وعدّ الجرجاني هذا الجمع من الشاذ؛ لمخالفته الاستعمال القرآني وعدم وروده في كلام أو شعر يُعرف[٦].

---

[١] أبو حيان، مرجع سابق، المبدع، (١٣٢).
[٢] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (١١٧/٢).
[٣] الفارسي، مرجع سابق، الإغفال، (٤٨٤/٢).
[٤] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨٢١).
[٥] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٩٨٢/٢).
[٦] الجرجاني، مرجع سابق، المقتصد في شرح التكملة، (١٢٤٤/٢).

ويتمثل الاشتراك اللفظي في هذه المفردة في أن المشهور في (أملاك) أن تكون جمع (مِلك)، وأدى أثر الاحتمال المتمثل في جعلها جمعًا لـ (مَلك) إلى الاشتراك اللفظي.

وفي رأيي أن الأخذ برأي الجمهور أوسع لنا وأسلم من الوقوع في دائرة الاشتراك اللفظي؛ فإن لغة العرب لم تعجز أن تصوغ لكل معنى اللفظ الدَّالَّ عليه.

الجانب الرابع:الأثر الصوتي، فالحروف العربية مجموعة أصوات، منها الصائت ومنها الصامت، وحين تتألف الكلمة من هذه الأصوات لابد أن يطرأ عليها الكثير من التغيرات كالتخفيف والإبدال والحذف؛ لتخلق نوعًا من الانسجام الصوتي داخل المفردة، ولعل أبرز التي يظهر فيها أثر الاحتمال على التغيرات الصوتية ما يأتي:

أولاً: استثمار ما حُذِف بسبب الثقل؛ لتقوية احتمال أصالة حرف من حروف (سألتمونيها)، ونقل المفردة إلى جذرٍ آخر؛ لأن الحرف الأصلي قد يُحذف لعلة تصريفية تخرج باللفظ من الثقل إلى الخفة، كما أثر دخول (ال) على همزة (أناس) من الناحية الصوتية؛ فكان سببًا لحذفها فصارت المفردة على النحو الآتي: (الناس).

وقد استثمر المخالف لأصالة الهمزة المحذوفة هذا الأثر؛ ليحكم بالأصالة للألف المنقلبة عن واو في (ناس)، مع أنه -في المقابل- يقرّ بأصالة المحذوف في (إنسان)، وهو حرف الياء؛ لأن أصل الكلمة عنده (إنسيان)، وحذفت الياء بداعي التخفيف.

ومن ذلك أيضًا حذف همزة (مَلك)، وهي فاء الكلمة بداعي التخفيف؛ لأن الأصل فيها (مألك)، وعلى هذا فإنه ينبغي كذلك أن تُجمع على (مآلكة)، لكن اجتماع الهمزتين فيه ثقل؛ ولذلك رأى أبو العلاء المعري أنهم فروا من الابتداء بالهمزة[1]؛ لأن مجيء الألف قبل الهمزة أخف. وقد يكون أصل الكلمة (ملأك) فتكون الهمزة المحذوفة في موضع العين. ولعل ثبات الميم الزائدة

[1] المعري، مرجع سابق، رسالة الملائكة، (٧-٨).

وحذف الهمزة بسبب الثقل كان نتيجة لاحتمال زيادة الميم؛ لثباتها في التصاريف وسلامتها من الحذف.

ثانيًا: تقارب الحرفين في المخرج، كالتماثل الصوتي بين النون والميم؛ لقربهما في المخرج، فالنون تزاد بكثرة في آخر الأسماء، وليست الميم كذلك، لكن السامرائي قوَّى زيادة الميم في (حلقوم)[1] بعد أن عقد مشابهة بين صوتي الميم والنون، فكما أن النون في الأسماء: (خلدون وحمدون) زائدة فهي كذلك في (حلقوم وبلعوم)، والغرض من زيادتها – فيما يراه- هو التصغير.

ثالثًا: التماثل المقطعي: حيث يتأثر القائل بزيادة حرف أو أصالته بالإيقاع الصوتي للكلمة، فيتوهم الزيادة فيها أو الأصالة. من ذلك التماثل المقطعي بين كلمتي (إنسان)، و(نسيان)، وقد قامت إحدى الدراسات الحديثة بالتحليل الصوتي للكلمتين وتوصلت إلى أن الدافع في اشتقاق (الإنسان) من (النسيان) هو التماثل المقطعي بينهما، وأن تأثر الكوفيين بهذا التماثل أوقعهم في إشكال زيادة الهمزة وهي ليست كذلك[2].

رابعًا: اختلاف الحركة القصيرة على فاء الكلمة من الكسر إلى الفتح، نحو (مِحال) من (المحل)، والراجح فيها أصالة الميم إذا كانت مكسورة. لكنها وردت في إحدى القراءات[3] بفتح الميم (مَحال)، فدلت على اشتقاق آخر، وهو (الحول)، وقد أشبهت بهذا الاشتقاق الكلمات المبدوءة بالميم الزائدة مثل: (مَكان) من الكون و(مَقال) من القول.

وإذا خفيت الحركة فقيست (تمحَّلث) على (تمكَّنث)، لم يقم ذلك دليلاً على زيادة الميم في تمحلت لمشابهتها (تمكنت)، وقد دفع الأزهري هذه الشبهة، ولم يقبلها دليلاً على زيادة الميم في

---

[1] السامرائي، مرجع سابق، دراسات في اللغة، (١١٣).
[2] الرشيدي، مرجع سابق، الخلاف الصرفي في كتاب: "الإنصاف في مسائل الخلاف" (٦٣).
[3] قراءة الضحاك والأعرج، انظر: ابن جني، مرجع سابق، المحتسب، (٣٥٦/١).

(تمحلت)[1]، لكنه لم يعلل. ويظهر لي أن شبهة زيادتها مدفوعة بأن التاء تدخل على الأصلي نحو: (تملق)، وعلى الزائد نحو: (تمسكن).

الجانب الخامس: أثر الاحتمال على آراء الصرفيين:

أولاً: ملامح أثر احتمال الزيادة على رأي المتقدمين من علماء الصرف ويتمثل في الجوانب الآتية:

أ) ترجيح أصالة الحرف، ثم القول بجوازه في موضع آخر. ظهر ذلك عند سيبويه الذي رجّح أصالة نون (عنكبوت)[2] في بابين من كتابه؛ لأنها وقعت ثانية، وهي لا تزاد ثانية إلا بثبت، وقد دلَّ اشتقاقها من (العنكب) و(العنكباء)، وجمعها على (عناكب)، وتصغيرها على (عنيكب) على أصالة نونها، لكنه أدرج (عناكب) في أحد المواضع من كتابه تحت بناء (فناعل)[3]، في باب [ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة]. ولم يقبل ابن هشام[4] أن يُنسب هذا الرأي لسيبويه، لكنه ثابت في كتابه. وفي إنكار ابن هشام هذا الرأي دليل على أثر الاحتمال الذي أدّى إلى اضطراب رأي سيبويه، حيث رجَّح أصالة الحرف، ثم أجاز زيادته في موضع آخر.

ب) الخروج من الخلاف، ويتمثل ذلك بلجوء الصرفيِّ إلى القول بجواز الأمرين، كما ظهر ذلك جلياً عند الفراء في احتمال زيادة نون (عنكبوت)[5]، وعند المبرد الذي أجاز في (شيطان) أن

---

[1] الأزهري، مرجع سابق، تهذيب اللغة، (٩٧/٥).
[2] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، (٢٩٢/٤).
[3] سيبويه، مرجع سابق، الكتاب، (٢٥٢/٤).
[4] ابن هشام، مرجع سابق، رسالة: إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، (٦٧).
[5] نقله ابن الأنباري في المذكر والمؤنث، (٤٢٨/١).

تكون من (شطن) و (شيط)[١]، والمازني الذي أجاز الوجهين في (مدينة)[٢]، وابن عباد في نون (سكين)[٣].

ولم يلجؤوا لذلك إلا بعد أن نظروا في الأدلة فوجدوها متكافئة، فتورعوا عن ترجيح الزيادة على الأصالة أو العكس؛ نظرًا لدلالة كل لفظ - مع الزيادة أو مع غيرها- على المعنى الذي يلائمه.

ج) يُنقل عن الإمام خلاف ما ثبت عنه في مصنفاته، كنقل ابن جني عن الإمام ثعلب رأيه في زيادة التاء في أول (تنور)[٤]، والثابت عن ثعلب في كتابه (الفصيح) أن تئور (فعُّول)[٥].

واشتهرت في كتب التصريف نسبة القول بأصالة الهاء في (أمهات) إلى ابن السراج[٦]، وهذا يخالف ما جاء في أصول النحو، حيث حكم ابن السراج بزيادة الهاء[٧].

ولا نستطيع ردّ ما نقله الثقات من علماء اللغة بحجة مخالفته لما جاء عن المنقول عنه، لكن نرد هذا الاضطراب إلى:

١- أن العالم يجيز الوجهين في الحرف المحتمل؛ لعدم تأثر المعنى الدلالي بذلك.

٢- أنه ربما أجاز زيادة الحرف أو أصالته، ثم تبين له من الأدلة أن الصواب خلاف ما ذهب إليه، فرجع عن قوله.

د) فوائت سيبويه. حيث أغفل العديد من الأبنية التي تندرج تحتها مفردات فيها حروف محتملة وقد استدركها الصرفيون من بعده، كابن جني الذي أبدى دهشته قائلاً: "وأما زيتون فأمره

---

[١] المبرد، مرجع سابق، المقتضب، (٣٣٢/٤).
[٢] ابن جني، مرجع سابق، المنصف، (عبارة المازني في المتن)، (٢٦٤).
[٣] ابن عباد، مرجع سابق، المحيط، (س ك ك)، (١٢٦/٦)، (س ك ن)، (١٨٧/٦).
[٤] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٨٢٤).
[٥] ثعلب، مرجع سابق، الفصيح، (٩٨).
[٦] ابن جني، مرجع سابق، سر صناعة الإعراب، (٥٦٤).
[٧] ابن السراج، مرجع سابق، الأصول في النحو، (٣٣٦/٣)، (٣٥٠/٣).

واضح، وأنه (فَعْلُون)، ومقال فائت. والعجب أنه في القرآن، وعلى أفواه الناس"[1]، وجعل مما فات سيبويه أيضًا بناء (فعئل) الذي توزن عليه (جهئم)، على رأي من يقول بزيادة نونها.

وفي تصوري أن هذه المفردات لم تكن لتغيب عن سيبويه؛ وذلك لورودها في القرآن الكريم وشهرتها بين الناس؛ ولكن ربما أثر احتمال الزيادة فيها على ذكر (الزيتون) تحت بناء (فَعْلُول)، و(جَهَنَّم) تحت بناء (فعلل)، ولعل هذا من التورع في التعامل مع مفردات القرآن الكريم التي فيها حروف محتملة، وليس معه في الإتيان ببناء (فعلون) أو (فعئل) دليل قاطع... والله تعالى أعلم بمراده.

الجانب السادس: ملامح أثر احتمال الزيادة على الدراسات الحديثة:

لقد تأثرت العديد من الدراسات الحديثة تأثرًا ملموسًا بهذا الاحتمال، ويتمثل ذلك فيما يأتي:

أ) تناقض الباحث في الحكم بزيادة الحرف تارة، والحكم بأصالته تارة أخرى، يظهر ذلك عند قباوة في نون (برهان)، حيث أورد الكلمة في موضعين من كتابه تصريف الأسماء، ففي الموضع الأول: أوردها مع الأسماء التي تزاد فيها النون رابعة[2]، وفي الموضع الثاني: حكم بأصالتها[3] ؛ لأن الاسم إذا كان رباعيًا وجب أن يقع قبل الألف أربعة أصول، وفرّق بينها وبين نون (زعفران) حيث جعلها في زعفران زائدة وفي (برهان) أصلية.

ب) مخالفة ما تقرر عند علماء اللغة والتصريف القدامى؛ نتيجة لتوهم زيادة الحرف، ونجد ذلك عند الصافي في كتابه الجدول في إعراب القرآن، حيث جعل (صيصية) على زنة (فِعْلِية)[4]. ويُفهم من هذا أن الياء الثانية فيها زائدة، ولم يصرّح بهذا أحد من علماء اللغة؛ لأن الياء في آخر

---

[1] ابن جني، مرجع سابق، الخصائص، (٧٦٩).
[2] قباوة، مرجع سابق، تصريف الأسماء، (٥٣).
[3] مرجع سابق، (٥٥).
[4] الصافي، مرجع سابق، الجدول في إعراب القرآن، (١٥١/١١).

المفردة أصلية بلا خلاف، لكن الذي أوهم زيادتها إدراجها في بعض كتب المعاجم تحت مادة (ص ي ص) وسيأتي الحديث عن ذلك الأثر في موضعه.

ج) طرح آراء جديدة لم يتطرق إليها علماء اللغة؛ نتيجة لعدم الاقتناع بما توصل إليه الصرفيون من الحكم بزيادة الحرف أو أصالته بسبب الاحتمال، فجنح باحثون إلى طرح آراء جديدة؛ للخروج من الخلاف، كما فعلت الحمداني حين ناقشت احتمال زيادة النون في (زيتون)، وعرضت الخلاف الشهير في كونها من (ز ت ن)، أو من (ز ي ت)، ثم أضافت رأيًا جديدًا مفاده: جعل الكلمة ذات أصل رباعي من: (ز ي ت ن)، قياسًا على كلمات رباعية الأصل، مثل (بُرْشُوم)[1].

وكذلك فعلت العجلان في دراستها، حين ضعَّفت كلا القولين المشهورين في اشتقاق (شيطان) من (شطن) أو (شيط)، وخلصت إلى أن الياء والنون في شيطان أصلان[2].

وفي رأيي أن هذه الآراء تؤدي إلى خلق مزيدٍ من الغموض وتوسّع الفارق، وتخرج بنا عن الجادة؛ نظرًا لما يأتي:

١- مخالفتها الصريحة لأقوال الأئمة من الصرفيين والمفسرين.

٢- استنادها على أدلة ضعيفة لم تسلم من الاعتراض.

** **

---

[1] الحمداني، مرجع سابق، أبحاث صرفية، (٢٦٢).

[2] العجلان، مرجع سابق، الأسماء المختومة بألف ونون زائدتين لغير إعراب في القرآن الكريم، (٢٩).

ثانيًا: الاحتمال والنحو

يتقاطع احتمال الزيادة مع الدرس النحوي في جوانب مختلفة، منها:

الجانب الأول: الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون:

أ) ما جاء على صيغة (فعلان أو فيعال)، مثل (شيطان)، حيث أدَّى احتمال الزيادة المتمثل في الخلاف الحاصل من اشتقاق هذه المفردة إلى جواز صرفها إذا جاءت علمًا وكانت نونها أصلية؛ لأنها من (شطن)، وأما إذا جاءت علمًا ونونها زائدة فتمنع من الصرف؛ لأنها من (شيط). وقد تبين من تناول هذه المفردة عند الصرفيين والمفسرين أن الراجح فيها أن تكون مصروفة.

ب) ما جاء على صيغة (فعْلان أو فعَّال) مثل (رُمَّان)، وتختلف عن سابقتها في كونها تتردد بين أصلين ثلاثي من (رمن) فتكون نونها أصلية، - وهذا هو الراجح فيها- وثنائي مضاعف من (رمَّ) فتكونان الألف والنون في آخرها زائدتين. وبناءً على هذا الأثر فإنه لو تسمَّى أحدٌ بـ (رمان) لصُرِف على الراجح من أقوال العلماء.

ج) ما جاء على صيغة (فعلان أو فعلال)، وتختلف هذه المفردة عن سابقتيها في أن الراجح فيها المنع من الصرف؛ بناءً على ما ترجّح عند الصرفيين من أن أصل الكلمة من (البره)، وهو القطع، فلو تسمّى أحد بـ (برهان) مُنِع من الصرف على الراجح عند الصرفيين والمفسرين.

ولو خالف أحدٌ الراجح عند الصرفيين والمفسرين فمنع (شيطان) و(ورمان) وصرف (برهان) لم يكن مخطئًا إن أخذ بالرأي الآخر، لكنه بذلك خالف الراجح والمشهور عند العلماء.

الجانب الثاني: الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل:

لجأ القائلون بعربية (يهود) إلى أن المانع لها من الصرف هو العلمية ووزن الفعل، وقاسوها على (تغلب)؛ وذلك لأن كل واحدة منهما علمٌ لقبيلة، وكلتاهما تبدأ بحرفٍ من حروف المضارعة، ويتجلى أثر احتمال الزيادة في مشابهة المفردة للفعل؛ لأن الياء والتاء الزائدتين في أول المفردة تؤثران على صرف الاسم إن كان على وزن الفعل، كما أن الأخذ بذلك فيه تقوية للرأي القائل بزيادة يائها أولا بدليل الاشتقاق؛ لأن الحكم بأصالة الياء قول مرجوح، والقول بذلك أيضًا يجعلها إلى العجمة أقرب، وقد جاء تصريفها في مواضع عدة من القرآن الكريم بدون ياء، من ذلك قوله تعالى: ﴿ كُونُواْ هُودًا ﴾ البقرة: ١٣٥. وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ البقرة: ٦٢.

الجانب الثالث: جمع المذكر السالم:

أ) الأثر الإعرابي: لقد أدّى الوهم في زيادة الحرف إلى جمع المفردة المختومة بألف ونون جمعَ مذكرٍ سالم، وقد مرّ بنا ذلك في مسألة احتمال زيادة النون في (شيطان) فأعربت بالواو رفعاً والياء نصبًا وجرًا، حيث قرأ الحسن البصري: ﴿**وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون**﴾، فأعربها إعراب جمع المذكر السالم؛ وبهذه القراءة احتج القائلون بأن المفردة من (شيط)، لكن هذا الرأي مرجوح عند علماء اللغة والتفسير؛ لأن الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا يقوي هذا الرأي، لا سيما وقد حكم الإمام ثعلب بتغليطها؛ لأن المفردة عند جمهور القراء جاءت جمع تكسير معربة بالحركات الأصلية الثلاث، وثبت من مناقشة هذه المسألة أن قراءة الحسن توافق لغة ضعيفة، وهي جمع (بستان) على (بساتون).

ب) المقابلة اللفظية: من ذلك مقابلة: (زيتون) بـ (زيدون)؛ لأن كلتيهما مختومة بالواو والنون، وقد جنح القائل إلى هذا ليحكم بزيادة النون في آخر (زيتون)، لكن هذه المقابلة

فيها تكلف واضح؛ لأن الواو في (زيدون) علامة إعرابية، ونونها عوض عن التنوين، وليست نون (زيتون) كذلك؛ لأمرين: الأول: لفظي، يتمثل في إعراب (زيتون) بالحركات، وإعراب (زيدون) بالحروف، والثاني: معنوي؛ لدلالة (زيدون) على جمع المذكر السالم، ودلالة (زيتون) على الشجرة المعروفة. وتبعًا لهذا الأثر لم يُجزْ ابنُ مالك إجراء (الماطرون) من قول الشاعر:

طالَ ليلي وبتُّ كالمجنُون واعترَتنِي الهموم بالماطرون

مجرى (زيتون)؛ بسبب احتمال الزيادة فيها، بل أجراها مجرى (عرَبون)[1]؛ لأن نونها زائدة بلا خلاف؛ لقولهم: (أعرب المشتري) إذا أعطى العربون، وفي مقابلة ابن مالك حرفًا زائدًا بزائد، وإخراج الحرف المحتمل دليلٌ على تأثر الإعراب باحتمال الزيادة.

ونجد هذه المقابلة في جمع التكسير أيضًا، مثال ذلك: ما ذكره الأزهري من أن نونَ (برهان) نونُ جمع جوارًا، وإذا كانت كذلك حُكم بزيادتها، فهو يقابل بينها وبين الكلمات التي جمعت على (فعلان) وقضي بزيادة نونها آخرًا، مثل: جمع (معن) على (معنان).

** **

[1] ابن مالك، مرجع سابق، شرح الكافية الشافية، (١٩٩/١).

ثالثًا: الاحتمال والدلالة

لقد أظهرت الدراسة الأثر الجلي لاحتمال الزيادة على الدلالة؛ وذلك لأن الحرف لا يُزاد إلا لغرض، والزيادة في المبنى تؤدي إلى زيادةٍ في المعنى، ويتلخص أثر احتمال الزيادة على الدلالة في الجوانب الآتية:

الجانب الأول: التعليل لتسمية المفردة:

يتمثل ذلك في الربط بين اللفظ وسبب التسمية به، فالقائلون بزيادة الهمزة في (إنسان)، يعللون لذلك بأن سبب تسميته بذلك هو النسيان، في حين يعلل القائلون بأصالة الهمزة بأن سبب تسمية الإنسان بذلك هو الأنس به، ومنهم من يجعل السبب عائدًا إلى معنى الظهور، وهو ضد الخفاء.

إن التعليل ظاهرة في كتب التفسير، ولا تكاد تخلو مفردة فيها احتمال من توجيهها وتقوية الزيادة أو الأصالة في الحرف المحتمل، وذِكر تعليل اشتقاق المفردة.

الجانب الثاني: عقد المقارنات، ومن ذلك:

أ) المقارنة بين مفردتين متقاربتين في اللفظ والمعنى، ومنه: مقارنة ابن عاشور بين (المماحلة) و(المجادلة)؛ لما بينهما من المشاكلة والتقارب اللفظي والمعنوي لإثبات أصالة الميم في (المِحال)، وكلا المعنيين ورد في الآية ذاتها: قال تعالى: ﴿ وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]. ويفترق المعنى بينهما في كون الجدال لا يصدر عن الله تعالى، فلم يوصف به جلَّ وعلا.

ب) المقارنة السياقية بين المعنى وسياق الآيات؛ لأن بعض المفسرين يلجأ إلى سياق الآيات؛ ليقوي به رأيه في الحرف المحتمل، ومن المقارنة السياقية ربط الحرالي بين النفاق ومعنى

الحركة والتذبذب، وبين الإيمان والكفر الذي ابتدأ به سياق الآيات[1]؛ ليقوي بهذا المعنى السياقي مجيء (الناس) من (ناس ينوس) والحكم بأصالة الألف في وسطها، وهي التي حكم الجمهور بزيادتها لجعلهم اشتقاق المفردة من (الأنس).

الجانب الثالث: التوهم، وذلك عندما يجنح المفسر إلى ذكر معنى غريب لإحدى الألفاظ، لم يقل به أحد من أهل اللغة، ولم يرد عند المحققين من علماء التفسير، وإنما هو وهم وقع بسبب أثر احتمال الزيادة، ومثال ذلك ما ذكره الماوردي من القول باشتقاق (المعين) من (المعونة)، وهذا الرأي خارج إطار الخلاف المشهور فيها، وهو إما أن تكون من (المعن) أو (العين). وأما جعلها من (المعونة) فيقتضي أن تكون اسمًا مفعولا (معين) بمعنى (معوون)، وهذا الوصف لا ينطبق على الماء؛ لعدم وضوح المعنى المتمثل في وقوع العون عليه.

ومنه ما ذكره الألوسي من اشتقاق (العنكبوت) من (العكب)[2]، بمعنى الشدة في السير، وأنه سمي بذلك لشدة وثبه لصيد الذباب. لكن مادة (عكب) تتضمن العديد من المعاني التي تفارق (العنكبوت)، وأشهر تلك المعاني: الغبار، والغلظ في لِحي الإنسان. وهذه المعاني لا تتناسب مع (العنكبوت)، وما ذكره الألوسي مخالف للمشهور من أقوال الصرفيين والمفسرين في المسألة؛ لأنه بناه على توهم زيادة النون؛ ليبرر مجيء (عناكب) على (فناعل) في أحد المواضع من كتاب سيبويه.

الجانب الرابع: تباين المعاني، وهذا الإشكال قد يؤدي إلى صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى غير مراد؛ لأن تباين المعاني يُلزمنا بضرورة الأخذ بما ترجّح، وطرح ما يخالفه، ومن ذلك: القول في تفسير (مَدِينِين) من قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾ [الواقعة: ٨٦]، إذ المشهور أن معناها عند المفسرين (مجزيين)، وذلك على اعتبار زيادة ميمها، لكن الرازي أشار إلى

---

[1] البقاعي، مرجع سابق، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، (١/١٠٠).
[2] الألوسي، مرجع سابق، روح المعاني، (٢٠/١٦٢).

احتمال آخر، وهو: (مقيمين في العذاب)، على اعتبار أصالة ميمها من (م د ن)، ثم وجه المعنى في الآية بقوله: "ووجهه أن يقال: كان قوم ينكرون العذاب الدائم وقوم ينكرون العذاب، ومن اعترف به كان ينكر دوامه ومثله قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ [البقرة: ٨٠]، قيل: إن كنتم على ما تقولون لا تبقون في العذاب الدائم فلم لا ترجعون أنفسكم إلى الدنيا إن لم تكن الآخرة دار الإقامة"[1] ، فالرازي هنا استثمر احتمال أصالة الميم في تدعيم رأي خلافي حول مسألة الخلود في النار، وهذا المعنى الذي أشار إليه مباين للمعنى الراجح في تفسيرها وهو ما تشير إليه المفردة من معنى (الجزاء والمحاسبة).

ومن المعاني المتباينة أيضًا ما تردد في كثير من كتب التفسير من تأويل (حلقوم) بمجرى الطعام، والشراب، وهذا يتعارض مع ما ورد في كتب المعاجم اللغوية التي ذكرت بالإجماع أن الحلقوم مجرى النفس، واستنتج الباحث من ذلك أنه ربما كان في تأويل المفسرين لها على هذا الوجه إيماءة إلى زيادة الميم؛ لنظرتهم العامة للحلق دون أجزائه: الحلقوم، والمريء، والحنجرة...

ومن ذلك أيضًا: (التوراة) عند من يقول بأنها ذات أصل عربي؛ إذ حكم الجمهور بأصالة تائها لأنها مبدلة من واو، وأصلها وورية، وهي بأصالة تائها من الضياء، وبزيادتها تحتمل أن تكون كذلك، وتحتمل معنى التورية المشتملة على الغموض، والخفاء، والكتمان، والتلويح، وما شابه ذلك من المعاني. ومن المؤكد أن معنى التورية الذي يدل على الخفاء والستر لا يتناسب مع الكتاب السماوي الذي أنزله الله تبيانًا للناس وهداية لهم.

الجانب الخامس: الاشتقاق من أصلين، يظهر ذلك في تناول البقاعي للمفردات التي فيها حروف محتملة، وقد صرّح بذلك في اشتقاق (مَعين) من أصلين: (ع ي ن)، و (م ع ن)، معللا ذلك بأن المعين ظاهرٌ للعيون ونافع كالماعون.

---

[1] الرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (١٧٤/٢٩).

وفي موضع آخر يرى أن (المَلَكَ) منحوتة من كلمتين (أ ل ك)، و(ملك)؛ لأن الملائكة عنده اسم جامع للرسالة والمُلك. وكذلك (الإنسان) يراه منحوتًا من (الأنس)، و(النسيان).

ولم أطمئن إلى قبول هذا الرأي لأمورٍ منها:

١- لم يرد هذا الرأي عند المحققين من علماء الصرف والتفسير.

٢- أن هذا مخالف للقانون الصرفي الذي يقضي بتعيّن الترجيح إذا احتمل الحرف الأصالة أو الزيادة بسبب الاشتقاق من أصلين.

٣- أن في هذا القول جمعًا بين معانٍ رجَّحها الجمهور ومعانٍ مرجوحة معترضٍ عليها؛ ولذلك فإن الجمع يُفهم المساواة بينها، وهذا لا يستقيم.

٤- أن النحت من كلمتين يقتضي أن يكون المنحوت زائدًا عن كل أصلٍ منهما، وليس مساويًا لهما.

الجانب السادس: تعدد المعاني تبعًا لتعدد الأصول، نجد ذلك في الكلمات الرباعية التي تحتمل أن تكون من الرباعي وتحتمل أن تكون من اشتقاقين في الثلاثي، ومثال ذلك: (خنزير)، حيث يمكن إرجاعها إلى ثلاثة أصول: (خ ن ز ر) (خ ز ر) و (خ ن ز)، ومنها: (قمطرير) التي يمكن إرجاعها إلى (ق ط ر)، و(ق م ط) و (ق م ط ر).

ويتجلى أثر احتمال الزيادة في تقارب المعاني التي تدور حولها الجذور السابقة، إلا أن الزائد في بعض الجذور ليس من الحروف المطردة في الزيادة (سألتمونيها)؛ ولذلك أغفل العلماء (خ ن ز) و(ق م ط)؛ لأن الراء ليست من أحرف (سألتمونيها)، وبقي أن تكون المفردة بين احتمالين رباعي (خ ن ز ر)، وآخر ثلاثي (خ ز ر).

كما يؤدي تعدد المعاني الناتج عن اختلاف الاشتقاق إلى إثراء الدلالة، واتساعها، ومن الكلمات الدالة على ذلك: (معين)، حيث أشار الدكتور محمد نور الدين في كتابه اتساع الدلالة في القرآن

إلى أن احتمال الزيادة فيها جعلها تدل على معانٍ كثيرة منها: الجريان، والظهور، والكثرة، والمنفعة[1].

الجانب السابع: ربط ما جاء في التفسير بما يدل عليه في اللغة، حيث نجد من علماء اللغة من يقوِّي رأيه بما ورد في كتب التفسير من تأويل، ومن أولئك: الزجاج حين استدل بجواز زيادة الميم في وسط (قمطرير)، بالاشتقاق من (ق ط ر)، قال: "وجاء في التفسير: أن قمطريرًا معناه تعَبَّسَ فيجمع ما بين العينين وهذا سائغ في اللغة، يقال: اقمطرّت الناقة إذا رفعت ذنبها وجمعت قطريها ورمت بأنفها"[2].

وفي كتب التفسير أيضًا كشفت الدراسة عن اهتمام المفسرين بآراء الزجاج؛ ولعل ذلك يعود لأمرين:

الأول: القيمة العلمية لكتابه (معاني القرآن وإعرابه).

الثاني: اطلاعه الواسع على ما جاء في كتب التفسير، والجمع بين التأويل وما ثبت في اللغة.

الجانب الثامن: إغفال المفسرين للحديث عن أصل كلمةٍ ما، والاكتفاء بتأويلها دون الإشارة إلى جذرها اللغوي لم يكن عبثًا، بل قد يكون هذا الإغفال نتيجة لأثر الاحتمال، وخشية الوقوع في الزلل؛ لأن المفسر يتعامل مع مفردات القرآن الكريم.

ومن المفردات التي أغفل المفسرون الحديث عن أصلها (زيتون)، و (رمان)، مع أن الخلاف فيها عند الصرفيين شهير، ولا يُتصوَّر أن المفسرين لم يطّلعوا على ما ورد فيهما من آراء، ولعل أهم الأسباب التي جعلت المفسر يغفل ذكر أصل الكلمة:

١- تكافؤ آراء الصرفيين، وتضافر أدلة كل فريق.

---

[1] المنجد، مرجع سابق، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، (٢٠٢)

[2] الزجاج، مرجع سابق، معاني القرآن الكريم وإعرابه ، (٥/ ٢٠١-٢٠٢).

٢- أن الخلاف واقع بين أئمة اللغة المحققين، وقد أدى إلى انقسام المتأخرين من علماء الصرف؛ تبعًا لهذا الخلاف، كما جاء في مسألة أصالة نون (رمان)، والخلاف المشهور فيها بين الخليل وسيبويه من جهة وأبي الحسن الأخفش من جهة أخرى.

الجانب التاسع: أثر احتمال الزيادة على القرينة الشرعية. من ذلك: الحكم بزيادة الهمزة في إنسان على اعتبار اشتقاقه من النسيان، والإنسان مؤاخذ بما يعمله من خير أو شر، أما الناسي فلا يؤاخذ بنسيانه، قال عليه الصلاة والسلام: (وُضِعَ عن أمتي الخَطأ والنِّسيانُ وما استُكرهوا عليه). ولذلك فإن جعل الهمزة زائدة يتعارض مع القرينة الشرعية التي تسقط النسيان عن الإنسان؛ لأن النسيان صفة من صفاته، وليس لأنه أصل تسميته.

وفي زيادة ميم (سرمد) أشار الرازي إلى أن المعنى الذي تكون فيه زائدة يستحيل أن يكون في حق الله تعالى فلا يطلق عليه لفظ (سرمدي)[1] على اعتبار الميم زائدة؛ لأن السرد فيه معنى التعاقب وحدوث أجزاء الزمان تباعًا، وهذا لا يليق به جل شأنه. وتبعًا لأثر القرينة الشرعية المتمثلة في تعظيم الله تعالى وتنزيهه عما لا يليق به؛ فإنه جل شأنه لا يُوصف بـ (السرمدي)؛ لأن الراجح زيادة الميم في (سرمد).

** **

[1] الرازي، مرجع سابق، مفاتيح الغيب، (١٣٥/١)

رابعًا: الاحتمال والمعجم اللغوي

إنَّ تأثر المعاجم اللغوية باحتمال الزيادة لا يخفى على المشتغلين بالدرس اللغوي؛ نظرًا لتعدد مدارس المعجميين، واختلاف مناهجهم، وتأثر بعضهم ببعض، وتباين تعاملهم مع الحرف المحتمل في المفردة اللغوية.

ولقد كشفت هذه الدراسة عن العديد من جوانب القصور في قضية احتمال الزيادة، ولعلَّ من أبرزها:

الجانب الأول: وضع المفردة تحت جذور مختلفة؛ مراعاة للاحتمال الوارد في حروفها، فقد ترد تحت جذرين، مثل ورود (صيصية) في جذر ثلاثي: (ص ي ص)، وفي جذر رباعي:(ص ي ص ي). وتحت ثلاثة جذور ثلاثية، مثل ورود (إنسان) في: (أ ن س)، و(ن و س)، و(ن س ي). وتحت أربعة جذور ثلاثية، مثل ورود ملائكة في: (أ ل ك)، و(ل أ ك)، و(ل ا ك)، و(م ل ك).

لكن أصحاب المعاجم حين يوردونها في موضعها -الذي تترجح فيه الأصالة أو الزيادة- يتوسعون في إيضاح معانيها المختلفة، في حين يوردونها في الاشتقاق الثاني بصورة مقتضبة. ومن ذلك (معين) ترد في مادة (م ع ن) بإسهاب، وفي مادة (ع ي ن) للتنبيه على الاحتمال فقط، تأمل ذلك في محكم ابن سيدة[1].

ونتيجة لهذا الأثر نجد المتأخرين من أصحاب المعاجم يوجهون نقدًا إلى من سبقهم؛ لذكر المفردة في مواضع مختلفة، كالزبيدي في تاج العروس، إذ نقد صاحب القاموس المحيط؛ لإعادة المفردة (أمهات) في مادة (أ م هـ)[2]، مع العلم إنه قال بزيادتها في (أ م م)، وذكر بأنه لا معنى

---

[1] ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، (م ع ن)، (٢٠٣/٢)، و (ع ي ن)، (٢٤٨/٢).
[2] الزبيدي، مرجع سابق، تاج العروس، (٣٢٧/٣٦).

لإعادتها. لكن الفيروز آبادي لم يكن صاحب بدعة في ذلك، بل سبقه إلى ذلك الأزهري في التهذيب والجوهري في الصحاح.

وفي الدراسات الحديثة انتقد درويش إيراد (الناس) في عدة مواد مختلفة وعدَّ ذلك من الخلط الذي يضيع الطالب ويدخله في المتاهات[1]. لكنّي ألتمس لأصحاب المعاجم العذر في هذا الصنيع؛ لأنه قد يبرر لإعادتها في جذور أخرى أمور منها:

١- الإشارة إليها في موضعها الأصلي، لمن التبس عليه جذرها.

٢- التسهيل على الباحث في المعجم، فقد يكون متوهمًا زيادة الحرف، فيجدها مفسّرة أو مُحالاً إليها.

٣- مراعاة أقوال الأئمة، وقد صرّح بذلك ابن سيدة في المحكم حين ذكر أن سبب إعادة (الرمان) في (ر م ن) هو اشتقاقها من الثلاثي عند الأخفش؛ لأن نونها عنده أصلية. وقد سبق أن وضعها في الثنائي المضاعف[2]؛ مراعاة لرأي الخليل وسيبويه فيها؛ لأن نونها عندهما زائدة. وكذلك فعل حين أعاد (استكان) في (ك ي ن) مراعاة لرأي أبي علي الفارسي؛ لأن السين فيها عنده زائدة. وقد سبق أن ذكرها في (س ك ن)[3]، والظاهر عنده أن اشتقاقها منه.

٤- موسوعية كتب معاجم المتأخرين كلسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي؛ لأنها تجمع كل ما ورد في المعاجم السابقة وتعزو إلى المتقدمين آراءهم وطرائقهم في ترتيب الجذور.

الجانب الثاني: عدم مراعاة الحروف الأصلية في ترتيب المواد، ومخالفة الجمهور في ذلك، والاعتماد على رأي مرجوح. من ذلك ذِكر ابن دريد لـ (الملائكة) تحت الجذر (م ل ك) مع أنه نصَّ على زيادة الميم بقوله: "أصل الملائكة الهمز، الواحد ملأك... واشتقاق ذلك من المألكة

---

[1] الدرويش، مرجع سابق، إعراب القرآن الكريم وبيانه، (٣٠/١).
[2] ابن سيدة، مرجع سابق، المحكم، (ر م ن)، (٢٦٦/١٠)، (ر م م)، (٢٤٤/١٠).
[3] المصدر سابق، (سكن)، (١١٢/٧)، (ك ي ن)، (٧٢٢/٦).

وهي الرسالة والجمع مآلك"[1]، واستدل على جواز جعلها أصلية بجواز جمع (ملك) على (أملاك)[2].

وذهب الجوهري أيضًا إلى أن الميم في (مَلك) زائدة، لكنه وضع (الملائكة) في (ملك)، وهو يرى أنها (مفعل)، على اعتبار زيادة الميم، وكان مقتضى ذلك أن يضعها في (ألك)، ولعل الدافع لذلك عند ابن دريد والجوهري هو أن دوران المفردة مع الزيادة (ملك) أشهر من مجيئها على الأصل (ألك)، ومع هذا فإن وضع المفردة في بابها أضبط وأحكم.

واعترض الجرجاني على ذكر ابن دريد للملائكة في(ملك) على اعتبار أصالة ميمها، ولم يعتد به؛ لأن في الجمهرة مفرادت وضعت في غير موضعها، ذكر منها الجرجاني: وضع (لِثة) مع (ثهلان)، و(رِعَة) مع (عاهر) [3].

وفي لسان العرب نقل ابن منظور نقد ابن بري لأصحاب المعاجم في جعلهم (الصيصية) في غير موضعها[4] ؛ لأن أكثر المعاجم وضعتها تحت جذر ثلاثي، وحقها أن تذكر تحت جذر رباعي لأن جمهور علماء الصرف حكموا بأنها ذات أصل رباعي.

ومن هنا فإن أثر احتمال الزيادة يتفاقم حين يُحكم على الكتاب بالاضطراب نتيجة اعتماد جذور على آراء مرجوحة مخالفة لرأي الجمهور.

الجانب الثالث: إغفال ذِكر المفردة في جميع جذورها المحتملة، كإغفال صاحب العين لـ (استكان)، وإغفال ابن دريد لها و لـ (زيتون)، و(رمان) في الجمهرة. وإغفال الفارابي لـ (زيتون)، و(برهان)، وإغفال ابن فارس لـ (استكان)، و(الملائكة)، و(العنكبوت)، و (زيتون)، (تنور)، و(الماعون)، و (برهان) في مقاييس اللغة. وإغفال الفيومي في المصباح لـ

---

[1] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٩٨٢/٢).
[2] مرجع سابق، (٩٨١/٢).
[3] الجرجاني، مرجع سابق، المقتصد في شرح التكملة، (١٢٥٢/٢).
[4] ابن منظور، مرجع سابق، اللسان، (ص ي ص)، (٥٢/٧).

(العنكبوت)، و(صيصية)، و(سرمد). وإغفال الأصفهاني في المفردات: لـ (العنكبوت)، و(تنور)، و(الماعون).

ولعلَّ أبرز الأسباب لهذا الإغفال هو احتمال زيادة الحرف؛ لأن العنكبوت –مثلاً- كلمة عربية، ويعد إهمال ذكرها في عدد من المعاجم كمقاييس اللغة، والمصباح المنير والمفردات خللاً، ويجدر بالدراسات اللغوية التنقيب عن أسبابه. وقد أشارت هذه الدراسة إلى أحد تلك الأسباب.

الجانب الرابع: وضع المفردة تحت بنائين. جاء ذلك عند الفارابي في ديوان الأدب، ومن الأمثلة على ذلك: جعله (سُنْبل) تحت باب (فُعْلل أو فُنْعُل)، ومن ذلك أيضًا ذكره لـ (عنكبوت) تحت بنائين: (فعللول أو فنعلول).

ويظهر لي أن الفارابي عمد إلى ذلك نتيجة أثر احتمال زيادة النون؛ لأنه - حين يسوق العديد من المفردات تحت هذا البناء- يشير إلى القول بجواز الأصالة والزيادة في الكلمة التي وقعت النون فيها ثانية، مغفلاً ما ثبت عند النحاة من القول بأصالتها ما لم يقم دليل قاطع من اشتقاق أو غيره على زيادتها.

وفي هذا ما فيه من الاضطراب؛ لأن هذا التقسيم قائم على الشك الذي تشير إليه (أو).

الجانب الخامس: تفسير المفردة في غير بابها. ومن ذلك إغفال ابن فارس لـ (عرجون) في باب (ع ر ج)، وعدم ذكر (ع ر ج ن)، وإيراد (عرجون) في مادة (أ هـ ن) ليفسِّر بها (الإهان)، قال: "هو العرجون، وهو ما فوق شماريخ عذق التمر، أي النخلة"[1].

الجانب السادس : التوهُّم. وقد أدَّى توهم زيادة الحرف إلى تناقض صاحب المعجم، ويظهر ذلك عند ابن دريد في نون (قنطار)، حيث عرض المفردة في باب الثلاثي، ثم قال: "فأما القنطار

[1] ابن فارس، مرجع سابق، مقاييس اللغة، (٥٨).

ونحوه فستراه مفسرًا في الرباعي إن شاء الله؛ لأن النون فيه أصل"[1]، ثم نقض قوله السابق بقوله في الرباعي: "والقنطار معروف، النون فيه ليست أصلية"[2].

ويتمثل أثر احتمال الزيادة هنا في سهو ابن دريد الذي بدا متناقضًا في الحكم بزيادة نون (القنطار)، وقد يكون هناك تصحيف في أحد المواضع التي ذكر فيها (القنطار).

وتدعو الدراسة إلى عدم الأخذ برأي ابن دريد في هذه المسألة بناءً على ما تبين فيها من تناقض؛ لأن الأخذ به لا يعد حجة لزيادة الحرف، أو أصالته؛ لملابسته الوهم في مراد ابن دريد. وأن الأولى هو اختيار القول الموافق لما ترجَّح عند علماء اللغة.

ومن ذلك توهم أبي حيان جذرًا لم يرد في المعاجم، وهو (ي هـ د)؛ لأنه يريد أن يثبت أصالة الياء في (يهود)[3] ، فتصوّر أن قولنا: (يهَّده) بمعنى: صيَّره يهوديًا، ولم أقف على استعمال هذا اللفظ لهذا المعنى وإنما المشهور (هوَّده) صيّره يهودياً.

الجانب السابع: الأصول المماتة: حيث أدرج أصحاب المعاجم كثيرًا من المفردات تحت أصول غير مستعملة سوى في مفردة أو مفردتين، ومن ذلك إدراج: ترقوة، في (ت ر ق)، وزيتون في (ز ت ن)، وتنور في (ت ن ر)، ومدينة في (م د ن)، ورمان في (ر م ن)...إلخ

ويظهر لي أنهم عمدوا إلى ذلك لأمور منها:

<u>الأول</u>: أن هذا الأصل كا ن مستعملاً في اللغة القديمة. ونحن نعلم أن اللغة العربية على سعتها قد يهمل الكثير من استعمالاتها مع مرور الزمن.

<u>الثاني</u> : أن العرب لم تبن هذا اللفظ إلا للدلالة على شيء واحد.

---

[1] ابن دريد، مرجع سابق، الجمهرة، (٧٥٨/٢).
[2] مرجع سابق، (١٥٣/٢).
[3] أبو حيان، مرجع سابق، البحر المحيط، (٤٨٧/١).

الثالث: عدم قناعتهم بزيادة الحروف فيها، وأن الأغلب على ظنهم أصالة الحرف في هذه المفردات.

ولم يكتف أصحاب المعاجم بذلك، بل رووا في كتبهم أدلة من السماع تؤيد أصالة هذه الحروف في التصريف، ومن ذلك: (ترقيث الرجل بمعنى: أصبت ترقوته)، و(أرض زتِنة، بمعنى: يكثر فيها شجر الزيتون)، وقولهم لصانع التنانير (تنّار)، وجمع مدينة على (مدن) و(مدائن)، وقولهم (أرض مرمنة، أي: كثيرة الرمان).

ويتجلى أثر الاحتمال في هذا الجانب في الاعتداد بالأصول المماتة والاستدلال بها على أصالة الحرف.

وتبعًا لهذا الأثر نجد في الدراسات الحديثة خروجًا عما تعارف عليه علماء اللغة من أصحاب المعاجم، حيث أجمعوا على إدراج (ترقوة) في (ت ر ق)، وخالفت إحدى الدراسات القرآنية الحديثة هذا الإجماع ووضعت (الترقوة) تحت الجذر (ر ق ى)[1]، وربما كانت حجته إدراجها تحت أصل مستعمل لا مهمل؛ أخذا بالرأي المرجوح القائل بزيادة التاء، لكنه لم يسرد الأدلة الكافية الشافية لمخالفة ما أجمع عليه الصرفيون وأصحاب المعاجم في مصنفاتهم.

** **

[1] جبل، مرجع سابق، المعجم المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، (٨٣٦).

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة، أسأل الله تعالى أن أكون قد وُفِّقت في الوقوف على ظاهرة احتمال الزيادة في المفردة القرآنية، والكشف عن أبرز ملابساتها؛ للخروج بحكم دقيق على الحرف المحتمل للزيادة.

ولست أزعم أني قد أتيت على جميع الحروف المحتملة للزيادة في القرآن الكريم، ولكني استطعت -بحمد الله- الوقوف على عيِّنةٍ منها، وربط القوانين الصرفية بتأويل المفسرين في عدد من المفردات القرآنية؛ لتأكيد أصالة الحرف، أو زيادته.

ولا تجرؤ هذه الدراسة على الجزم والقطع بأصالة الحرف، أو زيادته، ولكنها استطاعت أن تجمع أشهر أقوال علماء اللغة والتفسير، وتبين الراجح منها وفق القوانين المتفق عليها في باب الزيادة. ولا بد من الإشارة إلى أن ترجيحات الباحث تحتمل الصواب والخطأ، وتقبل النقض والرد عليها مع الدليل.

ولقد وقفت على الكثير من الأسرار اللغوية التي أودعها الله تعالى في كتابه المعجز، وأدركت أن هذا الاحتمال الذي تعددت فيه آراء جهابذة الصرف والتفسير من دلائل الإعجاز، لاسيما أن من العلماء من توقف عند بعض المفردات، ولم يصدر في حروفها حكمًا بأصالة ولا بزيادة.

وقد توصَّلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- اتسم منهج الفراء بطابع خاص إزاء المفردات المحتملة للزيادة، فهو يتوقف عن الترجيح، ويجيز الوجهين: زيادة الحرف وأصالته في عدد من المفردات مثل: (إنسان) حيث يجيز فيها أن تكون من النسيان، ومن الأنس، وكذلك (معين) يجيز فيها أن تكون من (المعن)، ومن (العين)، ويجيز في (عنكبوت) أصالة نونها وزيادتها وكذلك تائها.

٢- فوائت سيبويه: حيث أغفل الحديث عن معظم المفردات في هذا البحث، ومنها: (زيتون، جهنم، عرجون، الماعون، تنور، توراة، المسيح، معين... إلخ)، وقد استدرك عليه الصرفيون ما فاته من الكلمات التي لا يُغفل عنها، ولعل السبب في ذلك الإغفال هو قوة الاحتمال وتكافؤ أدلة الصرفيين في الحرف المحتمل؛ وصعوبة القطع بأصالة الحرف أو زيادته، ولا أرى في ذلك إلا تورع العلماء وخوفهم من الوقوع في الزلل لا سيما فيما يتعلق بالقرآن الكريم.

٣- ظهر ابن كيسان في مسألتين من مسائل البحث، هما: احتمال زيادة الميم في (الملائكة)، واحتمال زيادة النون في (زيتون). وكان رأيه في المسألتين مخالفًا لآراء الجمهور.

٤- اضطراب آراء أصحاب المعاجم في العديد من مسائل الأصالة والزيادة.

٥- ظهر عند البقاعي في تفسيره محاولة نحت اللفظ المتضمن حرفًا محتملاً من اشتقاقين في العديد من المسائل للخروج من دائرة الاحتمال نظرًا لتقارب المعاني.

٦- تتضمن كتب التفسير أقوالاً منسوبة إلى النحاة الذين لم تصل إلينا مؤلفاتهم، فالسمعاني مثلاً ينقل عن قطرب رأيًا في أصالة ميم (الماعون)، في حين لا نجد من كتب اللغة من يسبق السمعاني في هذا النقل.

٧- تناقض الآراء المنقولة عن أئمة الصرف، مع ما ثبت في مصنفاتهم، كما في مسألة (تنور)، حيث نقل عن ثعلب القول بزيادة تائها، والثابت عنه في الفصيح القول بأصالتها. وكما في مسألة (أمهات)، حيث نقل عن ابن السراج القول بأصالة هائها، والثابت عنه في الأصول القول بزيادتها. وهي قضية ينبغي تتبعها في سائر الأبواب الصرفية والكشف عن ملابساتها.

٨- حَكَمَ ابن فارس بزيادة حروف من غير (سألتمونيها)، لكنه لم يراع ذلك في الترتيب المعجمي، فهو يرى زيادة الخاء في (برزخ)، ولا يذكر المفردة في مادة (ب ر ز) بل يجعلها تحت الرباعي (ب ر ز خ).

٩- لم ترد اللام محتملة للزيادة في مسائل البحث.

١٠- الميم والنون أكثر حروف الزيادة التي جاءت محتملة في القرآن الكريم.

١١- أثبتت الدراسة أن فاء الكلمة هو أكثر الحروف التي تأثرت بالاحتمال، ثم بعد ذلك لام الكلمة، ثم عينها.

١٢- إذا قوي الخلاف الصرفي في الحكم بزيادة الحرف أو أصالته، فإن المفسرين يغفلون ذكر ذلك الخلاف، والحديث عن الحرف المحتمل، مكتفين بذكر معنى المفردة فقط، ومن أشهر ما أغفلوه: اشتقاق (الرمان)، و(الزيتون) مع شهرة الخلاف الصرفي فيهما.

١٣- في تفسير الماوردي ترجيحات لمعانٍ مرجوحة، والإدلاء بآراء غريبة، منها: ترجيح اشتقاق (الشيطان) من (شاط يشيط)، واشتقاق (معين) من (العون).

١٤- إدخال المفردات المشتملة على حروف محتملة للزيادة تحت جذور مختلفة في المعاجم اللغوية، وعدم اعتداد بعض المعاجم بأصالة الحرف في الترتيب المعجمي رغم حكم أصحاب المعاجم بزيادته، ومثال ذلك: إيراد (الملائكة) في (ملك) عند ابن دريد في الجمهرة، مع التنبيه على أن (مَلك) على زنة (مفعل).

١٥- كثرة نقول المفسرين عن الزجاج في المسائل الصرفية.

وأهم التوصيات التي جرجت بها هذه الدراسة:

١- بناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من أن الفراء يجيز في كثير من المسائل الوجهين: زيادة الحرف وأصالته، وبما أن هذه الدراسة لم تخرج عن نطاق المفردات في القرآن الكريم، فإنها توصي بتعقب آرائه في مفردات اللغة خارج نطاق مجال هذه الدراسة، والكشف عن أسباب هذه الظاهرة، وكل ما يتعلق بهذه القضية في جوانبها المرتبطة بعلمي التصريف والدلالة.

٢- أن لفظ (العنكبوت) من الألفاظ التي تناولها الصرفيون في كثير من أبواب التصريف، وقد تناولت هذه الدراسة جانب الخلاف في زيادة النون في وسطها، والتاء في آخرها، لكن الباحث

وقف على خلافات أخرى في جوانب متعددة كالتذكير والتأنيث، والخلاف في الإفراد والجمع، وفي التصغير، وتناولهم لها في مسائل التمرين. فحري أن يُسلط عليها الضوء في جميع تلك الجوانب، في بحث يجمع ما تشتت من الآراء حولها في كتب اللغة ويخرج بنتائج مثرية.

٣- أن احتمال الزيادة أدى إلى شتات المفردات تحت جذور متعددة؛ ولذلك فإن هذه الدراسة توصي باستقراء شامل لجميع المواد اللغوية وحصر الجذور التي وردت في مفرداتها حروف محتملة للزيادة، ثم ترتيبها وفق منهجية واضحة؛ لتكون مهمة الدراسة المعجمية هي الإحالة إلى المفردة في كتب المعاجم الأصيلة، وهذا يسهل على الباحثين الوصول إلى المفردة -التي أثر فيها الاحتمال- في جميع مضانّها.

٤- تفسير البقاعي مليء بمناقشة المسائل الصرفية، وله آراء صرفية انفرد بها، وتوصي هذه الدراسة بتتبع آرائه الصرفية في باب الزيادة وفي غيره من الأبواب الصرفية.

٥- تُعدُّ القراءات الشاذة مجالاً خصبًا لإجراء مثل هذه الدراسة عليها.

** **

ثبت المصادر والمراجع

ابن الأبرص، عبيد، (١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م)، ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: حسين نصار، مصر: مكتبة الحلبي.

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الأثر، تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأخطل، غياث بن غوث، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.)، ديوان الأخطل، ط٢، تحقيق: مهدي محمد ناصر، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأخفش، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة،(١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، معاني القرآن، ط١، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: رشيد بن عبد الرحمن العبيدي، وآخرون، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الأشموني، محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي.

الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد،(١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م) مفردات ألفاظ القرآن، ط٤، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق: دار القلم.

الأعشى، ميمون بن قيس، (٢٠٠٢م)، ديوان الأعشى، تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، الجماميزت.

ابن الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط١، تحقيق: جودة مبروك ورمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم:

- الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، بيروت: المكتبة العصرية.
- (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، الزاهر، ط٣، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر.
- (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، لجنة إحياء التراث.

الأنصاري، حسان بن ثابت،(١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م) ديوان حسان بن ثابت، ط٢، تحقيق: عبد أ. مهنا، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنصاري، عبد الرحمن بن حسان بن ثابت،(١٩٧١م)، ديوان عبد الرحمن الأنصاري، تحقيق: سامي مكي العاني، بغداد: مطبعة المعارف.

برجشتراسر، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، التطور النحوي للغة العربية، ط٢، أخرجه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

البرقوقي، عبد الرحمن، (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، بيروت: دار الكتاب العربي.

أبو تمام، حبيب بن أوس، (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م)، ديوان أبي تمام، ط١، تحقيق: شاهين عطية، بيروت: مكتبة الطلاب.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م)، فقه اللغة، ط١، تحقيق: جمال طلبة، بيروت: دار الكتب العلمية.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، الفصيح، ط٢، تحقيق: علي بن حمد الصالحي، مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء.

الثمانيني، عمر بن ثابت، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، شرح التصريف، ط١، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض: مكتبة الرشد.

الجاربردي، فخر الدين، وآخرون، (١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م)، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية.

جبل، محمد حسن، (٢٠١٠م)، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، ط١، القاهرة: مكتبة الآداب.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م) المقتصد في شرح التكملة، ط١، تحقيق: أحمد بن عبد الله الدويش، الرياض: مطبوعات جامعة الإمام.

الجرجاني، علي بن محمد، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، التعريفات، بيروت: دار الكتاب العربي.

الجريري، المعافى بن زكريا، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، الجليس الصالح الكافي، ط١، تحقيق: إحسان عباس، بيروت:عالم الكتب.

الجمحي، أبو دهبل، (١٣٩٢هـ/ ١٩٧١م) ديوان أبي دهبل، ط١، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، العراق: مطبعة الفضاء.

ابن جني، أبو الفتح عثمان:

- (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م)، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق: حسن محمود هنداوي، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، الخصائص، ط٢، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: عالم الكتب.
- (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، سر صناعة الإعراب، ط٢، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.
- (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، المحتسب، ط٢، تحقيق: علي النجدي وآخرون، دار سزكين.
- (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، المنصف، ط١، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.

الجهني، عبد العزيز بن محمد، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، آراء ابن السراج غير البصرية في كتابه الأصول في النحو، رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

الجواليقي، موهوب بن أحمد، المعرَّب:

- تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب المصرية.
- (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، ط١، تحقيق: ف. عبد الرحيم، دمشق: دار القلم.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (١٩٩٠م)، الصحاح، ط٤، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين.

الجيل، عبد العزيز صافي، (٢٠١٣م)، بحث قصير، ظاهرة الإشباع في العربية بين الضرورة والاختيار، جامعة القصيم، مجلة إسلامية واجتماعية متقدمة، المجلد:(٣) العدد: (١٠).

الحديثي، خديجة، (١٩٦٥م) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط١، بغداد: مكتبة النهضة.

الحربي، عبد الرزاق بن فراج، (١٤١٤هـ)، تداخل الأصول عند اللغويين، أطروحة دكتوراة، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

حسان، تمام، (١٩٩٤م)، اللغة العربية معناها ومبناها، المغرب: دار الثقافة.

حسن، عباس، النحو الوافي، ط٥، مصر: دار المعارف.

حسن، وداد رجب، (١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م)، آراء سيبويه النحوية والصرفية في كتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، رسالة دكتوراة، مصر: جامعة الأزهر.

حقي، إسماعيل، (١٣٣١هـ)، تفسير روح البيان، المطبعة العثمانية.

الحمداني، خديجة زبار، (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م)، أبحاث صرفية، ط١، عمان: دار صفاء.

الحموز، عبد الفتاح، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ظاهرة القلب المكاني، ط١، عمان: مؤسسة الرسالة.

أبو حيان، محمد بن يوسف:

- (١٤١٨هـ).ارتشاف الضرب، ط١، تحقيق: رجب عثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- البحر المحيط، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
(١٣٢٨هـ)، البحر المحيط، مصر: طبعة دار السعادة.
- (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، المبدع في التصريف، ط١ تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، الكويت، مكتبة دار العروبة.

خاشع، رجاء عبد الرحيم، (نيسان/٢٠١٢م)، دلالة صيغة (فاعول) في القرآن الكريم، بحث قصير، مجلة دراسات تربوية، بغداد، العدد الثامن عشر.

ابن خالويه: الحسين بن أحمد، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ليس في كلام العرب، ط٢، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة.

الخفاجي، شهاب الدين، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، بيروت: دار صادر.

الخوارزمي، القاسم بن الحسين (١٩٩٠م)، شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)، ط١، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

الدرويش، محيي الدين(١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، إعراب القرآن الكريم وبيانه، اليمامة- ابن كثير- دار الإرشاد.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن:

- (١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، الاشتقاق، ط١، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل.

- (١٩٨٧م)، جمهرة اللغة، ط١، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة،(١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م) ديوان ذي الرمة، ط١، تحقيق: مطيع ببيلي، ط١، المكتب الإسلامي.

الرازي، فخر الدين، (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، مفاتيح الغيب، عمان: دار الفكر.

الرازي، محمد بن أبي بكر، (١٩٨٦م)، مختار الصحاح، مكتبة لبنانئ.

الرشيدي، نايف إبراهيم، (٢٠١١م)، الخلاف الصرفي في كتاب: (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات بن الأنباري، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة مؤتة.

الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، (مخطوط)، مكتبة داماد إبراهيم، الرقم: ١٠٧٤-١٠٧٥.

الزبيدي، عبد اللطيف، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ط١، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب.

الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق مرتضى، (١٣٨٥هـ/١٩٦٥م)، تاج العروس، ط٢، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت.

الزبيدي، محمد بن الحسن، (١٨٩٠م)الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات، عناية: أغناطوس كويدي، طبعة روما.

الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

الزهراني، عبد الكريم بن صالح، رد الألفاظ إلى أصولها، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

السامرائي، إبراهيم، دراسات في اللغة، جامعة بغداد، ١٩٦١م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، تقديم: إحسان عباس، بيروت: دار صادر.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف.

أبو سمور، زياد، الخلاف الصرفي في باب الأسماء الواردة في سورة البقرة، بحث قصير، مجلة جامعة طيبة، العدد:١٠، ١٤٣٧هـ.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عمر السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

السيد، عبد الحميد، تصريف الأفعال، المكتبة الأزهرية، للتراث، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ابن سيدة، علي بن إسماعيل:

- المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:

- الاقتراح، تحقيق: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.
- التحبير في علم التفسير، تحقيق: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- المزهر، تحقيق: محمد جاد المولى بك، وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب، تحقيق: التهامي الراجي الهاشمي، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة.

ابن شأس، عمرو، ديوان عمرو بن شأس، تحقيق: يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

الشايب، فوزي، خواطر وآراء صرفية، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردني، العدد: (٤٧)، ١٤١٤هـ.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

الشيباني، النابغة، ديوان نابغة بني شيبان، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٥٣هـ.

شيخ زادة، محيي الدين، حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

ابن أبي الصلت، أمية، **ديوان أمية بن أبي الصلت**، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

الصمة، دريد، ديوان دريد بن الصمة، تحقيق: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة.

طنطاوي، محمد سيد، التفسير الوسيط، دار نهضة مصر، القاهرة، ط١.

ظاظا، حسن، (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، الساميون ولغاتهم، ط٢، دمشق: دار القلم.

العايد، سليمان، (١٤١٠هـ)، احتمال الصورة اللفظية لغير وزن، مكة المكرمة: مجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية، العدد الثالث.

ابن عباد، الصاحب إسماعيل، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، المحيط في اللغة، ط١، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت:عالم الكتب.

العبادي، عدي بن زيد، (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م)، ديوان عدي بن زيد، تحقيق: محمد جبار المعيبد، بغداد: دار الجمهورية للنشر.

ابن عبد البر، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)،يوسف بن عبد الله، الاستذكار، ط١، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، القاهرة: دار الوعي.

عبد بني الحسحاس، (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م)، سحيم، **ديوان سحيم**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية.

عبد الجليل، عبد القادر، (١٩٩٨م)، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد، القاهرة: مكتبة الخانجي.

العبسي، عنترة، (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ديوان عنترة العبسي، تحقيق: كرم البستاني، دار بيروت.

ابن العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسي، الكويت: دار ابن قتيبة.

العجلان، البندري، بنت عبد العزيز، (٢٠٠٩م)، الأسماء المختومة بألف ونون زائدتين لغير إعراب، بحث قصير، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، مصر، العدد: ٢٦،

ابن عجيبة، أحمد بن محمد بن المهدي، (١٤١٩هـ)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي، القاهرة: نشر: حسن عباس.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، (١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م)، الفروق في اللغة، ط٢، تحقيق: جمال عبد الغني، دار الرسالة العالمية.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، (٢٠١٠م)، الممتع الكبير في التصريف، ط١، بيروت: مكتبة لبنان، بيروت، ط١،

ابن عطية، جرير، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ديوان جرير، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

- (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، التبيان في إعراب القرآن، إعداد فريق بيت الأفكار الدولية.
- (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب، ط١، تحقيق: عبد الإله نبهان، دمشق: دار الفكر.

علي، خالد إسماعيل، (١٤٣٠هـ)، القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ودار المتقين.

أبو عودة، عودة، (٢٠٠٦م)، إبليس والشيطان دراسة في الاشتقاق والدلالة، بحث قصير، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن، المجلد: (٢٠)

العياصرة، منصور، (٢٠٠٤م)، المبالغة والتكثير في العربية نحوًا وصرفا، رسالة دكتوراة، الأردن: جامعة مؤته.

الغنوي، الطفيل، (١٩٩٦)، **ديوان الطفيل الغنوي**، ط١، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، بيروت: دار صادر.

الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م)، ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، القاهرة: مؤسسة دار الشعب.

ابن فارس، أبو زكريا أحمد، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، مقاييس اللغة، تحقيق: أنس محمد الشامي، القاهرة: دار الحديث.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد:

- (١٤٢٠هـ/ ٢٠١٣م)، الإغفال، تحقيق: عبد الله بن عمر، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي،
- (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)، التعليقة، على كتاب سيبويه، ط١، تحقيق: عوض القوزي.
- (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، التكملة، ط١، تحقيق: حسن فرهود، جامعة الرياض.
- (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، الحجة في علل القراءات السبع، ط١، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، المسائل البصريات، ط١، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني.
- (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، المسائل الحلبيات، ط١، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.

الفحل، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، علقمة، ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري، بيروت: دار الكتاب العربي.

الفراء، يحيى بن زياد:

- المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة.
- (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م)، معاني القرآن، ط١، تحقيق: صلاح عبد العزيز السيد وآخرون، القاهرة: دار السلام.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعق، القاموس المحيط، تحقيق: مجدي فتحي السيد، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، ط٢، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، القاهرة: دار المعارف.

القاسمي، محمد جمال الدين، (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م)، محاسن التأويل، ط١، دار إحياء الكتب العربية.

قباوة، فخر الدين، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، تصريف الأسماء والأفعال، ط٢، بيروت: مكتبة المعارف.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم:

- (١٣٩٨هـ)، تفسير غريب القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت: دار الكتب العلمية.
- (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، أدب الكاتب، ط١، تحقيق: علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية.

القرطبي، محمد بن أحمد، (١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م)، الجامع لأحكام القرآن، ط١، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرني، عبد الله بن سرحان، (١٤٢٥هـ)، نقد ابن عصفور آراء الصرفيين، رسالة دكتوراة، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن القطاع، علي بن جعفر:

- (١٩٩٩م)،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، دار القاهرة: الكتب المصرية.
- (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، كتاب الأفعال، ط١، عالم الكتب.

القليبي، موسى بن محمد، التحفة القليبية في حل الحمولية في غريب القرآن الكريم، تحقيق: كامل محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية.

القنوجي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، صديق حسن خان، فتح البيان في مقاصد القرآن، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، بيروت: المكتبة العصرية.

القيسي، (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ط١، تحقيق: زارة صالح وآخرون، الإمارات العربية المتحدة: جامعة الشارقة.

اللَّبلي، أحمد بن يوسف، (١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، بغية الآمال، تحقيق: سليمان العايد، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي السلامة، الرياض، دار طيبة.

كراع النمل، علي بن الحسين الهنائي، (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، المنتخب، ط١، تحقيق: محمد أحمد العمري، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

الكفاوين، عمر فارس، بحث قصير، ظاهرة المهمل في معاجم اللغة، الأردن: جامعة فيلاديفيا.

الكفوي، أبو البقاء موسى الحسيني، (١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م)، الكليات، تحقيق: محمد تامر، وأنس الشامي، القاهرة: دار الحديث.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله:

- (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، إيجاز التعريف في علم التصريف، ط١، تحقيق: حسن أحمد العثمان، مكة المكرمة: مؤسسة الريان.
- (١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، شرح الكافية الشافية، ط١، تحقيق: على معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية.

الماوردي، علي بن محمد، النكت والعيون، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، بيروت، دار الكتب العلمية.

المبرد، محمد بن يزيد، (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م)، المقتضب، ط١، تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية.

المرادي، ابن أم قاسم الحسن بن قاسم، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، توضيح المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١،

مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ط٢، مجمع اللغة العربية، استانبول: المكتبة الإسلامية.

مصطفى، محمد بن إبراهيم، معرب القرآن للشيخ حمزة فتح الله، القاهرة: دار الكلمة.

المطرزي، ناصر الدين، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، حلب: مكتبة أسامة بن زيد.

ابن المعتز، عبد الله، ديوان ابن المعتز، بيروت: دار صادر.

المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي، بيروت: دار صادر.

المناوي، عبد الرؤوف، (١٤١٠هـ/ ٢٠١٤م)، التوقيف على مهمات التعاريف، ط١، تحقيق: عبد الحميد صالح، القاهرة: عالم الكتب.

المنجد، محمد نور، (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م)، اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، ط١، دمشق، دار الفكر العربي.

منصور، عبد الرحيم يحيى، (١٤٣٢هـ/٢٠١٠م)، فوعل وفيعل في العربية، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة الخليل.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب:

- بيروت: دار صادر.

- الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد، (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، إعراب القرآن، ط٣، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب.

النسفي، عبد الله بن أحمد، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ط١، تحقيق: يوسف بديوي، ومحيي الدين ديب، بيروت: دار الكلم الطيب.

النميري، الراعي، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)، ديوان الراعي النميري، ط١، تحقيق: واضح الصمد، بيروت: دار الجيل.

النيجيري، عبد الله بن فودي، (١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)،الحصن الرصين في علم التصريف، ط١، تحقيق: محمد صالح حسين، نيجيريا: دار الأمة.

النيسابوري، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، الحاكم محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، ط١، دار الحرمين.

النيسابوري، الحسن بن محمد، (١٤١٦هـ / ١٩٩٦م)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ط١، تحقيق: زكريات عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية.

الهسكوري، صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه للرماني بتتمة الهسكوري، تحقيق: عثمان غزال، المكتبة الأزهرية للتراث.

ابن هشام، جمال الدين يوسف بن أحمد:

- أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
- رسالة: إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، مخطوطات جامعة الملك سعود، رقم [٨٠٦].

ابن هشام، أبو محمد عبد الملك، (١٤١٠هـ)، السيرة النبوية، ط٣، تحقيق: عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي.

الواحدي، علي بن أحمد، (١٤٣٠هـ)، التفسير البسيط، تحقيق: محمد بن صالح الفوزان وآخرون، الرياض: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي:

- شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب.
- (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، شرح الملوكي، ط١، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية.

** **

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	الآية	الصفحة
البقرة	﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ٨﴾	٨	١٧١
	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾	١٣	١٧٥
	﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤﴾	١٤	١١٩
	﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾	٢٦	٢٧
	﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾	٣١	١٤٤
	﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾	٣٥	١١٧
	﴿قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ﴾	٦٠	١٧١
	﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾	٦٢	٢١٩
	﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَةٗۚ﴾	٨٠	٢٢٣
	﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ﴾	١٠٢	٢٠٥
	﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ﴾	١٠٢	١٤٤
	﴿قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١١١﴾	١١١	١٨٥
	﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾	١١٣	١٥٣
	﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا﴾	١٣٥	٢١٩
	﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾	١٨٥	١٩٨
	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِۚ فَحَسۡبُهُۥ جَهَنَّمُۖ وَلَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ٢٠٦﴾	٢٠٦	٨٩
	﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ﴾	٢٦١	١٦٧

آل عمران	﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣﴾	٣	٤٧
	﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ﴾	١٤	١٠١
	﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٤٥﴾	٤٥	٦٨
	﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾	٦٧	١٥٣
	﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾	٧٥	١٠١
	﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١١١﴾	١١١	١٩٢
	فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾	١٤٦	١٣٩
النساء	﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝٢٠﴾	٢٠	١٠١
	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ۝٢٣﴾	٢٣	١٩٠
	﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ۝٢٨﴾	٢٨	٣١
الأنعام	﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ﴾	٥٠	١٤٤
	﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ﴾	٩٩	١١٠/١٠٥
	﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ﴾	١٤١	١٠٥
	﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ﴾	١٤٥	١٦٣
	﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾	١٥٤	٥١
الأعراف	﴿قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ۝١٨﴾	١٨	١٢٧
	﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾	٢٠	١٤٤
	﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ۝١١١﴾	١١١	٦٣

الأعراف	﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ ﴿١٢٣﴾﴾	١٢٣	٦٣
	﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ﴾	١٣٨	٢٠٠
هود	﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾	٤٠	٤١
	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾﴾	٩٦	١٨٨
يوسف	﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾	٣١	١١٦
الرعد	﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴿١٣﴾﴾	١٣	٦٠/٥٨/٥٧
الحجر	﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	١٢٧
الإسراء	﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾	٢٧	٢٠٦
	﴿۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾	٧٠	٣٥
الكهف	﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ۖ﴾	٧٧	١٩٨
مريم	﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾﴾	٢٤	٧٨
الأنبياء	﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾﴾	٤٨	٥٠
المؤمنون	﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾	٢٧	٤١
	﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴿٥٠﴾﴾	٥٠	٧٢
	﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴿٧٦﴾﴾	٧٦	١٣٩
النور	﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾	٣٥	١١٥
الشعراء	﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾﴾	٢١٠	١٢١
القصص	﴿ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا ۖ﴾	٢٩	٣٤
	﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	٧١	١٥٩
العنكبوت	﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾	٤١	٩٥

الأحزاب	﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمۡ﴾	٢٦	١٣٣
فاطر	﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣﴾	١٣	٨٢
يس	﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ٣٩﴾	٣٩	١٢٨
	﴿قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ٧٨﴾	٧٨	١٠٩
الذاريات	﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ٤٧ ﴾	٤٧	٢٧
النجم	﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩﴾	١٩	٢٠٠
الرحمن	﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ ٦٨﴾	٦٨	١٠٥
الواقعة	﴿فَلَوۡلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلۡحُلۡقُومَ ٨٣﴾	٨٣	٤٠
	﴿فَلَوۡلَآ إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ ٨٦﴾	٨٦	٢٢٢
الحاقة	﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ١٧﴾	١٧	١٤٤
القيامة	﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ٢٦﴾	٢٦	٣٩/٣٧
الإنسان	﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوۡمًا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا ١٠﴾	١٠	٨٥
	﴿لَا يَرَوۡنَ فِيهَا شَمۡسٗا وَلَا زَمۡهَرِيرٗا ١٣﴾	١٣	٧٩
التكوير	﴿وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَيۡطَٰنٖ رَّجِيمٖ ٢٥﴾	٢٥	١٢٦
الفجر	﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ٧﴾	٧	٢٠٤
العلق	﴿كَلَّا لَا تُطِعۡهُ وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب ۩ ١٩﴾	١٩	١٢٥
العصر	﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ٣﴾	١-٣	٣٦
الماعون	﴿وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ ٧﴾	٧	٥٢

فهرس الحديث والأثر

أول النص	رقم الصفحة
اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا ربِّ أكل بعضي بعضًا...	٨١
أمرت بقرية تأكل القرى، يقولون يثرب وهي المدينة...	٦٧
فساعد الله أشد وموساه أحدُّ...	٦١
كان رجلاً يلتُّ السويق للحاج...	٢٠٢
لا تُسْلِمْ في قراحٍ حتى يسبل	١٦٨
ما من مولود إلا يولد على الفطرة...	١٥٤
نسي آدم عهد الله فسُمِّي إنسانًا...	٣٥
وُضِعَ عن أمتي الخطأ والنِّسيان...	٢٢٧

فهرس الأبيات الشعرية

الروي	البيت	القائل	البحر	ص
بِ	أُمَّهَتِي خِنْدِفُ واليَاسُ أَبِي	قصي بن كلاب	الرجز	١٩١
	أولئكَ أولى من يَهُودَ بِمَدْحَةٍ إذا أنتَ يومًا قلتَها لمْ تؤنّبِ	كعب بن مالك	الطويل	١٥٥
بُ	فلستَ لإنسيٍّ ولكن لملأك تنزّل من جوّ السماء يصُوبُ	علقمة الفحل	الطويل	١٤٥
	واهيةٌ أو معينٌ ممعنُ أو هضبة دونها لهوبُ	عبيد بن الأبرص	مجزوء البسيط	٧٥
	وقد منَّت الخَذْواءُ منَّا عليهم وشيطانُ إذ يدعوكم ويثوِّبُ	طفيل الغنوي	الطويل	١٢١
دِ	غداةً دعاني والرماح ينشنه كوقع الصياصي في النسيج الممددِ	دريد	الطويل	١٣٣
دَ	أتحبّ يهدان الحجاز ودينهم كبد الحمار ولا تحب محمدا	حسان	الكامل	١٥٤
	وإذا نشا لك ناشئ ذو غرة فَـهُ الفؤاد أمَرْتَه فتهوّدا	حسان	الكامل	١٥٤
رِ	أبلغ النُّعمانَ عني مألُكًا أنَّه قد طالَ حَبْسي وانتظاري	عدي بن زيد	الرمل	١٤٥
	لا تفخرُنَّ فإنَّ اللهَ أنزلكم يا خُزْرَ تَغْلبَ دارَ الذلِّ والعَارِ	جرير	البسيط	١٦٤
رُ	إنَّ الفَرَزدقَ قد أصِيبَ بِسَهْمِهِ فَضَغَا وأسلمَ تغلبَ الخنزيرُ	جرير	الكامل	١٦٦
	بَني عمِّنا هل تذكرونَ بلاءَنا عَليكم إذا ما كان يوم قُمَاطرُ	غير منسوب	الطويل	٨٥
رَ	لقد ولدَ الأخَيطلَ أمُّ سُوءٍ مُقَلّدةٌ من الأمَّاتِ عَارا	جرير	الوافر	١٩٢
	مُبَتّلةَ الخَلقِ مِثلَ المَها ةِ لمْ ترَ شَمسًا ولا زَمْهَرِيرا	الأعشى	المتقارب	٧٩
رْ	وليلةٍ ظلامُها قدِ اعْتَكر قَطَعْتُها والزَّمْهَريرُ ما زَهَر	غير منسوب	رجز	٨٠
س	لا تَنْسَيَنْ تلك العهودَ فإنّما سُمِّيتَ إنْسَانًا لأنّكَ ناسِ	أبو تمام	الكامل	٣٥
عْ	قوَّالِ معرُوفٍ وفعَّالِهِ عَقَّارِ مَثْنى أمَّهَاتِ الرِّباعْ	السفاح بن بكير	مجزوء الرجز	١٩٢
قْ	حتَّى إذا بُلّت حلاقيمُ الحُلُقْ أهوى لأدنى فَقْرةٍ على شَفَقْ	غير منسوب	الرجز	١٨٣
كَ	إذا الأمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوه فَرَجْتَ الظَّلامَ بأمَّاتِكا	مروان بن الحكم	المتقارب	١٩١
لِ	أيُّمَا شَاطنٍ عَصاهُ عكاهُ ثمَّ يُلقى في السِّجنِ والأكبالِ	أمية بن أبي	الخفيف	١٢٠

		الصلت		
لِ	فرعُ غُصنٍ يهتزّ في غُصُنِ المجْـ ـدِغزيرُ النّدى شديدُ المِحَالِ	الأعشى	الخفيف	٥٨
	كلُّ أهلِ السَّمَاءِ يدعو عليكم من نبيٍّ وملأكٍ ورسولِ	غير منسوب	الخفيف	١٥٠
	كيفَ يَخلو وعندهُ كاتباهُ شَاهديهِ وربُّه ذو المِحَالِ	النابغة	الخفيف	٥٨
لُ	ربَتْ وربَا في حِجْرِهَا ابنُ مَدِينةٍ يَظلُّ على مِسْحاتِهِ يتَركّلُ	الأخطل	الطويل	٦٤
	هناءٌ وتسليمٌ تلا يومَ أنسِهِ نهايةُ مسؤولٍ أمانٌ وتسهيلُ	ابن مالك	الطويل	١٥
لَ	ألِكْنِي إلى قومي السَّلامَ رسالةً بآيةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا ولا عُزْلا	غير منسوب	الطويل	١٤٥
	قومٌ على الإسلامِ لمَّا يمنعوا ماعونَهم ويُضَيِّعُوا التَّهْلِيلا	الراعي	الكامل	٥٤
	لا يغلبنَّ صليبُهمْ ومِحَالُهم غدوًا مِحَالَك	عبد المطلب بن هاشم	مجزوء الكامل	٥٨
	ولبَّسَ بين أقوامٍ فكلٌّ أعدَّ له الشّغازبَ والمِحَالا	ذو الرمة	الوافر	٥٨
مِ	دعوتُ خليلي مِسْحلاً ودعَوا له جِهِنّامَ جَدْعًا للهجينِ المُذمَّمِ	الأعشى	الطويل	٨٩
	كأنَّما يسقطُ من لُغَامِها بيتُ عَكَنْبَاةٍ على زِمامِها	غير منسوب	الرجز	٩٦
	ينباعُ من ذِفْرَى غضوبٍ جَسرةٍ زيَّافةٍ مثلَ الفَنِيقِ المُكْدَمِ	عنترة	الكامل	١٣٩
مُ	حبسوا المَطِيَّ على قديمٍ عهدُه طامٍ يعينُ وغائرٌ مسدومُ	الأخطل	الكامل	٧٣
مْ	الاشتقاق فاصلٌ فإنْ عُدِمْ فكثرةُ النّظيرِ حكمٌ في الكَلِمْ	ابن مالك	الرجز	١٠٧
نُ	لم يُحسنِ الرَّمَّانُ يجمعُ نفسَه في قِشرِهِ إلا كما نحنُ	ابن المعتز	الكامل	١٠٦
نِـ	طالَ ليلي وبتُّ كالمجنونِ واعترتني الهمومُ بالماطرونِ	أبو دهبل	الخفيف	١١١
	غدا مالكٌ يرمي نسائي كأنما نسائي لسَهْمَيْ مَالكٍ غَرضانِ	غير منسوب	الطويل	١٤٥
	في خِدرِ ميَّاسِ الدُّمَى مُعَرجَنِ	رؤبو	الرجز	١٢٨
يَ	فأصْبحَتِ الثّيرانُ غَرقَى وأصبحتْ نِسَاءُ تميم يلتقطنَ الصَّياصِيَا	سحيم	الطويل	١٣٣